

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2018-2019 : دورة أبريل 2019

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
5895	دورة أبريل 2019
1440	محاضر الجلسة رقم 214 ليوم الثلاثاء 17 شعبان 1440
5895	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية. (23 أبريل 2019)
5926	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
1440	محاضر الجلسة رقم 215 ليوم الثلاثاء 17 شعبان 1440
5926	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية. (23 أبريل 2019)
5866	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
1440	محاضر الجلسة رقم 212 ليوم الجمعة 6 شعبان 1440
5866	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية. (12 أبريل 2019)
1440	محاضر الجلسة رقم 213 ليوم الثلاثاء 10 شعبان 1440
5869	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية. (16 أبريل 2019)
5869	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
1440	محاضر الجلسة رقم 214 ليوم الثلاثاء 17 شعبان 1440
5895	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية. (23 أبريل 2019)
5926	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
1440	محاضر الجلسة رقم 215 ليوم الثلاثاء 17 شعبان 1440
5926	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية. (23 أبريل 2019)
5866	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
1440	محاضر الجلسة رقم 212 ليوم الجمعة 6 شعبان 1440
5866	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية. (12 أبريل 2019)
1440	محاضر الجلسة رقم 213 ليوم الثلاثاء 10 شعبان 1440
5869	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية. (16 أبريل 2019)
5869	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 212

التاريخ: الجمعة 6 شعبان 1440هـ (12 أبريل 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الرابعة والدقيقة السابعة عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: إفتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2018-2019.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أهيا الحضور الكريم،

على بركة الله نعلن عن افتتاح هذه الدورة العادية، وخير ما نبدأ به الاستماع لآيات بينات من الذكر الحكيم، يتلوها على مسامعنا المقريء السيد عبد الكريم الباقي الله، فليفضل مشكوراً.

المقريء السيد عبد الكريم الباقي الله:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، أَوْلَمْ يَرَ الْإِنْسَانَ إِذَا خَلَقْتَاهُ مِنْ نُصْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ، وَصَرِيحًا لَنَا مَثَلًا وَنَسِي خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْمَيِّتَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ، الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقَدُونَ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ، إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ

صدق الله العظيم.

السيد الرئيس:

صدق الله العظيم.

شكراً لفقهمنا المحترم.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

مرحباً بكم، والآن ندعوكم جميعاً للوقوف احتراماً للنشيد الوطني.

منبت الأحرار مشرق الأنوار

منتدى السؤدد وحماه

دمت منتداه

وحماه

عشت في الأوطان للعلی عنوان

ملء كل جنان ذكرى كل لسان

بالروح بالجسد هب فتاك لبي نذاك

في في وفي دمي هواك ثارنور ونار

إخوتي هيا للعلی سعيا

نشهد الدنيا أن هنا نحيا

بشعار

الله

الوطن الملك.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقاً لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين أعلن عن افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2018-2019.

وأعطي الكلمة مباشرة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما استجد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بتاريخ 5 أبريل 2019 بقرار المحكمة الدستورية عدد 92/19 صرحت بموجبه بتجريد السيد محمد عدال المنتخب في نطاق الهيئة الناخبة المكونة من أعضاء مجلس جهة بني ملال-خنيفرة عضواً بمجلس المستشارين من عضويته بالمجلس، وبشغور المقعد الذي كان يشغله، وتأمراً بإجراء انتخاب جزئي لشغل المقعد الشاغر، تطبيقاً لأحكام البند الخامس من المادة 92 من القانون التنظيمي لمجلس المستشارين.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الأمين المحترم.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

حلول توافقية حول مضامينها.
حضرات السيدات والسادة،

في مجال مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، فإن الجلسات الأسبوعية والشهرية للأسئلة تمثل كما العادة محطة ثابتة لطرح قضايا الشأن العام ذات الأولوية لدى الرأي العام الوطني، وذلك مع الحق المكفول طبعاً لكافة مكونات المجلس في استعمال جميع آليات الرقابة المخولة بحكم الدستور والنظام الداخلي للمجلس، علماً بأن المجلس سيباشر بواسطة المجموعة الموضوعاتية المختصة ابتداء من يوم الثلاثاء المقبل مهمة هيكلية اللجنة في أفق تقييم الإستراتيجية الوطنية للماء.

ورغبة في إقامة علاقة ناجعة بين العمل التشريعي والفعل الرقابي للمجلس، سندشن في الدورة الحالية أولى التمارين حول مراقبة تطبيق القوانين، عبر العمل على رصد منهجي دقيق للقوانين والنصوص التنظيمية التي تحيل عليها ثم التحقق من مدى الوفاء بإصدارها خلال مواعيدها، وذلك على أمل تحقيق تراكم نوعي سيمنح—هذا ما نتمناه—لدور المجلس قيمة مضافة تجمع بين تعزيز الجودة في مجال التشريع والفعالية في ميدان المراقبة.

وبالنسبة لعلاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية، وباستحضار النصوص القانونية المؤطرة لها، فقد باشرت رئاسة المجلس في الدورة المنصرمة وفي الفترة الفاصلة بين الدورتين، سلسلة من اللقاءات التشاورية حول منهجية التعيين في المؤسسات المذكورة، والتي أفضت إلى اعتماد معايير موضوعية للاختيار بحسب خصوصية كل مجلس أو هيئة على حدة.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

أما في ما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، فقد شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية في أشغال كل من الجلسة العامة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورة الثمانية عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدورة الثالثة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والاجتماع الخاص بتقييم برنامج شراكة واستشراف آفاق تعاون أوثق مع مؤسسة "وستمنستر" للديمقراطية في إطار زيارة العمل الرسمية التي قمنا بها إلى المملكة المتحدة، والتي تخللتها لقاءات مكثفة مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، وعلى رأسهم رئيس مجلس اللوردات البريطاني، واجتماع اللجنة الدائمة المعنية بالهجرة لبرلمان عموم أفريقيا، ودورة برلمان أمريكا الوسطى ودورة البرلمان الأنديني، حيث تخللتها زيارة للبرلمان الكولومبي.

والمرحلة الثانية من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والندوة المشتركة للمجموعة الخاصة لدول حوض المتوسط والشرق

تأتي هذه الدورة العادية، بعد دعوة الحكومة ابتداء من فاتح شهر أبريل الحالي إلى دورة استثنائية، الدورة التي تضمن جدول أعمالها خمسة مشاريع قوانين محالة بالأسبقية على مجلس النواب، وهي المشاريع التي تليت على حضراتكم في جلسة سابقة، ولئن كان مجلس المستشارين انطلاقاً من دوره الدستوري قد تمكن في نطاق ما فرضه السياق الوطني من البت في مشروع قانون واحد من مجموع مشاريع القوانين المذكورة في المرسوم، وهو المتعلق بالضمانات المنقولة، فإنه من الجدير بالذكر بأن المجلس كان على أتم الجاهزية والاستعداد للمناقشة العميقة والتصويت على باقي المشاريع المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية.

وبصفة خاصة تقديم مساهمته النوعية في النقاش المجتمعي حول المضامين الخلفية لمشروع قانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين، ومشاريع القوانين المتعلقة بالأراضي السلالية والرهان المعلق عليها للمساهمة في المجهود الوطني للتنمية، وفقاً للتوجهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

واعتباراً أن الدورة الاستثنائية تنتهي قانوناً إما باستيفاء جدول أعمالها أو بحلول موعد افتتاح الدورة العادية، دونما بت مجلسي البرلمان في جميع القضايا المدرجة في جدول أعمالها المحدد، فإن مجلسنا الموقر سيعكف خلال هذه الدورة العادية على مناقشة هذه النصوص بما تستوجبه من رصانة وعمق في نطاق المصلحة العليا للوطن، وذلك بمجرد التوصل بها من مجلس النواب.

كما أننا عاقدون العزم جميعاً على النظر بنفس الدرجة والمنهجية في باقي النصوص المحالة على المجلس، أو التي ستعرض عليه خلال الدورة، ولاسيما المتعثرة منها لأي سبب من الأسباب، وذلك بعد ما قمنا برصدها في أفق التشاور بشأنها مع اللجان الدائمة المعنية، والحكومة في إطار ندوة الرؤساء، على أمل الحسم فيها قبل نهاية الدورة التي نفتتحها اليوم.

ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال نذكر:

- مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، المحال على المجلس من رئيس الحكومة في 5 فبراير 2015؛

- ومشروع قانون المتعلق بالتعاقد المحال على المجلس في إطار قراءة ثانية منذ 3 غشت 2016؛

- ومشروع قانون رقم 63.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية الوارد على المجلس من رئيس الحكومة بتاريخ 26 يوليوز 2016.

فضلاً عن نصوص أخرى تتعلق بتنظيم بعض المهن الطبية وشبه الطبية التي تعرف محاولات حثيثة من لدن اللجنة المعنية قصد إيجاد

الأوسط "روزروت" والتابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، والمؤتمر البرلماني العالمي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول موضوع "تأثير التكنولوجيات الحديثة في التنمية والرأس المال البشري والتغيرات المناخية"، والجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي، وهي الدورة التي اقترحنا فيها بندا طارئاً بعنوان "ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني وفقاً للأحكام ذات الصلة في القانون الدولي الإنساني".

ويأتي هذا المقترح في سياق الجهود الدبلوماسية البرلمانية المغربية، وانسجاماً مع المواقف التي طالما عبرت عنها خدمة للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، كما يندرج في إطار المواقف الثابتة للمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس لنصرة الشعب الفلسطيني الصامد والدفاع عن حقوقه المشروعة والتاريخية وغير القابلة للتصرف، من أجل بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والتي كان آخرها توقيع جلالته مع قداسة البابا فرانسيس خلال زيارته التاريخية للمغرب على "نداء القدس" الذي يروم المحافظة والنهوض بالطابع الخاص للقدس كمدينة متعددة الأديان.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

خلال نفس الفترة استقبل مجلس المستشارين وفوداً وشخصيات برلمانية وحكومية وطنية ودولية، وعلى رأسها رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا، ورئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي قامت بزيارة لبلادنا توجت بالتوقيع على مذكرة التفاهم للتعاون الثنائي، ورئيس مجلس الشورى لسلطنة عمان، والنائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي، ونائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الصين الشعبية، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الكولومبي، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية المغربية بمجلس الدولة لسلطنة عمان، في إطار زيارة عمل لبلادنا، ووفد برلماني عن جمهورية الموزمبيق وأمناء ومسؤولي الأحزاب الديمقراطية بشمال أفريقيا، ووفد عن نقابة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ورئيس ووفد المركز المغربي للقلم الدولي.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الدولية، احتضن البرلمان بمجلسه، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 11 و14 مارس 2019، وقد أصدر المشاركون والمشاركات في هذه الدورة "إعلان الرباط"، دعوا من خلاله إلى ضرورة العمل على مد جسور التعاون بين بلدان الدول الإسلامية وتقوية المبادلات البنينة على

المستويات التجارية والبشرية والاستثمار الأمل للتكامل الاقتصادي. كما أكدوا على الأهمية الحيوية للديمقراطية ودولة المؤسسات واحترام وصيانة حقوق الإنسان في تقدم المجتمعات وتطويرها وتيسير استقرارها، والحرص على تعزيز وتقوية المشاركة السياسية الفاعلة للنساء والشباب وجددوا التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في اهتمامات الإتحاد ومرافعاته، مؤكداً تضامهم مع الشعب الفلسطيني من أجل إقرار حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مذكراً بالمكانة التاريخية والروحية لمدينة القدس لدى الشعوب الإسلامية.

وقد أعرب المشاركون في هذه الدورة أيضاً عن التقدير الكبير لجهود صاحب الجلالة رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي ولذراعها الميداني وكالة بيت مال القدس الشريف من أجل الحفاظ على الوضع القانوني للقدس وطابعها الحضاري ومعالمها الروحية ودعم صمود المقدسيين.

وتميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك، بتنظيم مجلس المستشارين تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وبشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المنتدى البرلماني الدولي الرابع للعدالة الاجتماعية في موضوع "الحماية الاجتماعية للمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم" وذلك يوم 20 فبراير 2019.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

في ختام هذه الكلمة الافتتاحية، أود تجديد التأكيد على عزم مجلسنا الموقر على مواصلة استكمال مختلف الأوراش التي فتحها كبرلمان للجهات وكمؤسسة منفتحة على قضايا وانشغالات المواطنين والمواطنات، وتبعاً لذلك سيتم الشروع في مواصلة تنفيذ إحدى توصيات الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات، والمتعلقة بتنظيم ندوات موضوعاتية جهوية.

فبعد الندوة الموضوعاتية الأولى للمنظمة بمدينة الداخلة حول التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية، برمج مكتب مجلس المستشارين تنظيم ندوتين جهويتين بكل من بني ملال حول الموضوع "تنمية المناطق القروية والجبلية" يوم 3 ماي المقبل، وبالدار البيضاء حول موضوع "الفوارق المجالية" في منتصف شهر يونيو المقبل على أن تتوالى عمليات برمجة الندوات الموضوعاتية الأخرى فيما تبقى من جهات المملكة.

شكراً على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

رفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 213

التاريخ: الثلاثاء 10 شعبان 1440 هـ (16 أبريل 2019 م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يخبر من خلالها المجلس طلب الفريق لتأجيل السؤال الموجه لوزير الصحة حول السياسة الصحية إلى جلسة لاحقة.

وبمراسلة ثانية من فريق الأصالة والمعاصرة، يخبر من خلالها المجلس طلب الفريق بتأجيل السؤال الموجه لوزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية حول الاندماج المبني للأشخاص في وضعية الإعاقة إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 16 أبريل 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 390 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 64 سؤالاً؛

- وعدد الأجوبة الكتابية: 163 جواباً.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وموضوعه سبل ضمان عدم تكرار المشاكل التي عانى منها الحجاج المغاربة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات المحترمات،

تحظى فريضة الحج بأهمية بالغة، باعتبارها إحدى الشعائر الروحانية الخالصة، الأمر الذي يستلزم إحاطتها بكل شروط العناية والحرص حتى يتسنى للحجاج أداء هذا الركن العظيم في أجواء يطبعها النظام والاطمئنان.

لهذه الاعتبارات، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الاستعدادات والمجهودات التي تبذلها الوزارة لأداء هذه الشعيرة على أكمل وجه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السيد المستشار المحترم،

شكرا لكم ولفريقكم على السؤال وعلى الاهتمام بالموضوع، وهذا الجواب مناسبة لأؤكد أن عملية تنظيم الحج عملية لوجيستية خاضعة لإكراهات، ليس التغلب عليها دائما في متناول وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وحدها. ومن العناصر الجديدة في سبيل التغلب على هذه الإكراهات 6 مستجدات:

فعلا، السيد الوزير، حنايا لا نحملكم المسؤولية لوزارتكم على الكبوة اللي عاشوها الحجاج المغاربة في موسم الحج الماضي، ومن هاذ المنبر السيد الوزير، نشكركم على الجهودات اللي كتديرو ونشكركم على الرعاية الفاتقة والمتواصلة اللي تولونها للحجاج المغاربة ديالنا في الديار المقدسة.

وكذلك نشكركم، السيد الوزير، على البرامج التأطيرية اللي كتديروها للحجاج ديالنا قبل ما يغادرو المملكة المغربية، ولكن السيد الوزير، غادي نمشيو للمشاكل الكبير ومربط الفرس في هاذ الشئ هو مدى تحمل وكالة الأسفار ومدى إنجازهم وتزليهم لدفتر التحملات.

السيد الوزير، كما تعرف وكيعرفو المغاربة جميعا الحجاج تكرفسو في الموسم الماضي. ومن هاذ المنبر، السيد الوزير، احنا كناشذككم أنكم توقفو بصرامة وحزم وتوقفو مع هاذ وكالات الأسفار ونشوفو واش كينزلو هاذ البرامج ديالهم، واش كينزلو هاذ الأمور ديالهم كما هي، واش كنشوفو هاذ الثمن اللي كيأدي الحاج المغربي، واش كيتلقى بالموازاة معه نفس الخدمة اللي توازي هاذ الثمن، واش الخدمة تساوي الثمن اللي كيؤديه هاذ الحاج المغربي؟

كذلك، السيد الوزير، هاذ وكالات الأسفار واش ما يمكنش الوزارة أن بتنسيق مع وزارة السياحة أنهم يديرو واحد اللجنة ديال المعاينة قبل ما يمشيو الحجاج ديالنا المغاربة تكون واحد اللجنة كتمشي، كتسبق هاذ الحجاج، وكتسبق هاذ السفر هاذ الأماكن المقدسة وتشوف مدى جاهزية هاذ الفنادق، هاذ الوحدات الفندقية، ومدى جاهزية هاذ وسائل النقل، ومدى جاهزية هاذ التغذية، ومدى جاهزية.. ، ويرجعو بواحد التقرير للوزارة ديالكم، والناس يمشيو يكون عندهم مطمئنين أنهم غادي يمشيو يؤديو مناسك الحج وما يكونش عندهم واحد المشكل في الدهن ديالهم ديال غادي نمشيو ما غنكلوش، ما غنلقاوش (transport) غادي نبقاو، لأنه فعلا، السيد الوزير، الحجاج المغاربة تكرفسو، وخاصة أنه العمر ديال هاذ الناس كيكونوناس من 60 سنة الأغلبية من 60 سنة لفوق ما يتحملوش أنهم يجلسو في المطار ويجلسو في المطار إلى وصولو للديار السعودية، وأنهم في الفندق كيجيو، كيلقاو الحجوزات ديالهم ما كايناش، هذا كياثر سلبا على هاذ المناسك. إذن من هاذ المنبر، السيد الوزير، احنا كنعرفو الصرامة ديالك وكنعرفو كإنسان، إنسان في المستوى أنك غادي توقف وغادي تعطي التعليمات ديالك لإنجاح هاذ مواسم الحج.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في بضع ثواني السيد الوزير إلى بغيتو الرد على التعقيب، واخا الوقت ما بقى لكمش، ولكن في بضع ثواني، تفضلو.

- أولا: موافقة السلطات السعودية على الزيادة في حصة المؤطرين المغاربة بإضافة 100 مؤطريصبح العدد 750 بدل 650؛

- ثانيا: عمل الوزارة على أن يكون في كل إقليم مؤطرون يتعرف عليهم الحجاج مدة قبل السفر ويظلون في اتصال معهم إلى غاية الرجوع من الحج؛

- ثالثا: تنظيم تداريب للمؤطرين والمرافقين لشرح مستجدات هذا الموسم والخطة التي سيتم إتباعها للتغلب على المشاكل التي عرفها الموسم الفارط، المتعلقة أساسا بالنقل والإقامة بالمشاعر المقدسة، وتوجيه المرافقين للتعرف على الحجاج الذين سيؤطرونهم بمعدل 50 حاجا لكل مرافق، وذلك من خلال الدورات التدريبية التي تنظم بأرض الوطن مع تدريبهم على استعمال برنامج (MAPS.ME) الذي يساعد على تحديد الموقع؛

- رابعا: النقص من نظام الردين خلال النقل داخل المشاعر بنسبة 60% من الحجاج، وذلك بتعبئة 330 حافلة، أقدمها يرجع استعمالها إلى 2016؛

- خامسا: استجابة سلطات الطيران المدني السعودي لطلب شركة الخطوط الملكية المغربية بتدخل وزارة الأوقاف بأن تكون برمجة الرحلات أكثر كثافة، بحيث لا تتعدى مدة إقامة الحجاج 30 يوما في الديار السعودية؛

- سادسا: اتفاق مع المؤسسة الأهلية لمطوفي حجاج الدول العربية على أن تكون الوجبات الغذائية بمنى وعرفة مطبوخة في حينها بدل المعلبات الجاهزة.

هذه هي المستجدات الستة، وتبقى المساحة المخصصة للحجاج الواحد في منى خاضعة للمعيار الذي تحدده السلطات السعودية، وهو متر مربع واحد تقريبا، لأن مساحة هذا المكان منى، المساحة الشرعية غير قابلة للتمديد، في انتظار اقتراح تصورات ميدانية أخرى لحل المشكل مثل الأسرة المركبة أو غيرها.

ومع كل هذه الاجتهادات في الوسائل، فإننا جميعا مدعوون للحفاظ للحج-كما قلتم- على الجو اللائق به وإن تطلب ذلك ما هو مأجور من الخشوع والمصابرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عادل البركات:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم القيم.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فيما يتعلق بقضية الوكالات كما تعرفو السيد المستشار المحترم، الفرق بيننا وبينها أن معدناش مكتبحوث على هامش الريح، يعني حنا مهمتنا حاجة أخرى، لذلك خلينا أن وزارة السياحة هي اللي تكلف بالوكالات، فكنداكرو مع وزير السياحة، ولكن الآن مثلا إلى خصنا 80 مليون تخلصها الوزارة عليهم وإلا يقتطعها لنا من الضمانة اللي عندنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة في هذه الجلسة. وننتقل لقطاع التربية الوطنية، والسؤال الأول موجه للسيد الوزير، وموضوعه الملف المطلي لرجال التعليم العالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبيسط السؤال، تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

قامت مؤخرا النقابة الوطنية للتعليم العالي بإضراب وطني لمدة يومين، حيث تم تقديم ملف مطلي بخصوص تسوية وضعية رجال التعليم العالي، وهذا الملف المطلي تم إرساله لوزارتكم، لكن لم تتم الإجابة عنه، ولم تبدي الوزارة أي موقف بخصوصه.

السيد الوزير المحترم، ما هو موقف الوزارة من هذا الملف المطلي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية السيد المستشار المحترم، أن أقول لكم، أن أوضح بأن هاذ السؤال تم البرمجة ديالو في 4 أبريل 2018، السنة المنصرمة، بعد هاذ البرمجة تم عقد واحد العدد من الاجتماعات مع النقابة الوطنية للتعليم العالي والنقابة المغربية للتعليم العالي والبحث العلمي، وتمت واحد العدد ديال الترتيبات بما فيها خلق لجن موضوعاتية حول:

1- اللجنة التي تتعلق بالملف المطلي:

2- لجنة ديال النظام ديال القانون المؤطر للتعليم العالي 01.00 ولجنة أيضا لمراجعة النظام الأساسي الخاص بهيئة الأساتذة.

لهذا تقدمنا في واحد العدد ديال الأمور بما فيها الملف المطلي، الملف المطلي عندنا واحد 4 ديال النقط اللي اليوم وصلنا لواحد التوافق بينا وبين النقابات المعنية بالنسبة لإحداث درجة (د) بإطار الأساتذة المؤهلين وأيضا أساتذة التعليم العالي. تنعرفو اليوم عدد الأساتذة كايين واحد 75% هما أساتذة التعليم العالي (جيم) وفي هاذ أساتذة التعليم (جيم) وصلو لواحد التسقيف، لهذا خصنا نخلقو لهم واحد الفرصة باش يمكن لهم يترقوا، أيضا في 30 سنة إلى ما رقيناش هاذ الأساتذة غادي نفتقدهم.

النقطة الثانية هي إحداث درجة استثنائية أيضا لأن باش نعطيو واحد الدفعة قوية للتعليم العالي والإقلاع الحقيقي للجامعة المغربية، خاصنا نحدثو واحد الدرجة استثنائية بالنسبة لأحسن أساتذة ديال التعليم العالي.

3- احتساب الخدمة المدنية في الأقدمية الاعتبارية:

4- منح الأقدمية الاعتبارية بالنسبة للأساتذة الباحثين حاملي الدكتوراه الفرنسية.

هاذ العرض الحكومي قدمناه للسيد وزير المالية وللسيد وزير الوظيفة العمومية، واليوم كايين واحد العمل على هاذ الاقتراحات، وإن شاء الله في هاذ الأيام القليلة غادي يتم أيضا عقد واحد عدد الاجتماعات مع النقابات المعنية باش نقدمولهم العرض ديال الحكومة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار، تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم، وأكد أنكم واعون بأهمية العناية بالملف المطلي لرجال التعليم العالي بصفة عامة، لأنه في اعتقادنا نجاح أي إصلاح رهين بالعناية بالعنصر البشري ومواكبته على كافة المستويات وتوفير كافة إمكانيات النجاح له.

السيد الوزير،

أساتذة التعليم العالي يعانون كثيرا على مستوى تشجيع البحث العلمي، لذا فإننا نطالب الحكومة بالإسراع في إقرار إعفاء ضريبي على البحث العلمي، والذي من شأنه أن يساهم في رفع الأجور والتي بقيت مجمدة منذ 1997، السيد الوزير، تاريخ إقرار القانون الأساسي لأساتذة

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تعهدت الحكومة بتفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعليم وتطوير المناهج والنموذج البيداغوجي وتحسين المقررات وجعله ذو جودة عالية، لكن للأسف السيد الوزير، المواطن لم يلمس أي شيء مما نتغنى به في إطار هذا الإصلاح.

لذا، نتساءل، السيد الوزير، متى ستنتقل الحكومة بشكل جدي وواضح في تفعيل وإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة المستشارة على هذا السؤال.

الحكومة المنصرمة انطلقت في تنزيل الرؤية منذ 2016، هاذ الحكومة أيضا انطلقت في تنزيل حقيقي لمقتضيات الرؤية الإستراتيجية، وكانت عندي مناسبة في يناير الأخير أمام أنظار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لتقديم جميع متضمنات ديال الرؤية الإستراتيجية على أرض الواقع، بما فيها أولا التعميم ديال التمدرس، اليوم، الحمد لله، عبر الإحداثيات اللي كتديرها الوزارة سنويا استطعنا باش نوصلو لواحد النسب جد مهمة ديال التمدرس، 99.8% في الابتدائي، 90% في الإعدادي وأكثر من 60% في التأهيلي.

أيضا تعميم التعليم الأولي، اليوم خلقنا أيضا 4000 حجرة منذ الدخول المدرسي ديال هاذ السنة، استطعنا باش نمدرسو واحد أكثر من 80000، لأن في 2018 الالتزام ديالنا هو 100000 وفي إطار هاذ قانون المالية ديال 2019 تم رصد واحد الميزانية ديال مليار و350 مليون باش يتم التمدرس ديال 120000 طفل إضافي ديال الفئة العمرية 4، 5 سنوات.

ورش أيضا جد مهم ديال تكوين الأساس ديال الأساتذة، وانتقلنا من برنامج السنة المنصرمة برئاسة السيد رئيس الحكومة ديال 200000 مدرس المستقبل، أيضا التكوين المستمر، ونحن في طور تنزيله، باش كل أستاذ يمكن يستافد من واحد التكوين مستمر، مراجعة المناهج والمقاربة البيداغوجية في جميع المواد لا في اللغة العربية أولا في اللغة الفرنسية ولا في الرياضيات ولا في العلوم، الحكامة وتقوية القدرات التدبيرية ديال الأكاديميات وللمديريات الإقليمية أيضا.

التعليم العالي، أي منذ 23 سنة، لم يستفد أساتذة التعليم العالي من أي زيادة، حيث بقيت مجمدة.

الجمود طال أيضا الترقية، فهناك من الأساتذة الجامعيين من لم يتم ترقيته لأكثر من 20 سنة، لذلك فإنه أصبح من المستعجل الإسراع في إصلاح القانون الأساسي وتعديله لكي يرفع هذا الحيف على هذه الشريحة من الطبقة المتنورة داخل المجتمع، والتي يجب حمايتها وصيانتها وتشجيعها على البحث العلمي، حيث يبقى هذا مطلبنا ملحا لكل التنظيمات المؤطرة لهذه الفئة التي تعاني في صمت.

ما دام، السيد الوزير، غادي نخرج شوية في الموضوع ذكرنا هاذ الطبقة تعاني في صمت، السيد الوزير مبروك على المغاربة 17 جامعة، ومبروك، وشكرا للحكومة على إخراجها والمصادقة عليها، ولكن أشنو عملت لكم درعة-تافيلالت ولا تنغير؟ يعني ما داخلينش في هاذ..

نتمنناو منكم، السيد الوزير، توعدوننا ل 2040 باش ننهناو، 2040 باش .. لأن راه واش صعبية عليكم إلى درتو 17 دبرو 18، مال هاذ تنغير؟ واش احنا مشؤومين؟ واش البرلمان ديالنا ما تتوصلوش الهضرة؟ واش احنا قصيتونا عمدا هكذا وما مرغوبينش فينا؟ راه احنا وطنيين، راه احنا دافعنا على المغرب، احنا نتجري فينا الوطنية من رجلنا حتى لراسنا، راه يالاه ذاكشي دوزنا بوكافرو جبل صغرو وكذا.

السيد الوزير،

احنا ما فهمناش، ولاو الناس ما بقاوش تيصدقونا، ولي انتوما تديرو اللي بغيتو، إيوا احنا نتمنناو منكم تردوشوية الاعتبار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك للرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

توضيح السيد المستشار المحترم على هاذ النقطة الأخيرة، الحكومة تتبرمج واحد العدد ديال المؤسسات في طار المراسيم، كابين واحد عدد المؤسسات اللي مرو من اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، وإن شاء الله، هم بصدد التنزيل ديالهم في إطار مرسوم جديد في الأسابيع المقبلة، وغادي يكون، إن شاء الله، مؤسسة إضافية في إقليم ورزازات.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، السيدة المستشارة تفضلي.

هذا هو الحقيقة.

ثم كذلك لا بد أن نتحدث عن الموارد البشرية، أما في غياب هذين السمتين الأساسيتين لا يمكن أن نتحدث عن إصلاح التعليم، ثم كذلك لا علاقة بالقانون الإطار الذي جتتم به مع الرؤية الإستراتيجية التي تتحدثون عليها ما بين 2015 و2030 إذن هناك ارتباك وهناك انتظارية وهناك ابتعاد عن الإصلاح ونحن ننادي بضرورة هذا الإصلاح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة في بضع ثواني السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي

والبحث العلمي:

غير بالنسبة للجانب الآخر اللي غفلتوه هو الطابع الاجتماعي أيضا الحكومة قامت بدعم برامج اجتماعية باش نقلصو من هاذ الهدر المدرسي اللي أشرتو إليه السيدة المستشارة المحترمة، وأيضا في إطار العمل التشاركي مع شركاء اجتماعيين تم تسوية وضعية ديال السلم 7.8 والسلم 9 أيضا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه حصيلة المدارس الجماعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال. السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

بعد 9 سنوات من إنشاء المدارس الجماعية بهدف محاربة ظاهرة الهدر المدرسي وتعزيز ثقافة تدرس الفتاة وتجميع الأطر التربوية في محيط مساعد على العطاء، نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن عدد المدارس الجماعية التي تم إنشائها وعن حصيلتها في تحقيق الأهداف التي تم تسطيرها؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة للإجابة عن السؤال السيد الوزير.

جانب آخر هو جسور تجسير المنظومة اليوم، الحمد لله، عندنا وزارة اللي تشمل على التربية الوطنية، التكوين المهني والتعليم العالي، خاص لا بد نخلق واحد الجسور ويوقع واحد التناغم ما بين هاذ المكونات ديال هاذ المنظومة، ونستاطعو باش نديرو واحد النظام ديال التوجيه المبكر، حتى التوجيه للتكوين المهني ما يكونش واحد التوجيه ديال الإقصاء وديال الفشل ويكون توجيه حسب القناعات والمؤهلات ديال التلميذ.

هذا كلو تيدخل في هاذ الأوراش اللي اليوم احنا نزلوها، والحمد لله، نتسناو قانون الإطار يتم المصادقة عليه باش هاذ الشئ يكون عندو واحد المعنى حقيقي، لأن قانون الإطار تيجيب واحد عدد ديال المضامين، ولاسيما تدبير الموارد البشرية، أيضا عملية التقييم، إلى آخره.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير.

أنا أتساءل عن إصلاح التعليم، هل وصل إلى المواطن؟ فكل ما نراه أننا لم نرأي إصلاح وصل إلى المواطن. نحن أمام تسييس وأدلجة منظومة التعليم أولا، ثم اختزلت النقاشات كلها حول إصلاحات التعليم في شكل هوياتي، وهذا خطأ، ثم كذلك تم إبعاد كل الأسئلة الحقيقية التي تحيل على موضوعي الجودة والمجانية.

لحد الآن لا نتحدث عن إصلاح أو عن تعليم به جودة لازلنا نعاني من خصائص مهول عند الأساتذة من تكوين ضعيف كذلك عند الأساتذة ونعاني كذلك من مشاكل متعددة نتحدث عن إحداثات لا بد أن نتحدث عن الهدر المدرسي، كم تخرجون من أفواج مهدورة الزمن المدرسي الآن؟

ثم كذلك المشاكل الموضوعية على طاولة وزارتكم أثناء الحوار، هناك ضحايا النظامين الأساسيين زلزلة 9 المتعاقدين، الذين لم يسبق لهم كل هذه الأشياء تسيء إلى التعليم، ثم كذلك السيد الوزير، يجب أن ندافع على مستقبل البلاد والأجيال الصاعدة وضرورة الأخذ بعين الاعتبار كذلك التحولات التكنولوجية والعلمية ذات الإيقاع المتسارع وذات الارتباط الوثيق بسوق الشغل.

ثم كذلك السيد الوزير لا بد من إعادة النظر في البرامج وكذلك في المقررات، ولله الحمد أبنائنا التلاميذ يعانون من مقررات طويلة وكثيرة ومتشعبة، ما عرفناش أشنوبغينا نديرو بهاذ الدرري؟ لا بالنسبة للكتب ولا المقررات نحن يجب أن نتفق على نموذج بيداغوجي السيد الوزير،

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كيف عبرتو عليه اعتماد الأقسام الفرعية في المجال القروي كانت هذه تجربة سابقة وشكلت واحد العدد ديال المشاكل عندنا واحد التشتت في المناطق النائية ولاسيما الجبلية وما كاينش واحد الجودة في التمدرس، لهذا في 2009 تم اعتماد هاذ التجربة ديال المدارس الجماعية اللي حقيقة برهنت وعبرت على النجاعة ديالها.

هاذ اليوم الوضعية الحالية هي 135 مدرسة جماعية على المستوى الوطني، تم إحداث 10 مدرسة خلال هاذ الدخول المدرسي 2018-2019، بالنسبة ل2019 تم برمجة 33 مدرسة جماعية ومن هنا إن شاء الله ل2021 في الولاية الحكومية هاذي التزمنا باش غادي نحققو 150 إضافية.

اليوم عندنا واحد الإطار مرجعي للمدارس الجماعية، نحن بصدد تحيينه ومراجعته، حتى هاذ المدارس الجماعية يمكن لها تقدم واحد الخدمة في أحسن وجه، ولاسيما الخدمة ديال السكن ولا ديال التمدرس ولا ديال الإطعام، وأيضا الربط مع النقل المدرسي، لأن واحد العدد ديال المدارس الجماعية ما يمكناش بالنسبة للتلاميذ الصغار لا بد خاصهم يرجعو للمنازل ديالهم، لهذا خاص يكون واحد الملائمة مع النقل المدرسي.

هاذ 33 بالنسبة ل2019 غير جهة الشرق: 5، جهة سوس - ماسة: 5، طنجة- تطوان- الحسيمة، فاس- مكناس، الرباط- سلا- القنيطرة، بني ملال- خنيفرة، الدار البيضاء- سطات، مراكش - أسفي: 3.

درعة - تافيلالت: 4. الأخ العزيز.

كلميم - واد نون، مدرسة جماعية إضافية.

وإن شاء الله، احنا ملتزمين باش نحققو واحد 150 من هنا يال 2021.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

هو فعلا كاين مجهودات مبدولة من طرف الوزارة ديالكم، ولكن كتبقى الحصيلة ديال هاذ المدارس الجماعية محدودة، يعني 135 مدرسة في عشر سنوات، بمعنى واحد 13 مدرسة في السنة، هو عدد قليل جدا، وبالتالي ما يمكنش نستغنيو على 20 ألف مدرسة فرعية بهاذ

العدد، يعني 20 ألف مدرسة فرعية ما يمكنش تستوعبها، واخا ندير 150 مدرسة في ثلاث سنوات يعني باقي العدد يعني كيتطلب الكثير.

الفكرة ديال المدارس الجماعية، السيد الوزير، هي فكرة مهمة جدا ورائعة، ولكن الطريقة ديال التنزيل ديالها، الشروط ديال التنزيل ديالها وديال الإنجاح ديالها هو اللي خاصكم توفرو يعني باش تنجح على حساب يعني الجماعات وعلى حساب القرى اللي غادي تدارفها، لأن الملاحظ أن خديتو نموذج واحد عممتوه رغم التباينات الثقافية والاجتماعية والمجالية التي تطبع المجال القروي.

ثم كذلك تم التوطين ديال المدارس الجماعية وفق معايير يعني ما تمش التوطين ديال هاذ المدارس الجماعية وفق معيار علمي، كيستحضر الحاجة الحقيقية والنجاعة ديال المشروع والمكان المناسب، حتى المكان يعني خاصويكون مناسب لإنجاح المدرسة الجماعية.

كذلك عدم توفير الموارد البشرية اللازمة لتسيير وتديبير كل المرافق ديال هاذ المدارس الجماعية.

بالإضافة إلى ذلك كاين واحد النوع ديال الضعف ديال الإنخراط ديال الجماعات المحلية وديال المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين في الدعم وفي الضمان ديال النجاح والاستمرار ديال هاذ المدارس.

وبالتالي السيد الوزير، المذكرة اللي صدرتو مؤخرا وسيفطونها للمديرين ديال الأكاديميات، والتي ديرتو فيها واحد العدد ديال الشروط ديال التوطين ديال هاذ المدارس الجماعية والخصائص ديالها والمكونات ديالها، إلى إلتمت بها الأكاديميات، وطبقوا هذيك الشروط اللي فيها، أكيد غادي ينجحو، يعني نعطيوا واحد النموذج يعني عملي، نموذج اللي غادي يؤدي الدور ديالويعني في المحاربة ديال الهدر المدرسي وفي الترشيد ديال الموارد البشرية، إلى غير ذلك.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد المستشار، هاذ الوتيرة أنتما وضحتيوها، كنا في 13 مدرسة قبل من 2015، ودابا رفعنا من هاذ الوتيرة، 33 هاذ السنة، وفي 2020: 60 وفي 2021: 60، رفعنا من هاذ الوتيرة باش نوصلو لواحد العدد محترم. المعايير هو عدد ديال التلاميذ وأيضا التنسيق بين السلطات المحلية والجماعات الترابية.

شكرا.

أمام الوضعية الكارثية التي يشهدها التعليم العمومي والقلق المتزايد لدى الأسر المغربية على المصير الدراسي لأبنائهم، تضطر الأسر المغربية بما فيها ذات الدخل المحدود مرغمة على تسجيل أبنائهم بالمدارس الخصوصية، التي أصبحت تستغل هذا الوضع للإمعان في إرهاب جيوب الآباء والأولياء، من خلال الرفع المستمر من واجبات التمدريس والتأمين وابتداع أنشطة جديدة ومصاريف أخرى تضاف إلى التسجيل وإعادة التسجيل والرسوم الشهرية، التنقل، الحراسة، الإطعام، الحفلات، الرحلات، مصاريف واللائحة طويلة.

والمسؤولية هنا، السيد الوزير، تقع على الوزارة الوصية التي اختارت محاباة أرباب هذه المدارس، من خلال مراجعة القانون رقم 06.00 الذي لم يتطرق إلى تحديد وضبط واجبات ورسوم التمدريس، بل أكدت المذكرة المنظمة والصادرة على الوزارة بهذا الخصوص بأن واجبات ورسوم التمدريس تخضع لحرية الأسعار والمنافسة.

هذا ناهيك، السيد الوزير، عن عدم احترام دفتر التحملات، بنايات وفضاءات غير مؤهلة، الاكتظاظ، غياب فضاءات للتربية البدنية وفرض معايير انتقائية لولوج هذه المؤسسات، وهو أسلوب غير تربوي. السيد الوزير،

إن التعليم الخصوصي في بلادنا يشكل نموذجا لهضم حقوق العاملات والعاملين به، الذين يعيشون الهشاشة بكل تجلياتها، من حيث الاستقرار في العمل والتغطية الاجتماعية والتضييق على الحق النقابي، إن طغيان الجشع والهاجس الربحي على الرسالة التربوية لدى عقول القائمين على مؤسسات القطاع الخاص ومنطلق إخضاع المنظومة التربوية للعرض والطلب يهدد بانهيار المنظومة التعليمية ككل، ما لم تتخذ الوزارة إجراءات مستعجلة وحازمة، وعلى رأسها الاستجابة لحق المغاربة في تعليم عمومي مجاني بكل مواصفات الجودة وتكافؤ الفرص، القطع مع مقارنة الحلول الترقيعية في مجال حيوي لا يقبل الارتجال، وذلك في إطار حوار جدي وشامل مع الحركة النقابية والعمل على الحل الناجح لمعضلة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، حال يضمن استقرارهم المهني والاجتماعي ويجنب أطفالنا سنة بيضاء.

الكف عن محاباة الحكومة لقطاع التعليم الخاص بفرض الاحترام التام لدفتر التحملات وسد الفراغ القانوني حول رسوم التسجيل والدراسة، وإيجاد آلية للمراقبة الحكومية لهذه المؤسسات، وتمكين رجال التعليم بالقطاع الخاص من كل حقوقهم، إعادة الثقة بين جميع الأطراف المتدخلة في العملية التعليمية، مؤسسات، مناهج، إدارة، تلاميذ، أسر، مدرسون، وضمان الاستقرار في العمل والأمن الوظيفي، أي الاستقرار الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، لكم الكلمة السيد الوزير، ما عندكمش

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر للسؤال الرابع موضوعه الارتفاع المهول في نفقات التمدريس بالمدارس والمعاهد الخصوصية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

السيد الوزيرين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات المتخذة لحماية الأسرة المغربية من الرفع المهول والمتكرر من واجبات التمدريس والتأمين وابتداع مصاريف جديدة من طرف المؤسسات الخصوصية في التعليم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة،

القانون المؤطر للمؤسسات الخاصة 06.00، لا ينص على إمكانية تقنين وضبط أسعار التمدريس من طرف الوزارة، وكنا عبرنا عليها مرارا وتكرارا في هاذ المجلس الموقر، وما تيخولناش لتحديد القيمة.

واليوم الباب منين يمكن لنا ندخلولهاذ التعديل 06.00 هو الترسانة القانونية الموازية لقانون الإطار، بعد المصادقة، إن شاء الله، لقانون الإطار غادي يتم تعديل وتعيين واحد العدد ديال القوانين ولاسيما 06.00 في هاذ الشق هذا، لأن قانون الإطار عندو واحد الشق تيطرق لواحد العدد ديال المواد اللي تيطرق للقطاع الخاص بما فيه تحفيز القطاع الخاص وأيضا تحديد وتأطير هاذ القطاع الخاص.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيد الوزير.

رد على التعقيب.

نمر للسؤالين الخامس والسادس والتي تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سوف نعرضهما دفعة واحدة، والبداية مع سؤال الفريق الحركي وموضوعه إلغاء التوظيف بالتعاقد، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيد رئيس الجلسة:

اسمح لي السيد الله يخليك، احنا بالنسبة لنا كانت هناك استشارة من طرف رئيس المجموعة، تفضل السيد..

المستشار السيد مبارك الصادي:

لم يسبق لأي أحد أن استشار لا المجموعة ولا أعتقد الفريق الآخر ولا رئيسها.

السيد رئيس الجلسة:

لا احنا بالنسبة للفريق الأخر ربما راه تم استشارته من أجل وحدة الموضوع.

ولكن النظام الداخلي يحتم على الإدارة الاستشارة ديال الفرق والمجموعات، وبالتالي سوف يتم الإجابة على السؤال كل على حدة. شكرا.

السؤال الأول بطبيعة الحال للفريق الحركي، موضوعه إلغاء توظيف التعاقد، تفضل.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

بعد سلسلة من الاحتجاجات والإضرابات التي خاضها الأساتذة المتقاعدون بمختلف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، أبرمت معهم السيد الوزير المحترم، في نهاية الأسبوع اتفاقا تضمن مجموعة من الالتزامات.

على هذا الأساس، السيد الوزير المحترم، وتنويرا للرأي العام الوطني:

أولا، نسائلكم ما هي مستجدات وتطورات ملف الأساتذة المتعاقدين؟

ثانيا، ما هي مضامين الاتفاق المبرم معهم؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

أريد في البداية أن أذكر دواعي اللجوء إلى هذا التوظيف سنة 2016.

2013، 2014، 2015 عدد التلاميذ في القسم كان يفوق 60، لماذا؟

لأن عدد المناصب المالية المحدثة في إطار قوانين المالية ما كانش تتجاوز أكثر من 7000 منصب، وكان عدد الأساتذة اللي تيمشيو للتقاعد يتجاوز بكثير العدد ديال التوظيف.

لهذا في 2016 وانسجاما مع توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999 والرؤية الإستراتيجية 2015، الحكومة آنذاك في 2016 لجأت لهذا النمط للتوظيف، أي عبر التعاقد بموجب واحد القرار مشترك بين وزارة المالية ووزارة التربية الوطنية.

هذا النمط الجديد آنذاك كان مكن الدولة باش يوظف 70000 منصب شغل، 11000 في 2016، 24000 في 2017، 20000 في 2018 و15000 في 2019.

ابتداء من السنة المنصرمة الحكومة رغبت باش توفر واحد الوضعية قارة لهذا الأساتذة، أطر الأكاديميات، واشتغلت على واحد النظام أساسي لأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وترجمته فيه واحد النظام أساسي، ومرينا من واحد القرار مشترك إلى نظام أساسي، إذن خلق واحد الوضعية نظامية لهذا الأساتذة.

هاذ النظام الأساسي فيه واحد العدد ديال الحقوق وواحد العدد ديال الواجبات اللي تيمنحوها لهذا أطر الأكاديميات، وهاذ الشي في إطار الجهوية المتقدمة، وأيضا ترسيخا لمبدأ اللاتمرکز ومنح الأكاديميات لتوظيف جهوي لسد الخصاص على المستوى الجهوي.

في 13 مارس 2019 عقدت جميع الأكاديميات الجهوية مجالس إدارة للمصادقة على نظام أساسي، تم تطويره وتجويده ومرينا من واحد نظام أساسي اللي كان فيه 57 مادة إلى 113 مادة، فيها واحد العدد دالواجبات والحقوق ديال هاذ الأساتذة، وبما فيها الانتهاء والإلغاء النهائي لمبدأ التعاقد.

اليوم النظام الأساسي ما بقاش فيه كلمة ديال التعاقد، ولا

4- ندعوكم، السيد الوزير المحترم، ومن خلالكم الحكومة إلى حوار اجتماعي حقيقي وشامل غير تقليدي، تشارك فيه مختلف الحساسيات المجتمعية، حوار يخرج من الفئوية الضيقة ويعالج أوضاع مختلف أصناف الفئات، بعيدا عن منطلق الاستقواء بالشارع ولغة العدد والكم، وجعل المدرسة بعيدا عن المزايدات السياسية واستغلال المطالب المشروعة للعديد من فئات المجتمع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر للسؤال السادس الذي يتمحور حول وضعية الأساتذة المتعاقدين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يخوض الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد عدة احتجاجات تندربسنة بيضاء. خلال هذه الاحتجاجات تعرض هؤلاء الأساتذة إلى التعنيف من طرف الحكومة.

لذا، نسئلكم، السيد الوزير، أين وصل هذا الملف؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

اليوم القضية ديال سنة بيضاء غير وارد نهائيا، الحمد لله الوزارة أعطت واحد الأولوية لاستدراك الزمن المدرسي، وقامت بواحد العدد ديال المبادرات على المستوى ديال كل الجهة على حدة، ووفرت التمدرس إما من طرف أساتذة عرضيين ولا أساتذة ديال المنظومة ولا أساتذة أيضا من القطاع الخاص ولا من طرف جمعيات، أيضا من طرف أقاليم جماعات إقليمية، وكان الحمد لله واحد التجاوب كبير، واحد الانخراط فعلي ديال جميع هاذ الفئات اللي كنشكرهم.

وأیضا اللي بغيت نذكره في هاذ الفترة ديال العطلة البينية ديال الربيع، تم أيضا واحد الدعم تربوي جد مهم جد هائل على المستوى الوطني باش نتمكنو باش نستدركو هاذ الزمن المدرسي.

نظام أساسي يؤطر هاذ العملية ديال التوظيف الجهوي من طرف الأكاديميات، لأن الأكاديميات هي مؤسسات عمومية ولها الاستقلالية الإدارية والمالية وتدير الموارد البشرية.

واليوم، الحمد لله، عندنا نظام أساسي جهوي اللي تياطر هاذ العملية وتضمن الاستقرار المهني لهاذ الفئات، وفيه واحد العدد ديال الحقوق بما فيها التخلي النهائي على التعاقد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على جوابكم القيم، وتفاعلا مع توضيحاتكم، نود أن نسجل في الفريق الحركي الملاحظات والاقتراحات التالية:

1- نسجل بإيجاب نهج الحوار مع النقابات القطاعية وبحضور بعض ممثلي الأساتذة، وما أسفر عن هذا اللقاء من نتائج إيجابية من شأنها عودة الاستقرار إلى المدرسة المغربية وإنهاء الأزمة التي دامت شهر ونصف، كانت مصلحة التلميذ الخاسر الأكبر فيها؛

2- نحبي الخطوات المتخذة قانونيا وتنظيميا، والتي أفضت إلى وقف وإنهاء مسطرة التعاقد واستبدالها بالتوظيف الرسمي في الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، كمؤشر إيجابي، رفع اللبس والغموض عن وضعية هذه الفئة من الأسرة التعليمية، داعين جميع الأطراف إلى أعمال الحكمة وتجاوز الاحتقان الذي ليس في مصلحة أحد؛

3- نسجل في الفريق الحركي قناعاتنا الراسخة أن خيار التوظيف الجهوي العمومي هو الخيار الأمثل لسد الخصاص المهول القائم مجاليا وجهويا، إذ ليس معقولا ولا مقبولا أن يتمركز أزيد من 60% من مجموع الموظفين العموميين في ثلاثة جهات بعينها، بينما هناك جهات تحتضن فقط 2 إلى 4%.

وفي هذا السياق، نجدد المطلب الحركي المتمثل في أعمال هذا التوظيف العمومي الجهوي في مختلف القطاعات وتوزيع المناصب المالية المحدثة برسم القانون المالي وفق نسبة الخصاص في الجهات والتنصيب على الطابع الجهوي لمباريات التوظيف، وهي إصلاحات تتطلب الإصلاح الجوهري في النظام الأساسي للوظيفة العمومية.

وعليه نجدد الدعوة إلى عقد مناظرة وطنية لبلورة إصلاح شمولي للوظيفة العمومية بما يضمن جودتها ويحصن حقوق كافة فئات الموظفين ويحسن أوضاعهم المهنية والاجتماعية ومساراتهم الإدارية.

التدابير لإنقاذ السنة، ولكن للأسف هاذي كلها، اسمحو لي على الكلمة بالفرنسية هو (bricolage) لأن ما يمكنش أننا نسيرو أو ندبرو قطاع حيوي واستراتيجي بهاذ الطريقة، لأن-اسمحو لي-دابا تنسمعو بأنكم غتلتجأو لجمعيات، غتلتجأو للأساتذة ديال القطاع الخاص، واحنا نتكلمو على الجودة وعلى التكوين ديال هاذ الناس هاذو، اللي غادي يديرو لنا هاذ (bricolage) ما هماش مكونين للأسف، ما نتعتقدش أنهم مكونين، وبالتالي كان مطروح هاذ المسألة هاذي السيد الوزير.

ثانيا، تتكلمو على حوار، مزيان أنكم فتحتو حوار وهذا إيجابي، ولكن الحوار أولا تبيكون أخذ ورد وتبيكون تيسر حضور فيه المصلحة العليا للوطن، انتما خليتو يوم السبت تتذكرو يوم السبت، خليتو الحوار مع الكتاب العامون ديال النقابات الأكثر تمثيلية بحضور ممثلين ديال الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ومشيتو ما عرفت فين مشيتو، يقال أنكم مشيتولشي مهرجان ولا شي حاجة بحال هكا.

للأسف تتقولو بأن هذا خيار إستراتيجي ديال التوظيف الجهوي، ما شي صحيح، لأن شكون اللي قال بأنه إستراتيجي؟ هل الحكومة هي اللي غادي تجي تقول لنا هذا خيار إستراتيجي؟ الخيار الاستراتيجي خاصو ينبع من المجتمع، خاص يكون حوار وطني حول أشنو هي الخيارات الإستراتيجية في هاذ الميدان، ما يمكن لناش نجيو ونقولو بأن هذا خيار إستراتيجي انطلاقا من أن البنك الدولي ولا صندوق النقد الدولي ولا مؤسسات درنا معهم اتفاقيات التبادل الحر باغية تجي تفكك المرفق العام وتخصصه وتسطو عليه.

وبالتالي احنا نتطالبو لا حل في الحقيقة إلا بإدماج هاذ الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وكنعاودو نكرروها في إطار النظام الأساسي للوظيفة العمومية، باش يكونو كزملائهم في الوظيفة العمومية، باش ما يكونش واحد التمييز، لأن التمييز مرفوض في الدستور، وباش يكون واحد النوع من الاستقرار الوظيفي، وذيك الساعة يمكن لنا نتكلمو على حوار حقيقي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، وأشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة الدستورية.

ننتقل إلى قطاع إعداد التراب الوطني، والسؤال الأول موضوعه، تقييم برنامج مدن بدون صفيف، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

لهذا احنا اليوم الحمد لله واثقين باش ما غتكونش سنة بيضاء وغادي نمررو هاذ الامتحانات الإشهادية في أحسن الظروف.

بالنسبة للأساتذة أطر الأكاديميات اليوم، الحمد لله، كايين واحد الحوار متواصل مع النقابات، والسبت المنصرم تم أيضا دعوة هاذ النقابات في إطار واحد الوفد موسع فيه أطر الأكاديميات. وتم التوصل إلى واحد الحلول جد مهمة، اللي تتضمن العودة لهاذ الأساتذة، بما فيها التنازل والتخلي على جميع التدابير والإجراءات الإدارية ضد هاذ الأساتذة، وأيضا الحوار خاصو يكون مستمر باش يمكن لنا نوصلو لواحد النموذج اللي يرضي الجميع.

واليوم، الحمد لله، متقدمين في هذا الحوار وتشتغلو في هاذ الحوار، وما يمكن إلا أن نينيو واحد العلاقة ديال الثقة، والحمد لله، الوزارة والحكومة عبرو على حسن النية ديالهم وعلى كسب هاذ الثقة مع هاذ الأساتذة، لأن هاذ الأساتذة ديال المنظومة وما يمكن لنا إلا نثقو فيهم ونعتمدو عليهم باش نأطرو المنظومة ديالنا وترتقيو بالمدرسة المغربية.

اللي تنطلب منهم اليوم هي، الحمد لله، الالتحاق بالمدرسة بدات منذ البارحة إلى اليوم، كايين التحاق مهم، تنطلب منهم باش يرجعو للأقسام ديالهم، والنقاش احنا برمجتنا واحد الاجتماع ليوم 23 أبريل يوم الثلاثاء المقبل، إن شاء الله، اللي غادي نتوجوبه هاذ النموذج اللي طامحين لو كاملين بنتنا باش يكون هاذ الاستقرار المهني، وهاذ الاستقرار المعنوي أيضا ونخوضو هاذ العملية بكل جدية، ونختمو في هاذ الأسر، ونختمو في التلاميذ ديالنا، باش إن شاء الله، يكملو هاذ السنة الدراسية في أحسن الظروف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، لكم الكلمة، السيدة المستشارة، تفضلي عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة ما جاوبتناش على واحد المجموعة ديال الأمور، ألا وهي أولا التعنيف ديال الأساتذة، بما أنكم ناويين تعملو معهم حوار فلماذا لجأتكم إلى التعنيف؟

حقيقة، السيد الوزير، الاحتجاج حق مشروع، كما تقولو جميع المحتجين، واحنا تنساء لكم كيفاش كان غيكون الإحساس ديالكم وأنتم تتحتجو أمام (Lycée Descartes) لو كان تدخل الأمن آنذاك؟ الاحتجاج حق مشروع وبالتالي لا داعي لهاذ المقاربة.

ثانيا، السيد الوزير، تتكلمو على أنكم ما غاديش تكون سنة بيضاء، وكايين رجوع الأساتذة وكايين مجموعة ديال الإجراءات وديال

الدار البيضاء 36 ألف براكعة، الصخيرات - تمارة 24 ألف، مراكش، عندنا اجتماع بعد غدا إن شاء الله إلى غير ذلك، ولكن بالتأكيد أنا مقتنع أننا خاصنا مراجعة عميقة للمقاربة ديالنا. هاذ المشكل ديال القصدير ولا ديال الصفيح راه ماشي مشكل ديال السكني، خاصنا نمشيو نحو مقاربات أكثر استباقية، أكثر اندماج، حيث كاين مشكل ديال السكن، ولكن كاين مشكل ديال المرافق العمومية، ديال التشغيل، ديال النقل إلى غير ذلك، كاين كذلك واحد المسألة أساسية ديال التحكم في حقيقة العدد ديال الأسر اللي إشكالية حقيقية، مطروحة.

إذن كاين إنجازات، كاين إكراهات نجتهد للتغلب عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

شكرا السيد الوزير المحترم.

حقيقة أنه في هاذ التعقيب هو السيد الوزير ما عرفتش كيفاش نهضر معك، لأنه احنا تنعيشو في الواقع، والمعطيات والإحصائيات تنعرفوها، والوتيرة ديال اشتغال الحكومات المتعاقبة تنعرفوها، ولكن الواقع وذاك الشي اللي تنشوفو في الواقع لا يرتفع حقيقة. دابا راه دزنا لمسألة أخرى اللي هي صعبة، دابا راه ولي عندنا الإحباط عند الناس، ما بقاش تثيق الناس، ما باقيش تثيق لا في مدن بدون صفيح ولا في البرامج ولا في الوعود، لا المنتخبين ولا الحكومة، لأنه الانتظار طالت، وغير مدينة مراكش اللي تكلمت عليها راه كاينة حتى واحد القضية جديدة هو التباين الترابي، فيها 5 ديال المقاطعات، كاينة المقاطعة اللي الحمد لله ميزان، كاينة مقاطعة اللي ما واصلها والو بحال مثلا مقاطعة النخيل.

وثانيا هذالك المنطق ديال التشارك ما لقيناهش، ما متواجدش، تنتكلم معك وعندي الضوابط ديال هاذ الشي، أنا منذ توليتكم، السيد الوزير، وأنا في هاذ الموضوع معك وخصوصا في هاذ القضية هذه، وجبنا لكم مقترحات عملية باش نساعدكم في إطار (La péréquation)، اعطيناكم العقارباش يحل المشكل ديال واحد المقاطعة كبيرة، وكنتكلمو بدرايتنا للموضوع في إطار باش نتعاونو باش نحلوا ذاك المشكل، ولكن أنتما مركزيا ها انتما تنشوفو، ولكن احنا قراب، كاينة سياسة القرب، احنا تنشوفوهاذ الشي.

الوضعية في هذيك المقاطعة راه كارثية-وتنقول كارثية السيد الوزير-وهاني تنحمل المسؤولية للجميع اليوم، تيخص نلتفتو لهذيك المقاطعة ونهتمو بها، وغادي يكون الفضل ديالكم وديال الحكومة وديال الجميع باش نردو الاعتبار لهذيك الساكنة ونخليوهم يطمأنو، هما صبرو بزاف، صبرو بزاف. راه صعب باقي تتكلم معهم بهاذ المنطق ديال مدن وأرقام و35000 و70000 و10000 هاذ الشي راه ما عندهم

الزملاء والزميلات المحترمين،

السيد الوزير،

سؤالنا يتعلق بتقييم برنامج مدن بدون صفيح الذي عمر طويلا، وبالتالي نريد أن نعرف اليوم ويعرف من خلالنا الرأي العام الوطني أين وصلت هاذ العملية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الأحد الفاسي الفهري، وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

بطبيعة الحال بالنسبة لهاذ البرنامج مدن بدون صفيح يمكن لي نتكلم على واحد العدد ديال الإنجازات وموجودة، وكاين مجهود ولكن الواقع أن ما استطعناش نوضوحد لهاذ الظاهرة، ولهذا الأمر.

باش نعطي بعض المعطيات:

عدد الأسر اللي استفدت من البرنامج أكثر من 280 ألف، في الوقت أن أصلا الإحصاء الأصلي ديال 2004، 270 ألف، إذن تم إنجاز أكثر من الإحصاء الأصلي؛

ثم كاين واحد العدد ديال الأسر اللي معنية، برامج وإنجازات موجودة خاص ترحيل، أما برامج في طور الإنجاز أما في طور الدراسة، وتقريبا كان واحد 85 ألف أسرة اللي الآن ما مبرمجاش، هاذ المجموع كلو 420 ألف أسرة.

إذن المشكل اللي مطروح هو أننا كنواجهو واحد العدد ديال الإكراهات اللي كييجعل أننا ما كنعققوش البرنامج في الأجل المحددة، وهذا حتما كيادي إلى واحد العدد ديال التعقيدات والتفاقم ديال هاذ الظاهرة.

تنقومو بواحد العدد ديال الإنجازات مهمة، ولكن كاين هاذ الصورة أننا بحال شي خابية مثقوبة، ما كنعققوش نعمروها، علاش؟ كاين عدد ديال الإكراهات، إكراهات ديال عدم التحكم في العدد ديال الأسر، كذلك المشكل ديال هاذ الظاهرة ديال تقسيم البراريك، الأسر المتفرقة إلى غير ذلك، بالإضافة إلى المشكل ديال العقار.

احنا بطبيعة الحال كنعجدهو الآن، وكاين عمل مهم جهة بجهة مع وزارة الداخلية، باش نتجاوزو وكنعتنويو أساسا بهذيك النقط السوداء،

الوكالات الحضرية التي 80% ديال النقاش تيدور حول هاذ النقطة.

بطبيعة الحال القوانين خاصها تكون خاضعة لواحد التقييم مستمر، وهي مؤهلة إلى التجويد، 66.12 جا هذي تقريبا عامين هو بنفسه جا كتحيين وكتجويد للقوانين السابقة فيما يخص القضية ديال التعمير، وجاب واحد العدد ديال الأمور الإيجابية مثلا المسألة ديال واحد العدد رخص جديدة، ضبط المسؤوليات إلى غير ذلك.

أشئوهي الإشكالية دالعالم القروي؟ كيفاش في نفس الوقت نوفقو ما بين الحق في السكن اللائق هو حق دستوري من جهة، ومن جهة احترام واحد العدد ديال التوازنات فلاحية، اقتصادية، ديموغرافية إلى غير ذلك، المسألة ديال السلامة ديال المواطنين إلى غير ذلك؟ خاصنا نوفقوما بين هاذ الأمور بجوج.

والتوجه العام هو المرونة واليسر، وهذا ماشي إبداع، لأن القوانين في حد ذاتها في الحلة ديالها الحالية تتسمح بواحد العدد بالاستثناءات فيما يخص الهكتار الواحد، فيما يخص المساحة المبنية، فيما يخص العيوب فيما يخص الشواهد ديال إثبات الملكية، فيما يخص الشواهد التقنية. إذن خاصنا نفعلو هاذ الليونة.

الإحصائيات اللي عندي واللي تتعطيني الوكالات الحضرية في العالم القروي تقريبا في عام تيجي ما بين 40000 و45000 ديال طلب رخصة البناء في العالم القروي، 80% تعامل إيجابي، وفي الغالب الأغلبية الساحقة أقل هكتار بل أكثر أقل 5000 متر.

إذن خاص حوار احنا واعيين بهاذ المشكل كان اللقاء الوطني في بن جريز تندفعو الوكالات الحضرية باش تفتح نقاش على الصعيد المحلي، حيث المرونة بن جريز ماشي هي المرونة في جرسيف ولا في زحيليكية، إذن خاص هاذ النقاش بالإضافة أن بالنسبة للعالم القروي كان واحد العدد الأمور الاجتهاد للتغطية بالوثائق ديال التعمير، المساعدة المعمارية والتقنية بالمجان، العمل اللي تنقومو به باش يكون عرض سكني في المراكز الصاعدة إلى غير ذلك، كان مجهود ولكن بالتأكيد خاص هاذ الإشكالية نعالجها في التشارك، في التواصل بجديّة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في البداية لابد من الإشادة بمجهودات الوزارة في مجال التعمير والإسكان، ولكن لابد أن ننبه بأن إيقاع التطور العمراني أكبر بكثير من سرعة التدخل والمواكبة، وهاذ السرعة ديال التدخل والمواكبة، يجب

ما يديرو به، حتى الخابية مثقوبة ولا مسدودة راه ما عندهم ما يديرو به، اللغة راه ما عندهم ما يديرو بها.

الناس بغاو المسائل توصل لهم، الناس اليوم يتقلبو على الصدق وتقلبو غير يعرف مصيرو أين هو، راه كايين اللي عاش في واحد المنطقة كلها مكرفس فقير والآن راه غادي يورث الفقر للعائلة ديالو والأسرة ديالو وماشي يمكن، وتيشوفو في التلفزة وتيشوفو المشاريع الحمد لله في بلايص آخرين وتيشوفو الناس وصلو وهما تيتسناو، أش تيتسناو؟ ما عرفنش، والبيبان تيبقاو مسدودين، حتى المنتخبين وحلو، لأنه أش غادي يقولو الناس؟ الاختصاصات راه هي معروفة ومحدودة، ولكن التجاوب ما كايين.

فلهذا، السيد الوزير، الله يخليك، أنا اللي تهمني وهاني تنقلها لك، السيد الوزير، احنا موجودين نتلاقوا نشتغلو في هاذ الشيء، الله يجازيك بخير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه إشكالات التعمير بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لبسط السؤال. السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

يجمع مختلف المتدخلين في قطاع التعمير بالعالم القروي على وجود صعوبات في تنزيل وتطبيق بعض القوانين خاصة القانون 66.12، لذا نسئلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستخذونها لتبسيط المساطر في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

هاذ المسألة ديال البناء في العالم القروي بالنسبة لنا انشغال يومي، وحقيقة عندو أولوية، وبالتأكيد الدور ديالكم بالأسئلة المتكررة حول هذا الموضوع لعب دور، كذلك النقاش داخل المجالس الإدارية ديال

أن نتدارك هاذ الوضع.

السيد الوزير،

القانون 66.12 هو اللي كان مثل ديال السؤال ديالنا صدر في الجريدة الرسمية في 2016، وهاذ القانون تيتعلق بالمراقبة وزجر ديال المخالفات في مجال التعمير والبناء، الهدف كان منه هو تعزيز الحكامة في هاذ المجال وربط المسؤولية بالمحاسبة، ولكن الملاحظ أن البناء العشوائي لازال قائما ولم يتم ضبطه لا في العالم القروي ولا في العالم الحضري.

إذن لا بد من وقفة لتقييم هذا الوضع وتقييم هاذ القوانين واقتراح حلول استباقية تستجيب لمطالبات الساكنة، وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق والجهات ونوعية العقار والمحافظة على التراث المادي، لأن كل جهة عندها الخصوصية ديالها، وكذلك تغليب الجانب الوقائي على الجانب الجزري، يعني اللي جا به هاذ القانون احنا تنشوفو أن المواطن منين تيشري واحد البقعة ديال الأرض، العدول تيكتبو لو وقاضي التوثيق تيوثق، ولكن ملي تيجي يطلب الترخيص تيقولو لو هذا تجزيء عشوائي تجزيء فيه تقسيم غير قانوني، هنا تنقولوا احنا نتداركو هاذ الأمر قبل الوقوع ديالو.

الوزارة مشكورة صدرت واحد المجموعة ديال الدوريات اللي تنتص على التعامل بالمرونة المطلوبة مع طلبات رخص البناء في العالم القروي، وتتنص على استثناءات، ولكن المشكل هو اللي تيتطرح هو في التنزيل ديال هاذ القوانين في الممارسة، يعني عند دراسة طلبات رخص البناء ما كيتمش التعامل مع هاذ القوانين بالليونة اللازمة وتبسيط المساطر، وفي غياب الترخيص من طرف اللجان، المواطن تيلجأ للبناء العشوائي اللي تيعطينا أحياء عشوائية تتكلف الدولة مبالغ باهظة من أجل إعادة هيكلتها، وهنا ضروري أنني تيخصني نذكر السيد الوزير بإخراج النصوص التنظيمية اللي فيها رخصة الإصلاح والهدم والتسوية اللي كنا تذاكرنا عليها في المناقشة ديال مشروع الميزانية.

وفي الأخير لا بد أن نشتمن.. السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت، أستسمح السيدة المستشارة.

السؤال الثالث، موضوعه مشكل الحصول على رخصة البناء، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي ابراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشتكى العديد من المواطنين الذين يسكنون بضواحي المدن في الجماعات الحضرية المحاذية للجماعات القروية، من عدم وضوح الرؤية بخصوص الاختصاصات بالنسبة للإدارات العمومية المانحة لرخص البناء، الشيء الذي يترتب عنه تداخل وتنازع في الاختصاصات. ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الوزارة لحل هذا الإشكال؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

أعتقد القانون واضح في ما يخص المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة، القانون كينص على إلزامية الحصول على رخصة البناء.

أما في ما يخص الاختصاصات، رئيس الجماعة هو اللي كييعطي الرخصة على أساس الرأي ديال الوكالة الحضرية داخل اللجان المختصة.

إذن المسائل القانونية مضبوطة، ملي كنقولو المناطق المحيطة بالجماعات الحضرية والمراكز المحددة كينص على خاصها تكون في واحد المسافة ديال 15 كلم انطلاقا من المركز ديال الجماعة الحضرية.

علاش خاص إلزامية هاذ رخصة البناء؟

أولا، باش نتأكدو من احترام وثائق التعمير، ملي كنا كنوضعو وثائق التعمير ديال الأرضية القانونية لتدبير المجال خاصنا نتأكدو من احترامها، ثم كذلك المسألة ديال السلامة في هذه المناطق، ولكن بصفة عامة هنا كذلك كايين المسألة ديال المرونة والليونة في العالم القروي بمختلف التظاهرات ديالو، بما فيها هاذ المجالات الضحوية، والدورية ديال الوزارة كتمشي في هاذ الاتجاه، وفي السؤال السابق تكلمت على هاذ المسألة.

بغيت نقول فيما يخص هاذ القضية ديال رخص البناء كايين مجهود كبير، نحن بصدد حقيقة ما أسميه بواحد الثورة صامتة، عن طريق أساسا ضابط البناء العام (Le Règlement Général de la Construction)، 2013 خرج جاب واحد العدد ديال الأمور إيجابية الشباك الوحيد إلى غير ذلك، في 28 فبراير 2018 كايين واحد التعديلات

غادي يخصصكم الاجتهاد أكثر لتبسيط المساطر، يخصصكم أكثر المرونة اللي تنتكلمو عليها واللي صار نلاحظها في خلال معالجة الملفات، هذا الشيء غايب تماما، وكذلك كاين جانب تجميع القوانين وتبسيط المساطر، وكاين القوانين تتخرج كل سنة.

إذن عندكم يعني واحد الأوراش كبيرة خاصكم تشتغلوهها لازم هاذ المرونة اللي تنتكلمو عليها نشوفوها في عين المكان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب إذا رغبتكم في ذلك في بضع ثوان، تفضل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

المحاور ديال الاشتغال متفقين عليها، بغيت نؤكد على واحد النقطة ديال وثائق التعمير وإعادة الاعتبار لواحد الوظيفة أساسية ديال التخطيط، كمجهود، ماشي كلشي مقتنع بأننا خاصنا تخطيط وخصنا وثائق التعمير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على المساهمة في هاته الجلسة وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الصحة، وموضوعه التغطية الصحية للمستقلين وأصحاب المهن الحرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان أو السادة الوزراء المحترمين،

الأخوات، الأخوة،

السيد الوزير،

استبشر المغاربة خيرا عندما صادق البرلمان على قانون تعميم التغطية الصحية بالنسبة للمهنيين ذوي المهن الحرة، غير أننا اليوم لازلنا لم نرأية مبادرة طيبة تشجعنا-نحن كبرلمانيين- لإبداع ولابتكار مشاريع أخرى للتخفيف من معاناة المواطنين ولإستفادة الحرفيين المهنيين الذين لازالوا ينتظرون بلهفة خروج هاذ القانون إلى حيز التنفيذ، خاصة الدرازة والنجارة والمهن الحرة وكذلك المهندسين والأطباء ذوي المهن الحرة، فإلى متى سينتظر هؤلاء؟

جابهتم الحكومة عن طريق مراسيم، اللي حقيقة تمشي في واحد الاتجاه ديال تبسيط المساطر، ديال تحديد الأجال والمسؤوليات ديال رفض ذيك الملاحظات المتعاقبة (les observations en cascade) إلى القضية ديال التدبير اللامادي إلى غير ذلك، هاذ القضية ديال تبسيط المساطر مسألة أعتقد أساسية، واحنا منممكنين في هاذ الورش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب تفضل.

المستشار السيد مولاي ابراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نشكركم على التوضيحات السيد الوزير، وبطبيعة الحال-كيفما أشرت-كاين القانون 12.90 المتعلق بالتعمير، واللي حدد واحد المجال ديال 15 كلم انطلاقا من الحدود ديال المدار الحضري بالنسبة للجماعات الحضرية، ويتكلم على الحدود اللي خاصها تكون منظمة بنص قانوني بالنسبة للمراكز المحددة.

في هذه الحدود كاين-كيف قلت-كاين إلزامية الحصول على رخص البناء، ولكن الإشكال اللي لاحظنا هو أنه أول شيء كاين الإشكال من التحديد ديال المراكز الحضرية في حد ذاتها حدودها باش نعرفو الحدود ديالها واش كاين نصوص قانونية اللي تحدد لنا الإحداثيات اللي كتحدد لنا المحيط ديال المجال الحضري، باش نقدر نعرفو المجال الحضري، وبالتالي نعرفو هذيك 15 كيلومتر اللي دايرة به.

المسألة الثانية نتكلم على أنه بالنسبة لهذيك 15 كيلومتر خاص رئيس المجلس الجماعي القروي خاصو يعطي رخصة ولكن بتنسيق مع رئيس الجماعة الحضرية، إذن ممكن تدخل ديال الاختصاص.

كاين مسألة ثانية واللي أساسية وهي قضية تغطية هاذ المجال بالوثائق ديال التعمير، ملي نتكلمو على وثائق التعمير كاين تصميم ديال الهيئة، ولكن ما كتلقاوهش في جميع المناطق وكذلك ما تنلقاوش حتى الأصل اللي هو التصميم التوجيهي ديال التعمير.

كذلك على مستوى التدبير، نلاحظ عدد كبير ديال المتدخلين لا على مستوى رخص البناء على مستوى التجهيزات العقارية، على مستوى المجموعات السكنية، على مستوى التقسيم المتدخلين كثر، وكاين تقارير اللي تكلم على أن تقريبا كاين ما يناهز 140 توقيع انطلاقا من اقتناء الأرض حتى التسليم النهائي. لكم الآن تتخيلو العبء اللي تتوضع الإدارة على كاهل المواطن وعلى كاهل المستثمر من أجل إنجاز المشاريع.

إذن، السيد الوزير، احنا اللي تنتطالبو به-كما أشارت السيدة المستشارة-تجيبو قوانين اللي تكون ديال الزجر 66.12 اللي زيدو فهم العقوبات السالبة للحرية على المهنيين وعلى المخالفين للقوانين، ولكن

وفيما يتعلق بالمهنة التي هي منظمة أكثر بحال المهنة ديال الطب والصيدلة إلخ، نحن في أشواط جد متقدمة تنتظرو اقتراحات ديال هاذ المهنيين الأخيرة قبل إصدار المرسوم وتطبيق التغطية الصحية بالنسبة لهاذ الفئة هاذي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة احنايا تنوهو بجميع المجهودات التي تبذل لفائدة مختلف فئات شرائح المجتمع المغربي، ولكن احنايا غير نزيدو نأكدو لكم أن الناس أهمهم تينظرو، وتزيدو نأكدو كذلك باش ماشي الحكومة تيجي غدا وتقول لنا راه درنا للأرامل، درنا للأطباء، درنا لهذا راه مازال ما درتيو والو السيد الوزير، كحكومة وكوزارة كذلك.

احنايا دوزنا القانون وغنبقاو يمكن حتى نخرجوا احنا تسالا 21 وهي القوانين مازال ما وصلاتش لموالها وما استفادوش.

اللي تهمني واحنا في الفريق الاستقلالي تنوهو بجميع المبادرات الطبية، وهذا داخل في هاذ الإطار نوفر التغطية الصحية للمستقلين والمهنيين اللي ما عمرهم ما غيحلومها، هذا مبادرة طبية، ولكن ملي تنخرجوها للوجود الحكومة عاجزة على تنفيذها، وهذا الذي يحز في نفوسنا ونبقى متأسفين، هاذ العمل ديال الحكومة فاين؟ خاصنا نصارحو المغاربة أننا عاجزنا وأنا غير تنطلبو وغير الشفوي ما عندنا والو، إذن فين هاذ القوانين؟ خرجناها والمدة ديالنا القانونية ديال 2021 ها هي على وشك الانتهاء.

الله يجازيك بالخير السيد الوزير، احنا تندعمو المبادرات الطبية، ولكن تنقولو لكم جمعو راسكم راه الشعب كلو تيغوت، خاصنا نديرو التفاتة، سيدنا مؤخرا تهتم بالتغطية الصحية وتيجعلها صلب اهتماماته، واحنا فاين؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، في حدود الوقت المتبقى.

السيد وزير الصحة:

بغيت أطمئنك بأن المشاورات متقدمة وأنه المسألة ماشي ساهلة،

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

فيما يتعلق بسؤالك حول التغطية الصحية الأساسية اللي تنعتبروها اليوم أولوية اجتماعية في البرنامج الحكومي والوسيلة للوصول إلى تغطية صحية شاملة كأداة للحماية المالية.

اليوم نتكلم عن هذا الثلث الأخير، يعني نقولو أن اليوم الثلثين تقريبا 62% اللي تم تغطيتهم إما بالراميد إما بالتغطية الصحية الأساسية، اليوم هاذ الثلث ديال العمال المستقلون المهنيون والأشخاص الغير الأجراء اللي تيزاولو نشاط خاص تيمثلو بين 10 حتى 11 مليون.

القانون تكلمتو عليه، جات مراسيم ما كاينش شي قانون راه بالموازة معه كاين قانون كذلك ديال المعاشات لأنه تيمشيو بجوج، مرسوم اللي تبيحد نسبة الاشتراك في 6.37% تبيحد المكونات ديال هاذ الفئات وقائمة الأصناف والأصناف الفرعية، هاذو فئات كثار بزاف، وبالتالي المشاورات كثيرة بزاف مع هاذ الفئات هاذو، ثم هناك ما هو سيكون صعب في هاذ المشاورات، هو كيف يمكن تحديد الدخل الجزافي لكل فئة ولكل صنف ولكل صنف فرعي؟

وهذه مسألة ديال تشاور، ما يمكنش الحكومة تفرضها ولو أنه في واحد الوقت خاصنا نحددو لكل صنف الدخل ديالو اللي غنبنيو عليه المشاركة أو الاشتراك الشهري أو الفصلي على حسب الكيفية ديال الأداء اللي كذلك تبيحدوها المرسوم والكيفية ديال التسجيل والتطبيق ديال هاذ القانون.

الهيئات والجمعيات والغرف المهنية والتعاونيات وكذلك النقابات والمجموعات المهنية مطالبة باش تعطينا كل المعطيات، تعطى للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي اللي هو غادي يتم تكليفه بموجب هذا القانون بتدبير هاذ التغطية الصحية، تعطيه كل المعطيات ديال هاذ الناس هاذو.

اليوم كاين لجنة فيها وزارة الصحة، وزارة الشغل والإدماج المهني، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والوكالة الوطنية للتأمين الصحي اللي عملت سلسلة من المشاورات مع مجموعة من القطاعات، 12 اجتماع كذلك قطاعي حكومي باش نحددو شكون هو المخاطب ديالنا في كل قطاع، تدارواحد الجدول زمني آخر ديال الاجتماعات، اليوم راه احنا مشينا لواحد العدد ديال اللقاءات.

(Stérilisateurs)، يتم إدراجها في عقود مبرمة، هناك عقود مبرمة في كل مستشفى اليوم، حيث مشينا للمستوى ديال المندوبية إلى مستوى المركز الاستشفائي هو اللي تبتكلف بالصيانة، هاذ الشي كله لتحقيق القرب ولتحقيق النجاعة مع شرط تأهيل الموارد البشرية، خاصة التقنية باش يمكن تقوم بهاذ الدور هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الوزير.

احنا ما تنشكوشاي في العمل ديالكم اللي تتقومو به، ولكن، السيد الوزير، راه كاين واحد الإشكال كبير، هاذ الكلام ديالك في شكل والواقع في شكل، لأن اليوم تنشوفو كاين 80% ديال المعدات اللي هي عاطلة خاسرة لأن الناس اللي هي تتشكى من هاذ المشكل ديال الأجهزة عاطلة خاسرة، لأن الناس اليوم إلى بغات تدير راديو (L'IRM) وإلى بغات تدير سكانير خاصها 7 شهور، 8 شهور، باش تدير واحد الراديو، حتى ذاك السيد اللي تيعيطو عليه تيقولو ليه أجي باش تدير سكانير تيقول له أودي راه مات 3 شهور هاذي باش مات، انتوما عاد تفكرتوه؟ راه كاينة مشاكل كبيرة اللي تتعيش فيها المستشفيات، السيد الوزير، ما نكذبوش على راسنا، خاص الناس تعرف الواقع، المغاربة خاصهم يعرفو الواقع، راه كاينة 80% ديال المعدات اللي هي خاسرة واللي هي تتحملو المسؤولية ديالها.

احنا راه تنعيشو مشاكل، اليوم وحدة تعيط من فاس للفريق ديالنا تتقول لك أودي بأن اليوم طلبت سكانير عندها سرطان، طلبت سكانير قالو لها حتى شهر 11، وفي هاذ الشي السيد الوزير؟ كاين مشاكل كبيرة لا من موارد بشرية، لا من أطباء، لا من معدات.

وشوف، السيد الوزير، تبعو المسائل ديالكم راه هاذ الشي اللي تتديرو فيه راه ماشي معقول، والمغاربة راه هما عايشين في واحد الإشكال كبير. احنا تنقولو لك احنا كنديرو المارشى لإقليم برشيد، واش أعباد الله عدنا 540000، عندنا 10 أسرة اللي خاصة للولادة واش هذا معقول؟ العيالات تيتخالفو، وذاك الشي الأخر تيولي عندنا 30 امرأة تتولد في النهار، عندنا 10 الأسرة ذاك، الشي الأخر تيولد في الأرض، حرام وعيب.

الله يجعل التقليد ديالهم عليك السيد الوزير.

وشكرا.

وما يمكنش نكرهو الناس على أنهم ياديوا الاشتراك اللي مازال ما اتفقتناش على أشنو هو الدخل الجزافي. لما غادي نتفقو على الدخل ديال كل فئة غادي يمكن نتقدمو للأمام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه صيانة الأجهزة الطبية بالمستشفيات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لازالت إشكالية الأجهزة الطبية مطروحة بحددة في ظل عدم تمكن العديد من المواطنين من الاستفادة من هذه الأجهزة بالمستشفيات العمومية، بسبب توقفها وغياب الصيانة والتتبع.

في هذا الإطار، نسالكم عن التدابير المتخذة لتعزيز عملية صيانة الأجهزة الطبية بالمستشفيات العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

ما عندناش غياب الصيانة لأنه اليوم النسبة ديال المعدات اللي هي معطلة أو عرفت تعطيل في 2018 ما فاتش 10%، ما بين 5 و10%. كذلك الميزانية المخصصة هاذ السنة 146 مليون ديال الدرهم بزيادة 9% بالمقارنة مع السنة الماضية.

مسألة الصيانة عرفت تقدم عبر مراحل من 2009 إلى 2013 تم تفويت هاذ الصيانة إلى المصالح اللامركزة، مع تفويت كذلك الإمكانيات والموارد البشرية التقنية خاصة، ثم تخلقت في 2016 مصلحة في المديرية الجهوية خاصة بالصيانة، ثم تم رصد ميزانيات مهمة للصيانة ودفاتر تحملات نموذجية خاصة بالصيانة.

الصيانة ديال المعدات الطبية الثقيلة سكانير، (L'IRM)،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التعقيب أو للرد على التعقيب لكم الكلمة السيد الوزير،
تفضل.

السيد وزير الصحة:

الثقافة المغربية الشعبية ديالنا هاذ الكلام اللي قلت في الأخير راه
خطير، بغيت نقول لك بأنه أنت كذلك قم بالمسؤولية ديالك، دير
لجنة استطلاعية، ونعطيك أي مستشفى سير شوف واش 80% ديال
المعدات هي معطلة؟

يالاه دير لجنة استطلاعية من غدا مرحبا، لا ماشي الناس اللي
تتشكى، أنت قم بالدور ديالك، ودير اللجنة ديالك الله يخليك، ما
تجيش تقول لي الناس، ما تكذبش على المواطن، وجيتي عندي للمكتب،
قلت لك غيكون مستشفى جديد في سطات وكاين واحد العدد ديال
المستشفيات اليوم تتبني باش يمكن نسهلو ونحسنو المستوى وجودة
العلاجات، ما تبقاش تدير هاذ الأسلوب هذا اللي هو ما بقاش خدام
اليوم.

إلى بغيتي الثقة تكون في المواطن خاص أي واحد فينا يقوم بالدور
ديالو، احنا نقولو الحقيقة وأنت كذلك تعامل بدون مزايدات، ودير
هاذ اللجان ديالك، الآليات اللي تيعطها لك القانون ديرها وتيعطها
لك الدستور ديرها وأجي شوف فعلا واش 80% المعدات خاسرة. هذا
كذب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الثالث، موضوعه توقيف العمل بالتغطية الصحية
من طرف المصحات الخاصة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من
الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل أمولاي عبد الرحمن.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت الوزيرة،

الإخوان المستشارين،

أخواتي المستشارات،

أولا، السيد الوزير، هو العمل في القطاع ديال الصحة ماشي عمل
عادي وماشي سهل، وبالتالي المجهودات مشكورين عليها، واحنا وقفنا

على مجموعة ديال الإشكاليات اللي في الحقيقة تجاوزتومعنا فيها.

السؤال ديالي، السيد الوزير، إثارة قضية توجه المصحات الخاصة
بالمغرب إلى وقف التعامل مع مؤمني الصندوق الوطني لمنظمات
الاحتياط الاجتماعي (CNOPS) جدلا واسعا في صفوف المواطنين، مما
ينذر باحتقان اجتماعي إذا لم تتوافق الحكومة مع هذه المصحات.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير، كما يلي:

- ما هي مستجدات هذا الملف؟

- وما هي التدابير الاحترازية التي ستتخذونها في حالة توقف المصحات
الخاصة على العمل بالتغطية الصحية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

قبل ما نعطيكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال كاين
هناك نقطة نظام من السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بغيت نقول للحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

في تسيير الجلسة؟

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

في تسيير الجلسة والدستور.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

البرلمان هو الذي يراقب الحكومة وليس الحكومة التي تراقب البرلمان،
باش يقول لنا السيد الوزير أش غادي نديرو، ويديرها في الدماغ ديالو،
احنا اللي غادي نقولو لو ماشي هو اللي غيقول، ماشي هو اللي تيراقب
البرلمان، ويحشم شوية على عرضو، ويعرف حدود الاختصاص ديالو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على سؤال الفريق الحركي حول
الموضوع ديال توقيف العمل بالتغطية الصحية من طرف المصحات
الخاصة، تفضل السيد الوزير.

تفضل السيد الوزير في تسيير الجلسة السيد الوزير ما شي الرد على

يخلصون من جيهم أكثر من ذلك الشيء الذي خلصوا، مع العلم أنه خاصنا نمشوا إلى أئمنة معقولة.

اليوم كايين واحد العمل مهم في إطارهاذ الإتفاقيات التي فيه مراجعة التعريف، كايين أئمنة التي غتقلص، كايين أئمنة التي غتزداد، وكايين كذلك أعمال جديدة أساسية التي ما كانتش مأخوذة بعين الاعتبار.

ثم هناك دينامية أخرى التي غتخلينا نمشيو إلى التحكم الطبي في النفقات، مسألة أساسية، الاعتماد على بروتوكولات علاجية، الاعتماد على مسارات العلاج باش ما يبقاش التفريط في استعمال هاذ الخدمات ديال التأمين وباش ما يكونش هناك كذلك استغلال من طرف بعض مقدمي الخدمات استغلال غير صائب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الديسي:

كلنا، السيد الوزير، نطمح إلى تجويد هاذ العمل والثقة ما بين المؤسسات، وبالتالي نشكركم، السيد الوزير، على الجواب ديالكم. وانطلاقا منه وتفاعلا مع توضيحاتكم نسجل في الفريق الحركي الملاحظات التالية:

نؤكد أن توجه المصحات الخاصة إلى وقف التعامل بالتغطية الصحية هو بمثابة إعلان عن عدم تقديم الخدمات الطبية للمؤمنين، والتي هي حق لهم، يؤديون عنها أقساطا شهرية تقتطع بشكل إجباري من المنيع، لذا ندعو الوزارة إلى إيجاد حل للإشكالية بشكل مستعجل.

وكما جاء في الجواب ديالكم، السيد الوزير، أنه الإتفاقية ديال 2006 إلى حدود الساعة لم تتمكنوا في الحقيقة باش يمكن تلقاوا واحد التوافق ما بين الوزارة وما بين هاذ الناس هاذو:

نعتبر، في الفريق الحركي، أن تعميم التغطية الصحية مدخل أساسي لمعالجة إشكالية القطاع، فرغم المجهودات المبذولة في هذا النطاق ببلورة مجموعة من البرامج تروم تعزيز وتقوية الحماية الاجتماعية، كبرنامج المساعدة الطبية "راميد" الذي نتطلع إلى إصلاح اختلالاته وجعل بطاقته بطاقة وطنية، صالحة للعلاج في جميع مستشفيات المغرب، والتأمين الإجباري الخاص بالطلبة الذي لم يفعل بعد، والتغطية الصحية للمهاجرين والتأمين الإجباري الأساسي على المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والذين نطالب الحكومة بالتعجيل بإصدار مراسيم تطبيقية في انتظار مصادقة البرلمان على مشروع قانون مهم يتعلق بتمكين الوالدين من التغطية الصحية، فبالرغم من ذلك

نقطة نظام، أرجوك.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة:

في تسيير الجلسة، الأسئلة التي تطرح عندها علاقة بتسيير الجلسة؟ ما يمكنش توجه الوزراء أو الرد على الوزراء ونستعملو عبارات غير لائقة بهذا الفضاء في مواجهة الوزراء، العلاقة مبنية على الاحترام وخصها تبقى في هاذ الأساس.

السيد رئيس الجلسة:

من الضروري.

شكرا هناك احترام متبادل من طرف لا المستشارين ولا من طرف أعضاء الحكومة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أشكرك على هذا السؤال المهم فعلا الذي تهم المصحات الخاصة والتي تتعتبر قطاع حروالي يعني تتمارس عملها في إطار القانون 131.13 ديال مزاوله مهنة الطب.

فيما يتعلق بالمسألة ديال الأئمنة أو التعريف المرجعية فهي تتحكم فيها المادة 18 من القانون 65.00 التي تنظم العلاقات بين الهيئات المدبرة للتأمين ومقدمي الخدمات بما فيها القضية ديال التعريف، والهدف منها هو يكون عندنا واحد المرجع ديال استرداد المصاريف بالنسبة للمؤمنين.

هناك اتفاقيات وطنية، فعلا الإتفاقية الوحيدة التي كايينة هي ديال 2006، ما تمكناش باش نحينوها، لأن في إطار مشاورات، لما ما كنتفهموش كتستمر هاذ الإتفاقية كتبقى جارية، أو الحكومة يمكن لها تغيرها وتغير الأئمنة في اتجاه بالأساس في اتجاه أنه الباقي أداؤه ديال المواطن يتقلص.

اليوم نحن في خطى متقدمة في هاذ المشاورات، اليوم كايين إرادة على عكس ما قلتوه لأن ما ينشر في الجرائد، حتى هاذ القضية التي كانوكيقولوراها ما كايينش، لأن اللي كنالاحظ من طرفي هو إرادة، هوثقة متبادلة، هو الرغبة ديال جميع الأطراف، ماشي غير الخواص، الوزارة، الوكالة الوطنية التي دارت واحد العمل مهم، ديال التقريب بين الأراء، وكذلك الهيئات المدبرة، لأن هي اللي أساسية، موافقتها أساسية وعندها الفلوس ديال الناس المؤمنين باش تعطيم حقوقهم باش ما يبقاوش

والسؤال ديالنا: أشنو درتو باش تنجحوا هاذ المشروع وترجعوا الثقة ديال المواطنين في الإدارة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير المنتدب، تفضل.

السيد محمد بنعبد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على تفضلكم بهذا السؤال، اللي سبق لي جاوبت عليه في شهر نوفمبر من السنة الماضية، ولكن لا بأس لأنه السؤال يحتاج دائما إلى تحيين المعطيات المتعلقة به.

الدستور نص على أن المرافق العمومية ملزمة بتلقي شكايات وملاحظات واقتراحات المرتفقين وبتأمين تتبعها، وهاذ الحكومة ملي فتحت هاذ الملف ما لقاتش كايين واحد المنظومة منسجمة وموحدة وفعالة لتلقي الشكايات، ما كاييناش، يعني كل إدارة عندها آجال ومساطر ومتاهات ديال مكاتب الضبط، فوضعنا واحد البوابة بمرسوم اللي كينظم الكيفيات ديال التلقي ماشي فقط الشكايات، حتى الملاحظات والاقتراحات ديال المرتفقين وانطلقت هاذ البوابة في شهر يناير 2012، يناير 2018، ونقدر نقول لكم بأن هاذ البوابة من الإنجازات الناجحة جدا من الناحية ديال الفعالية ديالها، لأن هذا نظام رقمي نظام معلوماتي ماشي سهل، يمكن توقع فيها أعطاب وتيمكن ولكن من الأنظمة اللي تتشتغل وفي تصاعد مستمر، وخلقت واحد القناة ديال التواصل وديال الثقة لدى المواطنين.

هناك أرقام مهمة جدا هناك موظفون تم تكوينهم على التعامل مع هاذ البوابة اللي عندها مكاتب أمامية ومكاتب خلفية للمعالجة، واحنا الآن بصدد إعداد التقرير التركيبي لكل هاذ الشكايات حسب القطاعات وحسب المواضيع ديالها، سنقدمه للسيد رئيس الحكومة وسيتم تقاسمه بطبيعة الحال مع نواب الأمة ومع الرأي العام الوطني.

إذن هذه فقط واحدة من الرافعات الأساسية لاستعادة الثقة ماشي بوحدها، ولكنها أساسية ونعتبرها ناجحة.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

ف 45% من المغاربة خارج التغطية الصحية وتختلف النسبة حسب الجهات؛

رابعا، إن تحقيق أهداف التغطية الصحية رهين بالاستثمار في التجهيزات والبنية التحتية الصحية والموارد البشرية، فتعميم التغطية الصحية لم يحقق مراده ما لم يجد المؤمن بنيات صحية لائقة ومجهزة وأطباء في مختلف التخصصات، وتفعيل التفتيشية، السيد الوزير، الله يجازيك بخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

فعلا التفتيش والمراقبة هاذي كذلك محاور اللي غادي تكون في الدينامية ديال التفاوض إلى وقعنا على الاتفاقية. الاتفاقية اللي بغينا احنا هو بالموازاة نقويو الدور ديال الوكالة الوطنية ديال التأمين الصحي باش يكون عندها إمكانية ضبط مدى احترام التقدم ببعض العقوبات، لما يكون عدم احترام مضامين هاذ الاتفاقية، لأن مسألة أساسية.

ثم مسألة أخرى هو أنه اليوم إلى ما اشتغلناش على مؤشرات ديال التتبع، إلى ما خدمناش على مسألة ديال البروتوكولات، إلى ما راجعناش المصنف ديال الأعمال الطبية أو الأعمال البيولوجية ودرنا لو التحيين ديالو غيبقى دائما واحد سوء تفاهم وواحد الهدر ربما ديال الإمكانيات ديال هاذ المؤسسات المؤمنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على المساهمة في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه تدني الخدمات الإدارية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تتعرفو بأن واحد العدد كبير من المغاربة ما بقاوش تيثيقو في الإدارة، وسيدنا الله ينصرو أعطى التعليمات والأوامر باش تصلح هاذ الوضعية، وهاذ الشي خلا وزارتكم تدير واحد البوابة باش الشكايات ديال المواطنين اللي عندهم مشاكل إدارية.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

وشكرا السيد الوزير على جوابكم.

في الحقيقة الأمر يتعلق بتدني الخدمات الإدارية، جات مشكل ديال الشكايات هي واحدة من مجموعة ديال الأمور اللي المواطن تيعاني منه، ولذلك رغم ذلك أشكركم على جوابكم رغم كل المجهودات المبذولة ورغم كل التراكمات الإيجابية للإدارة العمومية بعد الاستقلال، والتي ساهمت الأطر المغربية ولا زالت في أداء وظيفتها الوطنية في الارتقاء بمستوى المرافق العمومية، إلا أنه في السنوات الأخيرة وجدنا أن الإدارة المغربية استقالت تقريبا من أداء وظيفتها، وبدأت تهرب من المسؤولية ولا تريد تحملها، الشيء الذي انعكس سلبا على أدائها وأداء المرفق العمومي، مما أدى إلى تدني الخدمات العمومية وهذا هو سبب نزول هذا السؤال.

فبالرغم من الخطب الملكية الصارمة والقاسية في بعض الأحيان، وبالرغم من مجهودات الحكومة في هذا الإطار إلا أنه يجب أن نعترف بأن الخدمات العمومية متردية والمواطن غير راض عنها تماما، خصوصا في القطاعات ذات البعد الاجتماعي، لذلك فإنه يقتضي منا ومنكم وقفة تأملية لوضع الأصبع على الداء وتحديد أسباب هذا التردى والراجع إلى بؤس الخطاب السياسي الذي يتجه كله نحو تخوين الإدارة بشكل غير لائق.

لذلك، السيد الوزير، يجب إصلاح أوضاع الإدارة وتحفيزها وتطبيق مبدأ المحاسبة والضرب على أيدي المتلاعبين بمصالح المواطنين. العديد من الشكايات التي تندفق من المواطنين على هذا الموقع، سواء المقيمين أو من أبناء جاليتنا بالمهجر، تهم أساسا الترامي على أراضي الجموع ونهبها أو المس بالأموال الخاصة للمقيمين بالخارج، وهو محور تظلماتهم، خاصة بسبب بطء المساطر وتعقيدها.

وهنا نلتمس منكم المعالجة الناجعة للشكايات وحث بعض المصالح الإدارية المعنية على تجنب الردود الناقصة أو الأجوبة التديلية المجانية للصواب والمخالفة للحقائق، مما يعمق الجرح ويزيد من تعقيد الأمور، الشيء الذي يخلف تداعيات عكسية وسلبية تؤدي في العديد من المناسبات إلى التظاهر وخروج المواطنين إلى الشارع احتجاجا على سوء سلامة تدبير هذه الشكايات.

وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم رغبة في الرد على التعقيب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا على هذا التعقيب السيد الرئيس وإن كان لا يمكن أن نختم الكثير من الاختلالات والتأخرات التي تتعرّفها بلادنا في قطاعات كثيرة في الإدارة، هناك مئات آلاف الموظفين والموظفين تيشغلون بروح وطنية وتفاني، لذلك فكأين استقرار وكأين أمن في البلاد وكأين نمو اقتصادي والمغرب بلد ناجح حيث كآينة إدارة كتشغل، والاختلالات راه فيها، كما قال جلالة الملك حفظه الله، هناك تضخم في التشخيص، خاصنا الاجتماع، المجلس الأعلى دار التشخيص، المجلس الاجتماعي والاقتصادي دار التشخيص، وسيط المملكة دار التشخيص، دبا احنا نتشغلوباش نطورو الإدارة لا في المرافق ديال الاستقبال ولا في الآليات، غير مؤخرا نشرنا دليل على تبسيط المساطر المتعلقة بنزع الملكية ودليل المواطن لكيفية الاستفادة من حقوقي التعويضات، فدخلنا في واحد المرحلة جديدة ديال الرقمنة وديال تبسيط المساطر وديال حسن الاستقبال، اللي يمكن نعطيكم هاذ الأرقام اللي تتعكس ثقة المواطن في الإدارة: 112778 شكاية اللي تقدمت وتشمل 112 إدارة، ونقدر نعطيكم بأن نسبة الرضا المواطن (la Satisfaction) ديال المواطن وصلت لأكثر من 67% معبر عنها في البوابة الوطنية للشكايات.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على المساهمة في هذه الجلسة. ومنتقل للسؤال الموالي الموجه لقطاع الصناعة التقليدية، وموضوعه تزويد التجمعات الحرفية بمعدات الإنتاج ووسائل الوقاية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة كاتبة الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالنظر إلى أهمية التجمعات الحرفية باعتبارها إحدى اللبنة الأساسية، بكل صراحة للناتج الاقتصادي المغربي، والدور الكبير الذي تقوم به في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالمدن، وأيضا استنادا، السيدة كاتبة الدولة، إلى التزاماتكم السابقة في مجال النهوض بواقع القطاع ديال الصناعة التقليدية، لذلك نسائلكم:

ما هي التدابير التي تنوون القيام بها لتزويد التجمعات الحرفية بمعدات الإنتاج ووسائل الوقاية إلى غير ذلك؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة مصلي كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم.

أولا، هاذ الموضوع المرتبط بالمعدات التقنية هو يحظى بأهمية كبيرة في إطار برامج الوزارة المرتبطة بتأهيل مجتمعات الصناعة التقليدية والوحدات المشتغلة، فاليوم نعطي الرقم الإجمالي تقريبا 22 مليون درهم، بما يعادل 230 تجمع حرفي تم إعطائها معدات تقنية الازمة منذ 2007 إلى الآن، وعندنا اليوم 11 مركز تقني على المستوى الوطني، وهذه المراكز بالنسبة لنا مهمة، لأنها كتضمن التعاضد في المعدات، تضمن التعاضد كذلك بين الصناع، وهاد موجود في مجموعة من المدن، واحنا نحرص في كل الزيارات الميدانية التي أقوم بها، أحرص شخصيا على زيارة هذه التجمعات أو السؤال عن أوضاعها وأحوالها، وإذا كانت هناك مشاكل إيجاد الحلول لها، لأنه فعلا اليوم الموضوع، لأن سؤالكم فيه جزأين، السؤال مرتبط بالعتاد وهذا-كيف ما قلت-احنا في كتابة الدولة واعين به وكنتشغلو عليه وكنتحصرصو على هاد المنطق ديال التجميع ديال الصناع في هاد المراكز باش تكون عندهم، لأن ماشي جميع الصناع عندهم إمكانية الحصول على هاد العتاد غالبا اللي كيبكون بأموال ماشي في الإمكانية ديالهم.

السؤال الثاني مرتبط بالوقاية، هاد السلامة المهنية هي كذلك كتدخل في البرامج التي نشتغل عليها، واليوم نستعد لإطلاق حملة وطنية في هاد الموضوع واللي غادي تكون مناسبة للمزيد من التأكيد على أهمية السلامة المهنية للصناع والصانعات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

بكل صراحة فعلا أعطينا الوقت الكافي، السيدة كاتبة الدولة، لأن ناقشنا معك مرارا وتكرارا في السنوات الماضية، الموضوع ديال الوضعية المزرية لقطاع الصناعة التقليدية والصناع التقليديين على

الصعيد الوطني، فأعطيناك الوقت الكافي وكانت هناك إلتزامات بكل صراحة شخصية من طرفكم للهوض بهاد القطاع، ولكن للأسف أنت مشيتي تكلمتي على المبالغ المالية المرصودة ولكن احنا كندكرو على الحكامة، لأن ما ينقصنا في هاد القطاع هو الحكامة، لأن هناك عدد كبير من التجمعات أحيانا كتجبر بعض المحلات فارغة، ليس هناك تتبع من طرف كتابة الدولة أو الوزارة اللي كانت سابقا، وهذا ماشي غير في الوقت ديالكم بكل صراحة، هذا منذ الحكومات المتعاقبة هناك مشاكل في ما يخص قطاع الصناعة التقليدية، في ما يخص هاد الشئ ديال التجمعات، وحتى التجمعات ديال الصناع التقليديين هناك بعض الصانعات والصناع التقليديين اللي أكفاء الذين يستحقون هاد المحل ويستحقون بأن غيرفع بالقطاع، لأن ما أحوجنا بالدعم لهاد الناس هادو، ولكن للأسف، هناك عدد كبير من المحلات اللي مغلقة، ولكن الوزارة كتبقى بأن كنتنظر لهاد المشاكل ولكن معندهاش الحلول بكل صراحة اللي كنتنظرو، إلى جانب المشكل ديال العاصمة ديال الجهة طنجة-طوان- الحسيمة التي تفتقر إلى المجمع، إلى أبسط الأشياء، معندناش المراكز ديال التكوين، بوابة ديال المغرب نحو أوروبا.

السيدة كاتبة الدولة، أنت عارفة هذا الشئ هذا، وفي الإلتزامات ديالكم؟ ألتزمت معايا شخصيا في مدينة طنجة قلت بأن سنعمل، نهار تم تدشين ذيك الأسواق ديال الاقتصاد الاجتماعي اللي كان في الدار البيضاء، قلت بأن غادي نديروه في طنجة إلى حد الآن، مرت ثلاثة سنوات على انتدابكم على هاد القطاع ولكن لم نر النور، سواء لا من الناحية ديال المجمع، وكنتشكرو بأن السيد رئيس الجماعة إلى حد الآن ماشي كنتشكروه لأن احنا راه عبء على الجماعة أعطونا شي مراكز اللي كنتكونو فيها وبعاد، التزمتنا معهم ستة أشهر قلنا .. كنتكروها ولكن للأسف، كنتشوفو بأن كاتبة الدولة في هاد المجال هذا معطياش الأهمية لهاد القطاع في مدينة طنجة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب، في حدود الوقت المتبقى، مزال شوية غير زيدي، تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار،

أولا، احنا هاد المدة الي دوزنا في هاد القطاع ماشي غير كنا كتنبعو المشاكل ولكن كتنبعها وكنوضعو برامج، والحمد لله هناك برامج وأنتما ماشي غريب على هاد القطاع، أنت رئيس غرفة وكتعرف ميزان

المجهودات اللي مبذولة والبرامج اللي كنفذوها.

أولا في ما يخص موضوع الجمععات، لأن السؤال على العتاد ومشيتي في التعقيب على الجمععات، الجمععات أنتما كتعرفو أن السياسة اللي لقينا أنها كانت كتعطي للأفراد، اليوم احنا التوجيه اللي كاين واللي كاين المدراء ديالنا على المستوى الترايبي أن هذه الجمععات الصناعة التقليدية هي ملك ديال الدولة. وبالتالي خص الاستفادة منها تكون للتعاونيات وللجمععات، يعني ما مشيناش في منطق الفردي للأشخاص، هذا مستوى.

واليوم قمنا بواحد العمل اللي تنعتبرو شخصيا مهم جدا بفضل الأطر ديال كتابة الدولة اللي اشتغلو فيه والمدراء ديالنا الجهويين هو إحصاء كل بنيات التحتية والفضاءات التي تتوفر عليها كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية، واللي اعطائنا اليوم الخريطة واضحة حول البنيات والاشتغال ديالها، وهذا عمل ماشي ساهل لأنه خذا منا وقت كبير وكبير جدا من أجل أننا نحصيو الممتلكات اللي كاينة وأشنو الفعالية ديال هاذ المؤسسات.

المسألة الأخرى ذكرتو موضوع طنجة، موضوع طنجة هذا سبق لنا ناقشناه وكنا عندكم في جلسة ترأسها السيد رئيس الحكومة شخصيا مع الجهة، وتطرحت فيها المشاكل ديالها بكل التفاصيل، الموضوع ديال طنجة تتعرفو أنه مبرمج السوق التضامني في مدينة طنجة مبرمج وأنه بطبيعة الحال البرمجة تتم مع شركاء آخرين والموضوع في الطريق ديال التسوية ديالو.

إذن جميع الالتزامات ديالنا معكم احنا تنحصر على الوفاء بها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

السؤال الثاني موضوعه التكوين في مهن الصناعة التقليدية، الكلمة للسيد المستشار من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لبسط السؤال، تفضل.

المستشار السيد يوسف محي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل قطاع الصناعة التقليدية ثاني قطاع مشغل بالمغرب بساكنة نشيطة تقدر ب 2.300.000 حربي وحرفية، اللي تينتجو حوالي 7% من الناتج الوطني في بلادنا. أهمية هذا القطاع لا تقف عند العيب البعد الاقتصادي، بل كذلك اشمل المقومات الحضرية ذات الحمولة الثقافية والفنية والتراثية الموجودة في منتوجات الصناعة التقليدية.

نظرا لهاد الأهمية تبقى تنافسية القطاع والإقبال على المنتوجات ديالو من الأولويات الواجب إنجاحها، ولن يتسنى ذلك إلا من خلال عنصر بشري كفاء و متمرس ومكون أحسن تكوين، وهاذ المهمة الصعبة موكولة لوزارتكم، السيدة الوزيرة، وأنتم مشكورين على المجهودات ديالكم.

قطاعكم تيقوم بهاذ المهمة عبر 58 مؤسسة موزعة على جميع أطراف المملكة من خلال منظومة قائمة بذاتها، تضم التكوين الأساسي والتكوين المستمر، وأنتم الآن بصدد تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني الموقعة في 30 مارس 2016 واللي تتمضي إلى غاية 2021، واللي من بين الأهداف ديالها ديال الاستراتيجيات تكوين 61600 شاب بالتدرج في هاذ الفترة.

إلى حدود اليوم، السيدة الوزيرة، تم إدماج 6600 متمرس في 2016 و7700 في 2017 و7800 في 2018، أي تقريبا 21000 متمرس خلال هاذ 3 سنوات.

السؤال السيدة الوزيرة: هل تظنون أنكم تستطيعون تكوين 40000 متمرس في السنتين المتبقيتين من عمر هذا البرنامج؟

كذلك بغينا هنا نشيدو بالشركاء ديالكم في هاذ البرنامج اللي هما غرف الصناعة التقليدية، واللي هما الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وكذلك بغينا نذكرو بأن هاذ النمط من التكوين اللي ركزنا عليه اللي هو نمط نتاع التدرج تيعطي نتائج جد مهمة بالنسبة للإدماج ديال الشباب في سوق الشغل، وهنا مريبط الفرس، لأن إدماج الشباب وولوج سوق الشغل هو الهدف الأسى وهو صلب الإستراتيجية الملكية وعمق ورقة طريق التكوين المهني اللي أشرف عليها جلالة الملك نصره الله، واللي غادي تعطي لبلادنا إن شاء الله 12 مدينة مهن وكفاءات، وفي هاذ المدن هذه غادي يكونو إن شاء الله 6 معاهد ديال الصناعة التقليدية وهذا كله في أفق 2021.

لهذا ومن أجل حكامه جيدة وللملاءمة التكوين مع مطالب السوق وتحقيق هاذ الإدماج أكثر للشباب غادي يتم إشراك المهنيين والجهات في حكامه وتسيير هاذ المعاهد، هذا هو التصور اللي كاين اليوم واللي عملتو عليه مجموعين.

السؤال ديالنا الثاني، السيدة الوزيرة، هو الإستراتيجية ديالكم ديال الدولة لإعداد جبل جديد من معاهد التكوين في مهن الصناعة التقليدية وهيكله المعاهد الموجودة من الآن، هاذيك 58 مركز على أساس هاذ الحكامة الجيدة اللي كتستند على إشراك المهنيين وعلى إشراك الجهات في التسيير على غرار ما سيعمل به في هاذ مدن الكفاءات والمهن من خلال المرور عبر التسيير المفوض.

شكرا السيد الرئيس.

وغويليو عندنا شباب ديالنا حاصلين على الباكلوريا اللي تيمكن لهم يتكونو في فنون الصناعة التقليدية بدبلوم وبمنحة.

كما تعلمون فالיום متدربي التكوين المهني عندهم الحق في المنح والمتدربين ديال الصناعة التقليدية كذلك سيكون لهم هذا الحق، عندنا كذلك 12 معهد في إطار الإحداث وعندنا كذلك 12 معهد في إطار التأهيل، ومن بينها معهدان غادي يكونو في إطار حساب تحدي الألفية، سواء ديال فاس أولا ديال مكناس، وتنعثرو بأن هاذ الورش ديال التكوين اليوم ورش مهم جدا، لأن به أولا غادي نحافظو على الحرف ديالنا وغادي تستمر في المجتمع المغربي، لأن التكوين هو إحدى آليات الحفاظ على الحرف، والمستوى الثاني هو أنه من خلال التكوين غادي تستمر هذه الحرف وغادي نفتحو الباب للتشغيل لمجموعة ديال الشباب، لأن هذا قطاع تيساهم حتى 8% من الناتج الداخلي الخام ويمكن لو يساهم أكثر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه، الاختلالات المتعددة لدار الصانع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد ريجان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة كاتبة الدولة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمات،

الفريق الاشتراكي يسألكم عما يجري بدار الصانع؟

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة كاتبة الدولة، تفضلي للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

أولا، شكرا السيد المستشار المحترم وإن كان السؤال ما واضحش،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لك السيد المستشار المحترم على هذا السؤال وعلى إثارة هذا الموضوع، لأنه اليوم فعلا لا يمكن أن نتحدث عن تنمية الرأسمال البشري الموجود والمهتم بقطاع الصناعة التقليدية باعتباره، أولا، هناك إمكانيات كبيرة في هذا القطاع، انتمنا ذكرتو انه أكثر من 20% لأن 2.3 أكثر من 20% من الساكنة النشيطة المغربية تتشغل في قطاع الصناعة التقليدية، وهناك إمكانيات أخرى هائلة في العالم القروي بعضها استثمر وبعض الآخر يمكن لنا نستثمره.

اليوم عن طريق التكوين وعن طريق تأهيل الرأسمال البشري يمكن لهذا القطاع أن يساهم بقوة في الاقتصاد الوطني، واليوم كتعرفو أنه كاي واحد الورش وطني كبير اللي هو ورش ديال إعادة النظر أو إعادة تطوير منظومة التكوين المهني، واللي احنا جزء من هذا المنظومة الوطنية الكبيرة، ففي إطار هذه إعادة اليوم كاتبة هيكلية جديدة، وقبل ذلك احنا كنا اشتغلنا في إطار أيام دراسية والناس ديالكم حضرو معنا في هذه الأيام من أجل مناقشة ومساءلة حكامه التكوين، حكامه تديبر مراكز التكوين في الصناعة التقليدية، اليوم 58 مركز نعم، ولكن لا بد من إعادة النظر في أسلوب التكوين والحكامه بشكل عام، وكذلك الهندسة البيداغوجية.

فالיום، الحمد لله، كاي واحد التطور تنقولو بأنه كاي تطور في هاذ المجال وكاي واحد الاشتغال حثيث اللي أعطى نتائج، من بينها أولا أننا اليوم في إطار هاذ البرنامج الملكي الكبير اللي تعلن عليه اللي هو مدن المهن والكفاءات الصناعة التقليدية غادي تكون حاضرة في 5 الجهات، 5 الجهات في المملكة اللي فيها الصناعة التقليدية قوية غادي تكون حاضرة في هذه المدن الكبيرة اللي جات اليوم بواحد التصور جديد اللي تيقوم على التعاضد في الإمكانيات البشرية والإمكانيات المالية، واللي غادي يعطي فرصة للشباب في التكوين في مجموعة المجالات وليس فقط في مجال واحد.

وكذلك على مستوى، لأن هذا ما غاديش يلغي البرامج القائمة، برامجنا اللي هي قائمة، اليوم 58 مركز، نعم، وعندنا اليوم إحداث 12 معهد في فنون الصناعة التقليدية بدبلوم تقني متخصص عالي، لأول مرة غادي يتحدث تقني متخصص، لماذا؟ لأن قبل كان عندنا فقط تقني وما كانش تقني متخصص، اليوم صدر القرار وغادي يتم هاذ الأمر هذا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لك الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

المستشار المحترم، أولا تكلمتو على تقرير اللي تنجز، بطبيعة الحال النسخة ديال التقرير هي متوفرة، لأن تقارير المجلس الأعلى للحسابات موجودة.

تكلمتو على التقرير الذي أنجز سنة 2012، وطبعا احنا راه هذا ديال 2012 هو اللي تكلمتو عليه ديال 2012، والرؤية الإستراتيجية 2007-2015 اللي كانت في القطاع واللي تمت بعقد برنامج، وبالتالي ما كايناش شي رؤية في 2020 في الصناعة التقليدية.

الصناعة التقليدية عندها 2015 سالات، رؤية إستراتيجية 2007-2015 اللي كان عندها عقد برنامج وقع في 2007، سالات هاذ الرؤية الإستراتيجية.

واحنا اليوم تنشغلو في برامج جديدة اللي مستندة على البرنامج الحكومي، وتنشغلو طبعا في أفق رؤية إستراتيجية جديدة، ولكن أردنا أن نقيم أن يكون واحد التقييم للرؤية القديمة، لجوانب يعني القوة فيها، ولجوانب نتاع الضعف فيها، وكذلك إشراك المجالات الأخرى، لأن الرؤية القديمة كانت تنشغل فقط على الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، اليوم الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية والصناعة التقليدية ذات يعني النفعية والصناعة التقليدية الخدماتية هي جزء يعني داخله كلها في إطار الاهتمام ديالنا والاشتغال ديالنا.

تكلمتو على المعارض الوطنية، المعارض الوطنية، السيد المستشار، لا يخفى عليكم أنها تشكل دعم مباشر للصناع، لأن المعارض الوطنية هي فرصة ماشي فقط للبيع واحنا دائما نقولو هادي ماشي محطة تجارية، المعارض الوطنية هي محطات للترويج للمنتوج داخل المغرب وخارج المغرب، وكتعرفو أن الترويج يعني مزيد من تعميق إقبال المغاربة على منتوجهم التقليدي، لأن الصناعة التقليدية في مجموعة من دول العالم نجحت واستمرت، علاش؟ نجحت واستمرت لأن أبنائها تيسهلوكوها، واحنا الدراسات اللي تنجزت بينت أن المستهلك رقم واحد للمنتوج التقليدي هما المغاربة، هما المغاربة، وبالتالي المغاربة ديالنا اليوم الدراسات اللي عندنا بينت هاذ الأمر وأكدتو، وبالتالي لا بد من الاشتغال على الترويج، أشنو هو الترويج؟ هو تقربو المنتوج التقليدي من المغاربة، هو نحسوه هاذك الصناع بأنه ما تقومش بواحد العمل تقني بسيط، ولكن تقوم بواحد العمل فني رائع، وأنه تيحافظ على الذاكرة ديال الوطن ديالو وعلى الحضارة ديال بلادو، وراه معنا

ما فهمش أشنوبغيقي تقول.

سألتم عن دار الصناع بشكل عام، أجيبكم أن دار الصناع هي مؤسسة عمومية مكلفة بالترويج للصناعة التقليدية داخل الوطن وخارجه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد ربحان:

السيدة كاتبة الدولة ما تنساش على بالكم كايين واحد (l'audit) دارو المجلس الأعلى للحسابات، وها النسخة ربما عندكم أنتما، وإلى ما كانتش عندكم، ها النسخة كايينة.

في الفقرة الأولى تيقول أموال دار الصناع في مهب الريح.

ثانيا، تيتكلم على التراجع ما بين 2005 و2012، التراجع بالنسبة ديال 52% باش تراجع دار الصناع، أما بالنسبة ل 2018 فتراجعت ب 71%.

السيدة كاتبة الدولة، ما تنساش على أنه كايين واحد المسألة ديال إجراء الحد من هدر المال العام، هذا كلام المجلس الأعلى للحسابات.

ثانيا، سفيرة السيد المدير والمرافقين خارج أرض الوطن تيطلبو عملة صعبة، أين هي رؤية 2015 اللي تسنات أمام جلالة الملك و2020.

أما المعارض خارج الوطن حدث ولا حرج، في كل معرض اللي تنشوفهم تنشوفو نفس الأشخاص ونفس الوجوه اللي تشاركو في المعارض هما هما، ما كاينش عليهم شي حد آخر، أشمن صفة باش تصيفطو هاذ الناس هاذولبرا؟

أما المعارض داخل الوطن عندكم شي إحصائيات السيدة كاتبة الدولة اللي كتدل لكم على أنه كايين نجاح فهذوك المعارض اللي تتخسر عليهم المال العام، وما فهم فائدة، كتديرو المعرض في 28 و29 في شهر 12، واش كايين البرد، كايين الشتا، كايين هذا، ما كايين لا إنتاج لا والو، واش عندكم إحصائيات هاذ الناس هاذو واش تيبيعو ويشربو، واش تيديرو شي حاجة؟

مزيان.

أما النقطة الرابعة الصفقات داخل المديرية توجدها اختلالات كبيرة في دار الصناع، نفس المهندسين، نفس الممولين، نفس مكاتب الدراسات، ولا توجد أية رؤية واضحة لدار الصناع من أجل تحقيق الازدهار والمنشود في القطاع.

والسلام عليكم.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، أريد أن أشكركم في مجلس المستشارين على هاذ الاهتمام، كل الفرق في الحقيقة التي طرحت الأسئلة على هذا الاهتمام، لأن إثارة موضوع الصناعة التقليدية ومناقشته وحا نتفقو وحا نختلفو في بعض الجوانب، ولكن المهم هو أن ذاك الصانع اللي كيستمع لنا، ذيك 20% من الساكنة النشيطة ديال المغاربة اللي كتستمع كتحمس بأن البرلمان ومجلس المستشارين مهتم بهاذ القطاع، مهتم بالنهوض به، مهتم بالتطوير ديالو، وهذا كيشكل لهم واحد الدعم معنوي مهم ومهم جدا.

فنمر للجواب على السؤال ديالكم السيد المستشار المحترم، الموضوع ديال باش نتكلمو على المجالات أو البرامج التي قمنا بها للنهوض بهذا القطاع، طبعاً هاذ الوقت ما كايكفيش، ولكن يمكن لي نتكلم عن بعض البرامج وعن بعض المشاريع.

أولها، هو الاشتغال على التأهيل القانوني للقطاع، كتعرفو بأن هاذ القطاع ما عندوش قانون، ليس لدينا قانون منظم لأنشطة الصناعة التقليدية، كنتكلمو على 7% من الناتج الداخلي الخام حتى 8% ما عندناش قانون منظم، اليوم هذه الحكومة صادقت، هذه تقريبا قبل ثلاثة أسابيع، صادق المجلس الحكومي على القانون المتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية، وأعتقد أن تقنين وتأهيل هاذ القطاع عبر إصدار، عبر يكون عندنا قانون، بالمناسبة غادي يجي هاذ القانون غيتحال عليكم وغتكون مناسبة أننا نناقشو القطاع ونناقشو الإشكاليات بالتفاصيل.

كنقول بأن التأهيل القانوني هذا عنوان، أن هاذ المشروع غادي يعطي أولا، غادي ندخلو في واحد المرحلة لإحصاء يعني الصناع ديالنا غادي تولي عندهم سجل إلكتروني موحد، سجل إلكتروني كتعرفو به الصناع وكتعرفو به الحرفيين ديالنا، هذه مسالة.

القانون غادي يعطينا حكمة، إحداث مجلس وطني للصناعة التقليدية، لأول مرة في المغرب، كان في القانون ديال 57 ولكن ما تفعّلش اليوم، هاذ القانون غادي يعطينا مجلس وطني للصناعة التقليدية بكل ما يحمل هاذ المجلس من آليات الحكامة والإلتقائية بين المتدخلين، وهذا أمر مهم.

الاشتغال كذلك على إستراتيجية جديدة للقطاع تضم قطاع الخدمات، لأن قطاع الخدمات ما كانش، وكتعرفو قطاع الخدمات اليوم مشغل بامتياز، كنتكلمو على قطاع عندو قدرة كبيرة على التشغيل.

مستشارين اللي هما صناع في الأصل ديالهم، وتعرفو هاذ الشي تيعرفو القيمة ديالو.

أكثر من ذلك أن المعارض كيف ما قلت ماشي أهداف تجارية ولكن أهداف بيعد ثقافي اجتماعي حضاري، وحا يمكن تكون ملاحظات، ما غنمنعوهاش، ويمكن لكم كبرلمانين تقومو بالدور ديالكم وتتسائلو في هاذ المجال، لا شيء يمنع، وكاينة مؤسسات رقابية ومؤسسات دستورية يمكن لها تقوم بالدور ديالها، لأنها هي تتقوم بالدور ديال الرقابة لا أحد يمكن أن يتدخل في ذلك.

ولكن تنقول بأن بالنسبة لنا اليوم الاشتغال على الترويج هو أمر مهم، الشعوب اللي تتستهلك الصناعة التقليدية وحافظت عليها ما بغيتش نعطي الأمثلة، ولكن لأن الشعوب كتستهلكها وكتحافظ عليها وكتعتزبها وكتتمنها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

نمر للسؤال الرابع، موضوعه دعم وتطوير الصناعة التقليدية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة كاتبة الدولة، كما يعلم الجميع قطاع الصناعة التقليدية هو قطاع جوهرى مهم، يساهم في الاقتصاد الوطني في التنمية ديال البلاد ديالنا، يساهم في الترويج للسياحة المغربية، كما أنه يعمل على تشغيل الكثير من اليد العاملة يعني واحد النسبة مهمة جدا، ونحن في أمس الحاجة إلى التشغيل.

غير أن هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل، الأمر الذي حال دون أن يعمل على تحقيق ما هو مطلوب منه.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير التي اتخذتموها والتي ستخذونها من أجل دعم الصناعة التقليدية، الصناع والحرفيين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

باستخفاف وبنمطية عادية، وهذا ما ذكرتموه يعني بأنه ما كايئش حتى إطار قانوني ينظم 20% من الأشخاص اللي تيشغلوه فيه على المستوى الوطني، أكثر من 2.4 ديال المليون نسمة اللي تتشتغل في هذا القطاع هذا، يعني خلال السنوات الأخيرة اتضحت الرؤية، اتضحت أهمية هذا القطاع وبالتالي كان بلورة البرنامج التنموي لهذا القطاع من خلال الرؤية العملية ديال 2015، اللي تعرضت أمام صاحب الجلالة.

حددت هذه الرؤية المعينات التي تحول دون تنمية هذا القطاع وكذلك الآفاق المستقبلية. بدأت ولله الحمد تظهر نتائج إيجابية ومشجعة، نطالبكم السيدة الوزيرة الاستمرار في سياسة المعارض على مستوى الجهات، خاصة بالمدن اللي هي مهد اللي عند الصناعة التقليدية كفاس ومراكش وأسفي، كذلك المعارض الدولية اللي كتعمل على التسويق، ونحن في أمس الحاجة إلى التسويق.

علينا أن نبحث على أسواق جديدة، لأن الأسواق التقليدية الأوروبية أبانت عن محدوديتها، كذلك نطالبكم بإيلاء العناية الخاصة الاجتماعية للصناعة التقليدية، أنا ما نتحدثش على اللي عندهم مقاولات أو عندهم تكوين خاص، ولكن على الناس اللي وصلو واحد السن يعني أصبحوا طالعين في سن 80 سنة ومازال تيشغلوه وما عندهم القوت اليومي ديالهم، تنطلب باش يكون يعني التركيز على هؤلاء.

كذلك أنا تنطلبكم بوضع إستراتيجية متكاملة مع مختلف المتدخلين، الوزارة، الجمعيات المهنية، الغرف، وأركز على الجماعات الترابية، أنكم تبرمو معها اتفاقيات شراكة كل في حدود اختصاصاته، الجهة والجماعات ومجالس العمالات، وأشكركم على الدعم اللي قدمتموه للصناعة التقليدية بفاس وخاصة بمدبغة عين النقي في إطار اتفاقية شراكة مع مجلس عمالة فاس، اللي هي معلمة ستفتح عما قريب.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيدة كاتبة الدولة على المساهمة، وأشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.

كنتكلمو فهاذ البرامج كذلك التي اشتغلنا عليها سلاسل الإنتاج، الانتباه إلى سلاسل الإنتاج، ما يمكنش لي نتكلم على تطوير أوضاع الصناع التقليديين واحنا ما كنميشوش للمواد الأولية وكندشغلوهما.

ثقوا بي أنه بفضل الإلتقائية التي قمنا بها في مجموعة من المتدخلين في إطار حكومي في إطار مؤسسات عمومية، هناك اليوم مجموعة من المنتجات أو من المواد الأولية اللي احنا في الطريق إلى إيجاد الحلول، نعطي منها موضوع الدباغة النباتية، بفضل البحث والشراكة مع جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، اليوم كيدار بحث مع الحرفيين من أجل الوصول إلى تجويد المادة الأولية ديال الجلد المغربي باش ما تبقاش بعض الأمور التي تشوبه، يمكن في اللجنة نعطيكم تفاصيل أكثر.

المادة المرتبطة بالفخار، كتعرفون أن الطين مادة أساسية بالنسبة للصناع والصناعات، اليوم كايينة دراسة اللي بينت الخريطة ديال الطين في المغرب وأنه مجال للإستثمار، هذا مجال للإستثمار مجال مريح جدا من طرف، اليوم عندنا نقاش مع وزارة التجهيز من أجل فتح هذه المقالع، المقالع الخاصة بالطين اللي كيتصاوب منو الفخار المغربي يعني كمادة أولية، وبرامج كثيرة إن شاء الله غادي تبي مناسبة داخل اللجنة لإثارتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم وعلى المعطيات المتضمنة بالجواب وكذلك على صراحتكم المعهودة، وأنا نعرف بأنكم على إطلاع بمشاكل القطاع بشكل جيد.

نحن في فريق العدالة والتنمية لاعتبر قطاع الصناعة التقليدية هو فقط رافد من روافد التنمية الاقتصادية بالبلد أو وسيلة لمحاربة الفقر والهشاشة، بل نعتبر الصناعة التقليدية المغربية هي مصدر حضارة تعكس تراثا ضخما وقيم إنسانية وثقافية بارزة في حياة المغاربة.

مع الأسف، السيدة الوزيرة، ظل هذا القطاع مهمش وينظر إليه

محضر الجلسة رقم 214**التاريخ:** الثلاثاء 17 شعبان 1440 هـ (23 أبريل 2019 م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الصمد قبوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وخمس وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد الصمد قبوح، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع القانونين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

2- مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيد وزير الثقافة والاتصال بتقديم السؤال الفريد الموجه لوزارته في بداية الجلسة، لارتباط السيد الوزير بنشاط حكومي طاريء.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء

23 أبريل 2019 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 70 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 27 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.

كما نحيط المجلس علما أن المجلس سيعقد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال.. تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

نجتمع اليوم والشعب المغربي ينتظرنا خاصة ينتظر الردود، ردود السادة الوزراء حول الوضعية الاجتماعية وما يمكن أن تقوم به الحكومة للتخفيف من معاناة المواطنين، الكل ينتظر اليوم أجوبة..

هذه نقطة نظام، ما تتيسر الأستاذ، راه كاين الرئيس اسمح لي، ما معنى باش 20 وزير غائب ..

السيد رئيس الجلسة:

السي كوسكوس الله يخليك ما ديرش لنا الفوضى السي كوسكوس، السيد الرئيس أنا اللي تنسير، السيد الرئيس، السي اللبار من فضلك استمع ليا ثانية من فضلك، نقط نظام يحددها النظام الداخلي إذا كانت في تسيير الجلسة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

في تسيير الجلسة أسيدي.

السيد رئيس الجلسة:

إذن قول لنا إلى عندك شي حاجة في تسيير الجلسة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

إوا ندير واحد شوية دالمقدمة ..

السيد رئيس الجلسة:

لا، لا الله يخليك لأن غادي يتصاينا الحرج مع جميع السادة رؤساء الفرق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

أنا سأتلو على المجلس الموقر أسماء الوزراء الغائبين والمتغيبين، إلى كان شي نشاط وزارى أحنا كلنا رهن الإشارة، وإلى كان يتغيبو هذا استخفاف بهاذ المجلس، راه 20 وزير غايب، شكون اللي غادي يجاوب على معاناة المواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، ملاحظاتكم سوف تؤخذ بعين الاعتبار. شكرا.

من فضلك السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

خليتي نقرأ الله يرضى عليك، علاه النواب تتقراو لهم والبرلمانيين تتقراو لهم الغياب والوزراء ما نقراوش لهم اللي غايبين.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، الوزراء اللي حاضرين راه كابينين في جدول الأعمال، والوزراء اللي غايبين راه كابين في جدول الأعمال يعرفهم جميع السيدات والسادة المستشارين من فضلك.

السي اللبار الله يخليك من فضلك السي اللبار، الملاحظة ديالك أخذينها بعين الاعتبار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية وذلك في..

تفضل السي حيسان.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

السيد الرئيس،

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كانت قد تقدمت بسؤال آني للسيد وزير التربية الوطنية، وعملنا مراسلة للمكتب باش يجاوبنا علاش متبرمجش هاذ السؤال الآني؟ وطبقا للنظام الداخلي طلبنا من المكتب يبرمج لنا السؤال الآني الخاص بطلبة كلية الطب، لكن لم نوصول بالجواب لا من المكتب ولا من الوزارة، مما اضطرنا أننا نبرمج سؤال آخر في هذه الجلسة، ابغينا نعرفو علاش الأسئلة ديالنا ديال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل مكتبرمجش؟.

بالمناسبة السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أخذت ملاحظتكم ممكن ياك هنا فين عندك السؤال.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

جوج ثواني، السيد الرئيس، معتقل الحراك السي ربيع الأبلق يحضر وغنتسناو كمغاربة حتى يموت عاد نبدأ ونديرو التعازي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

السي حيسان الشطر الأول من تدخلكم أنا عندي الجواب ديالو، وهو كيمس التسيير ديال الجلسة، إذن توصلت بالفعل مصلحة الأسئلة بسؤال مجموعتكم يوم الخميس 18 أبريل على الساعة الثانية والنصف زوالا وأحالتة على الحكومة في نفس الوقت، والساعة إلكترونيا ضمنا للسرعة، كما إتصلت بالوزارة المعنية من أجل استطلاع موقف الحكومة، لكن السؤال المعني لم يرد في لائحة الأسئلة الآنية التي عبرت الحكومة عن استعدادها للجواب عليها خلال هذه الجلسة، وعددها 12 سؤالاً.

في هاذ السياق السيد الرئيس، الرئاسة تفاعلت مع الرسالة ديال المجموعة ديالكم إداريا، واحنا كنجدو الدعوة للسادة الوزراء في إطار التعاون والتنسيق اللي هو منظم بينتنا في إطار التعاون، إلى كاي شي جواب عند السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع الحكومة مرحبا، وإلا الملاحظة ديالكم سجلت.

شكرا السيد الرئيس.

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية في سؤال موضوعه، صحة الأخبار بالصحافة الوطنية.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

تداول بعض وسائل الإعلام بل الكثير من وسائل الإعلام العديد من الأخبار الكاذبة في مختلف أنواع الصحافة، نسائلكم السيد الوزير عن الوسائل القانونية وعن الإجراءات التنظيمية التي تعتمون اتخاذها من أجل الحد من هذه الظاهرة الخطيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الأعرج وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال، خصوصا وأنه يتعلق بموضوع له أهميته وله راهنيته، ونحن نستحضر دائما التحولات المجتمعية أو التطورات التكنولوجية، وطبعا هناك العديد من

دولة، هذه الظاهرة خطيرة جدا بل إن الاستهداف وصل إلى مستويات عليا من حيث نشر الأخبار الكاذبة والتجروء على مؤسسات البلاد، نحن نريد أن ننبه إلى هذه الظاهرة لأنها تؤثر على حرية التعبير أولا ثم تؤثر على مصداقية الخبر، مكيعرفش المواطن يميز ما بين الخبر الصحيح والخبر الخاطئ، ونحن نلاحظ بأنه عدد من المؤسسات الصحافية المحترمة تعاني لأنها تلتزم بالمصداقية، بينما مؤسسات إعلامية أخرى لا نعرف حتى مصادر تمويلها، لأنها تشتغل أساسا على التشهير تشتغل ومكيعرفوش المصادر ديالها، هنا ابغينا نهول للخطورة ديال هاذ الموضوع لأنه بالفعل يمس الأمن المؤسساتي ويمس أيضا بالاستقرار الاجتماعي.

شكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار.

طبعا وزارة الاتصال تستحضر كل ما قلموه خصوصا فيما يتعلق.

أولا، تعزيز المكتسبات المرتبطة بحرية الصحافة، ولكن في نفس الوقت لا بد أن تكون لدينا مقاربة تتعلق بالأمن الإعلامي.

اليوم نشتغل على ضرورة التصدي للأخبار الكاذبة والمعلومات الخاطئة التي تضلل الرأي العام، اليوم كذلك كما قلت هناك ميثاق ديال أخلاقيات المهنة تم إعداده من طرف المجلس الوطني للصحافة وهو معروض لدى الأمانة العامة للحكومة قصد نشره في الأسابيع المقبلة، وكذلك نشتغل في وزارة الاتصال على ميثاق النشر، ميثاق أخلاقيات النشر الإلكتروني.

إذن هاذي كلها هناك مقاربة جديدة، هناك أسس، هناك مرتكزات نسعى من خلال هذه المرتكزات أن نصل إلى صحافة مهنية مسؤولة حرة وصادقة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية وموضوعه، إشكالية المنظومة التعليمية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس.

الإشكاليات المرتبطة بصحة الأخبار، وزارة الاتصال تشتغل على تنزيل العديد من المكتسبات ديال دستور المملكة خصوصا المرتبطة بحرية الصحافة، كذلك تنزيل المقترحات القانونية الواردة في قانون الصحافة والنشر، وكذلك المجلس الوطني للصحافة اليوم هناك ميثاق أخلاقيات المهنة ديال الصحافة وهو معروض لدى الأمانة العامة قصد نشره في الجريدة الرسمية.

كذلك هناك قانون إعادة النظر في مشروع قانون السمي البصري وهناك مقترحات تتعلق بمحاربة الأخبار الكاذبة وكل ما يتعلق بالمعلومات الخاطئة التي تؤثر في الرأي العام وتعمل على تضليل الرأي العام، وبالتالي هناك إعادة النظر في مجموعة من المقترحات القانونية لنسائر هاذ التطورات المرتبطة أولا بحرية التعبير وتعزيز مكتسبات ديال حرية الصحافة وكذلك في نفس الوقت هناك لا بد من رد الفعل فيما يتعلق ببعض المعلومات الخاطئة.

وشكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الوزير المحترم على هاذ المعلومات والمعطيات، ونحن نشتم عزم الحكومة على مراجعة العديد من القوانين التنظيمية من أجل محاصرة هذه الظاهرة.

في الواقع نحن عندما أترنا هاذ السؤال فنحن نواكب واحد النقاش اللي هو عالي وجميع البرلمانات الديمقراطية أو حتى البرلمانات ديال بعض الدول السائرة في طريق الديمقراطية تحارب اليوم ظاهرة الأخبار الكاذبة، ونحن نعتبر بأن هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة.

أولا من منطلق المس بحرية التعبير، حرية التعبير نحن معها، نحن مع حرية الصحافة لأنها تقوم بدور نبيل، نقل الأخبار الحقيقية ونقد أيضا السياسات العمومية والتنبيه إلى الاختلالات وأيضا التعليق بالأراء على مختلف أنواع السياسات، لكن هناك نوع من الصحافة الذي ازدهر في الآونة الأخيرة في المغرب يستهدف شخصيات بعينها، يستهدف أحزاب سياسية، يستهدف مؤسسة الحكومة، وأنتم السيد الوزير نلتم حصة كافية من هذا التشهير وعدد أيضا من الوزراء، يستهدف مؤسسة البرلمان، يستهدف العديد من رؤساء الجماعات، يستهدف في النهاية الأمن المؤسساتي للبلاد ويفرغ المؤسسات التمثيلية من محتواها الديمقراطي، لماذا؟

لأنه إذا لم يعد في هذه البلاد حكومة ذات مصداقية، برلمان ذو مصداقية، مؤسسات منتخبة ذات مصداقية، معنى ذلك أنه نحن لسنا

النظر في البرامج، المناهج مفتوح، كنا واكبنا السنة الأولى والثانية هاذ السنة الماضية، السنة الثالثة والرابعة، إن شاء الله، في الدخول المقبل، والسنة الخامسة والسادسة ابتدائي من 2020.

أيضا تأهيل وتنوع العرض التربوي للتكوين المهني، ولاحظتم معنا وتبعتم معنا خريطة الطريق اللي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة نصره الله واللي اليوم أعطتنا واحد النموذج وطني مهم اللي هو هاذ المدن المهن والكفاءات اللي غادي تكون نموذج لتطوير النظام القائم.

أيضا النهوض بالتعليم العالي والبحث العلمي اللي جعل من التعليم العالي رافعة للتطوير والتنمية الاقتصادية، وأيضا تأهيل الكفاءات على المستوى الجامعي، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الطيب النقال:

شكرا السيد الوزير المحترم على هاذ الجواب القيم وعلى هاذ التوضيحات الهامة ونحن في الفريق الحركي لابد لنا وكالعادة أن نتقدم ببعض الملاحظات والمقترحات، وهي على الشكل التالي:

1- نحيي فيكم، السيد الوزير، إرادتكم الصادقة للإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتكوين، من خلال مداخل تطوير المناهج وتنوع لغة التدريس بما يؤكد مكانة اللغتين الرسميتين العربية والأمازيغية المحسومتين دستوريا، ويضمن الانفتاح على اللغات الأجنبية باعتبارها لغة الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا، وفي هذا النطاق نجدد دعوتنا إلى التعجيل بإخراج مشروع قانون الإطار لمنظومة التربية والتكوين إلى حيز الوجود، وفي نفس الوقت نتطلع إلى أن يصدر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي تقييما لسياسة التعليم المتبعة في المدرسة المغربية منذ سنة 89، لرصد مواطن القوة والضعف.

2- نعتبر أن إشكالية الخصائص في الموارد البشرية وسوء توزيعها بين الجهات هي أهم معيقات الإصلاح، ومن هذا المنطلق نجدد التأكيد على قناعتنا الراسخة في الفريق الحركي، بان اعتماد خيار التوظيف الجهوي العمومي هو الحل الأمثل لمعالجة هذه الإشكالية من خلال التوزيع العادل والمنصف للمناصب المالية المحدثة في إطار القانون المالي بين الجهات والمخصصة للقطاع.

وأيضا جعل مباريات التوظيف القطاعي ذات الطابع الجهوي مع المرانة على تعميم هذا النمط من التوظيف ليشمل مختلف القطاعات إلى جانب إنجاز الحوار الاجتماعي القطاعي بمنظور شمولي يمكن من تسوية وضعيات فئات الأسرة التعليمية وفي صدارتها أقدم ملف يتعلق بضحايا النظامين الأساسيين.

السيد الوزير المحترم،

يعرف قطاع التربية والتكوين عدة مشاكل ذات طبيعة بنيوية ووظيفية، بعضها مرتبط بالموارد البشرية وبعضها مرتبط بالبرامج والمناهج.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، على أهم الخطوط العريضة للإصلاح المنشود؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

لابد في البداية التأكيد والتذكير بأن الحكومة تجعل من التنزيل الفعلي لمقتضيات رؤية إستراتيجية أهم أولوياتها، وهذا لإعادة الثقة للمدرسة العمومية والاعتبار لهذه المدرسة والإقلاع الحقيقي لمنظومة التربية والتكوين، هاذ المضامين تم ترجمتها في قانون إطار، اللي صاحب الجلالة نصره الله دعا إلى صياغته وجعله إطارا تعاقدي وطني ملزم على الجميع.

اليوم الوزارة ما تسناش والحكومة ما تسناش باش يدوز هذا القانون الإطار، مشات في التنزيل واحد العدد ديال المقتضيات من 2015 لاسيما في الإحداثيات ولا في إعادة النظر في المناهج والبرامج، واحد العدد ديال المشاريع اليوم هي متضمنة في هذا القانون الإطار، واللي تنطلبو، إن شاء الله، على تسريع المصادقة بهذا القانون الإطار، كما جاء في الخطاب الملكي ديال 20 غشت باش يمكن لنا نواكبوا هاذ الإصلاح الحقيقي ابتداء من الدخول المقبل، إن شاء الله.

- أولا هو توسيع المدى الزمني لالزامية التمدرس، كنا من 6 سنين إلى 15 سنة اليوم من 4 سنوات إلى 16 سنة:

- ثانيا: تعميم التعليم الأولي، التعليم الأولي بمثابة هو المدخل الحقيقي لإصلاح المدرسة المغربية، للحد من الهدر المدرسي ولدعم النجاح الدراسي:

- ثالثا: التمييز الإيجابي لفائدة الأوساط في العالم القروي والشبه الحضرية والمناطق النائية، في إطار واحد العدالة مجالية، وأيضا دعم تمدرس الفتيات إلى جانب الأطفال في وضعيات هشة وأيضا في وضعية إعاقة؛

- التطوير والتحسين المستمر للمناهج، واليوم الورش ديال إعادة

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

لا إسمحتو غادي نجابو على الشق الثاني وغادي نرجع للشق الأول، غير باش نوضح ونقولها بصريح العبارة، ما كاينش نهائيا هاذ القضية ديال سنة بيضاء ما مطروحاش نهائيا، اليوم، احمد لله، نعمل جاهدا باش غنضمو الظروف الضرورية باش يدوزو هاذوك الامتحانات الاشهادية في أحسن أجواء، هاذ التوقف لا يعني بتاتا المستويات الاشهادية.

بالنسبة للاجتماع اللي كان اليوم مبرمج، هاذ الاجتماع تيجي ما بعد اللقاء ديال 13 أبريل، هاذك الاجتماع اللي تلاققت فيه الوزارة مع النقابات وممثلي أساتذة أطر الأكاديميات، وكان مخرجات هاذ الاجتماع أربع نقط، وهاذ الطرف الآخر لن يلتزم بمخرجات هاذ اللقاء.

لهذا ما يمكنش الوزارة اليوم تلتزم هي بهاذ الاستمرار في الحوار والطرف الآخر لن يلتزم بالالتحاق بالقسم، لأن بالنسبة لنا أولوية الأولويات هو الحق ديال التمدريس ديال التلاميذ، لهذا ندعو الأساتذة الالتحاق بأقسامهم ونستمر، إن شاء الله في الحوار.

بالنسبة للباكالوريا بغيت أولا نطمأن العائلات ونقول بأن التريء لامتحانات البكالوريا دورة 2019 ابتداء شهر أكتوبر 2018، من شهر أكتوبر والأساتذة والمفتشين يعملون على إنجاز المواضيع، في شهر يناير أفتحنا واحد البوابة الإلكترونية للتدقيق ديال المعطيات ديال المترشحين، واليوم، الحمد لله واحد الرقم جد مهم اللي وصلنا لو، عندنا 446989 مترشح لباكالوريا 2019، منهم 8300 مترشح ومترشحة في البكالوريا المهنية و108000 ديال المترشحين الأحرار.

الدورة العادية، إن شاء الله، ستجرى اختباراتنا في 14/13/12/11 يونيو والنتيجة غادي نعطيوها، إن شاء الله، في 26 يونيو 2019، الدورة الاستدراكية 8/6/5/4 يوليوز والنتائج 13 يوليوز، وهاذ العام استطعنا باش قدمنا النتائج باش يمكن لنا هاذوك التلاميذ اللي غادي يوليون إن شاء الله طلبة نوفرو لهم ذاك التسجيل في الجامعات في شهر يوليوز باش شهر شتنبر تيكون هو الشهر الحقيقي ديال الدخول الجامعي.

بالنسبة لعملية الاعتكاف لاستنساخ المواضيع، ستم إن شاء الله في أواخر شهر ماي، لأن المواضيع غادي يكونو مهيبين، أيضا بعض

3- نسجل في الفريق الحركي إشادتنا وتنوينا بخريطة الطريق لتطوير قطاع التكوين المهني وإحداث مدن المهني والكفاءات في كل جهة المقدمة مؤخرا أمام جلاله الملك نصره الله، باعتبارها رافعة إستراتيجية حقيقية لتحفيز تنافسية المقاولات وعملا أساسيا لإدماج الشباب في الحياة العملية، ونسجل أيضا تفاؤلنا بخصوص انعكاس هذه الإستراتيجية إيجابا على تقليص الفوارق المجالية والجهوية في مجال الشغل وتنمية المهارات إلى جانب تطلعنا إلى إعطاء الأولوية للبحث العلمي ماديا ونوعيا.

أخيرا نتطلع كذلك، السيد الوزير، إلى مخطط التربية والتكوين موجه للوسط القروي ومدخل ذلك هو تعميم تجربة المدارس الجماعية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب بقات 17 ثانية إذا رغبتم في ذلك.

السؤال الثاني موضوعه إمتحانات البكالوريا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. تفضل سي الليبار.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

امتحانات البكالوريا أظن أنه سؤال قديم يتجدد كل سنة، العائلات المغربية اليوم كلها تطرح عدة أسئلة بما فيها فلذات أكبادهم وهم يستعدون لاجتياز المباراة أو امتحان البكالوريا، ماذا أعدت الوزارة حتى تمر هذه الشهادة أو هذا الامتحان على الوجه الكامل؟

واسمحوا لي السيد الوزير، البكالوريا وسأغتنم فرصة تواجدكم اليوم معنا في البرلمان، هناك إشاعات تطرح سنة بيضاء، وأنتم اليوم كوزير التربية الوطنية نريد توضيحات لأن مجيء الوزير إلى البرلمان يرد على عدة إشاعات ويطمئن الشعب المغربي.

أنتم معنا، السيد الوزير، ستجيبوننا ولو سمحتم على السؤال الذي طرحه الفريق الاستقلالي وهو البكالوريا والاستعدادات لكن أتمس إن أمكن توضيحات بخصوص الإضرابات؟

ولماذا لم يتم اجتماع مع النقابات التعليمية يوم 23؟

وما هي الطمأنة التي ستحملونها في جوابكم لكافة الآباء والأمهات؟

المجلس الحكومي ما قبل الأخير، بإحداث 17 مؤسسة تعليمية، دون أن تحظى جهة درعة-تافيلالت بنصيب منها، مما خلف (هاذ القرار، هاذ البلاغ) خلف استياء عارما وموجة غضب حول هاذ الإقصاء.

لذا، نساثلكم، السيد الوزير: متى ترى درعة تافيلالت جامعة مستقلة؟

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

إن شاء الله درعة - تافيلالت غادي يوصلها حقها. الأسبوع المنصرم كان المرسوم الحكومي كيحدد المؤسسات الجامعية، ما خلقناش جامعة وما عطيناش الأولوية لدرعة - تافيلالت، كانو 17 المؤسسات، واليوم عندنا واحد 7 ديال المؤسسات مبرمجة للأسابيع المقبلة إن شاء الله، فهم مدرسة عليا للتكنولوجيا بورزازات، وغادي تصبح ذيك الساعة إن شاء الله جهة درعة - تافيلالت فيها 4 مؤسسات، تقريبا واحد 20 ألف طالب.

باش يمكن لنا نخلق جامعة، الجامعة تحدث بقانون، عندنا واحد القانون 21.06 بعد صدور القانون 01.00 اللي كيأطر التعليم العالي والبحث العلمي، هاذ القانون هو يتمم الظهير الشريف ديال 16 أكتوبر 1975، اللي كيحدث الجامعات، باش يمكن لنا نحدثو الجامعات خاصنا أولا واحد دراسة الجدوى، الدراسة اليوم قائمة اللي كتأخذ بعين الاعتبار عدد المؤسسات، عدد الطلبة وعدد الحاصلين على البكالوريا، واليوم هاذ المعايير كاملة كتستجب لها جهة درعة - تافيلالت، وأيضا إعداد مشروع القانون اللي هو واحد العمل حكومي اللي إن شاء الله غادي يتم البرمجة ديالو.

اللي بغيت نقول لكم هي كاين واحد القناعة باش تكون واحد العدالة مجالية، وكنتشغلو فيها. اليوم واحد العدد ديال الجهات فيها 2 ديال الجامعات فاس - مكناس، الرباط-سلا- القنيطرة، 3 ديال الجامعات، الدار البيضاء - سطات وجامعة، وكاين 4 ديال الجهات ما فهموش حتى شي جامعة، وإن شاء الله احنا واثقين بأن غادي نوصلو باش نوفرو هاذ العدالة الاجتماعية ونقربو هاذ الخدمة من المواطنين في إطارهاذ العدالة الترابية والمجالية.

وشكرا لكم السيد المستشار المحترم.

المعطيات لأن في دورة 2018 استطعنا باش نوصلو لواحد النتائج جد مشرفة على المستوى الوطني، 73% ما عمرها ما كانت تحصلت بها كنتائج ديال البكالوريا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، باقي لكم دقيقة و22 ثانية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

بدوري أنا شأني شأن باقي الآباء والأمهات الذين ينتظرون جوابكم السيد الوزير، الآن أصبحنا نطمئن على الزمن المدرسي، أصبحنا نطمئن أن الامتحانات الإشهادية سواء في السابعة ولا التاسعة والبكالوريا غتكون إن شاء الله في الوقت ديالها، وأن ما يروجه البعض أن سنة بيضاء غير واردة نهائيا، وأن تمكين الزمن المدرسي غادي يكون إن شاء الله باجتهاد مدرء الأكاديميات والسادة المدرء الجهويين.

فإذن أنا باسم الفريق الاستقلالي لا يسعني إلا أن نوهه بالمجهودات اللي كتبذلوها في هاذ الإطار، لأن التعليم والتعليم بالخصوص هو العمود الفقري لتطور البلاد ولسيرأماما نحو التقدم التكنولوجي.

السيد الوزير، وفقكم الله، والكل مع خدمة الوطن، وفقكم الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير ما بقى عندكم...

السؤال الثالث، موضوعه جهة درعة تافيلالت في التوفر على جامعة مستقلة، والسؤال موضوع من طرف فريق العدالة والتنمية، تفضلو السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك جميلي:

السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

في الوقت الذي كان المهتمون بالشأن التعليمي وساكنة درعة-تافيلالت تنتظر الإعلان عن إحداث جامعة مستقلة، يفاجئنا بلاغ

**السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي
والبحث العلمي:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السيد المستشار المحترم،

غير الخدمة ديال العرض التربوي يتم تقديمها من طرف مؤسسة
جامعية، أما الجامعة ما بغيناش احنا شي وعاء عقاري إضافي، هو المبنى
ديال الرئاسة، واش فهمتي؟ حقيقة بأن الجامعة مستقلة عندها
واحد مشروع جامعة ولكن المؤسسات الجامعية راهم متواجدين،
احنا قلنا اليوم هاذيك متعددة التخصصات غنقسموها على 3 باش
نطورو هاذ العرض التربوي وباش نجودو هاذ الخدمة المقدمة من
طرفها، المدرسة العليا للتكنولوجيا أيضا جات فهاذ..

إذن الخدمة راها كينة ومقدمة لهاذ الطلبة، ولكن هاذ الشيء
تضمينه فواحد الجامعة ها هو جاي، أنا قلت لك هذا مشروع قانون
ومشروع القانون ما كيخضعش للوزارة، هاذي حكومة وبرلمان، لهذا
يصعب علي اليوم باش نعطيك واحد التاريخ وما يكونش هاذ التاريخ
في الموعد.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الرابع موضوعه، أوضاع الطلبة بالمؤسسات والأحياء
الجامعية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من المجموعة الكونفدرالية
الديمقراطية للشغل، تفضلي السيدة المستشارة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة،

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات التي تعتمون القيام بها للنهوض بأوضاع
الطلبة، وخاصة لتفادي سنة بيضاء في كلية الطب والصيدلة وطب
الأسنان؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك حميلي:

شكرا لكم السيد الوزير على الجواب.

انتما الآن تقرون بأن جميع الشروط والمؤهلات تتوفر على درعة -
تافيلالت، بدءا بالعدد ديال الطلبة، إلى خذينا على سبيل المثال جامعة
مولاي إسماعيل اللي كنتنمي لها درعة-تافيلالت، عندنا 2 مؤسسات،
نصف العدد ديال جامعة مولاي إسماعيل كيتوجدو في الراشيدية،
نصف العدد، 43.000 كينة في المجموع ديال المؤسسة عندنا 22.000
طالب. أيضا مجلس الجامعة ديال مولاي إسماعيل صادق على إحداث
3 ديال الكليات في الراشيدية، تقسيم الكلية المتعددة التخصصات إلى
3 ديال المؤسسات.

هاذ الكلام ديال إحداث الجامعة والمؤسسات احنا سمعناه منذ
زمن طويل، 4 سنين هاذي واحنا كنسمعو هاذ الكلام. الآن نطالبكم
السيد الوزير بمتي؟ اعطينا واحد التاريخ محدد باش نطمأنو الرأي
العام في درعة-تافيلالت بأن هناك مؤسسة جامعية ستحدث في
التاريخ الفلاني. كل الشروط وكل الضمانات، الطلبة عندنا موجودين،
حتى العقار موجود، في الراشيدية كين 45 هكتار مخصصة لإحداث
قطب جامعي، في ورزازات كينة 42 هكتار لإحداث قطب جامعي، كل
الشروط حتى النتائج حتى النتائج، درعة-تافيلالت تحتل المرتبة
الخامسة بالنسبة للنتائج ديال البكالوريا، خيرة الطلبة توجد في هذه
المنطق، في الرياضيات، في العلوم إلخ، هاذ الإحصائيات راه عندكم.

إذن ما بقاش واحد الذرة ديال الوقت باش يمكن نبقاو نتأخرو على
إحداث هاذ الجامعة.

رجاء السيد الوزير راه هاذ الجواب ديالكم باقي التسوييف
والمماطلة وكيفا تيقولو "سير إلى أجل غير مسمى". بغينا تعطينا الآن من
خلالكم باش تنورو الرأي العام ديال درعة-تافيلالت في التاريخ الفلاني
وفي الأجل الفلاني غادي تكون جامعة ديال درعة-تافيلالت مستقلة،
وباركة عفاك من الحكرة والهميش والإقصاء.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

الخاص باش يدخلو للتخصصات وللمباراة ديال التخصص ومباراة ديال الداخلية والإقامة في كلية الطب العمومي، علاش؟ لأن كاين هناك عدم تكافؤ الفرص اللي تنتكلمو عليه، ما كاينش تكافؤ الفرص عند هاذ الطلبة.

بالإضافة، المناصب المخصصة للتخصص قليلة، الطلبة تطلبو بأن هاذ المناصب يتزاد فيها، وأشنو تنشوفو في المقابل؟ تفتحو المجال لطلبة القطاع الخاص ونمشيو نشوفو المشاكل اللي تتيخطب فيها القطاع الخاص، خصوصا في كلية الطب.

نحيل السيد الوزير وجميع أعضاء الحكومة على كلية طب الأسنان هنا في الرباط والمشاكل اللي تتيخطب فيها، والطلبة حتى هما معتصمين لأن عندهم مشاكل حقيقية، عندهم مشاكل في التأطير وفي التكوين وفي جميع المسائل. كيفاش غادي نعطيهم المعادلة ونسمحو لهم بالتخصص؟ هذا ضرب للجامعة العمومية، وبالإضافة أن حتى الامتحانات ونظام التنقيط بالنسبة للامتحانات ماشي هو نفسه، فين هي تكافؤ الفرص؟ فين هو؟ فين هو؟

فإذن الحوار عندو المقومات ديالو. السيد الوزير بغى ينتقم من الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وما بغاش يتحاور اليوم، هذا ماشي هو الحل، هما اللي مسؤولين، الحكومة هي اللي مسؤولة على تدبير الأوضاع، وبالتالي مرغمة بأنها تنزل لطاولة الحوار لتفادي السنة البيضاء، ماشي بالكلام تنتفادوا السنة البيضاء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

غير فيما يخص، السيدة المستشارة، السؤال موجه للرئاسة. لقد تم الجواب في أول الجلسة في إطار تدخل في إطار نقطة نظام ديال السيد المستشار السي حيسان، لذلك لا نحتاج إلى إعادة الجواب.

فبالنسبة للرئاسة وبالنسبة للمكتب اللانحة ديال الأسئلة احنا تنشتغلونها كما وردت.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان إذا أراد الكلمة في هاذ.. بغيتو الكلمة، تفضلو السي الخلفي.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

الحكومة موجودة في البرلمان لتخضع للمراقبة وللمساءلة وللمحاسبة، ولكن تبعا للنظام الداخلي، النظام الداخلي تيحكم العلاقة، احنا ما تنهريوش من الجواب، راه هاذ الأسئلة اللي طرحتي ديال كلية الطب راه الأسبوع الماضي تطرحت في الندوة الصحافية

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس المحترم، شكرا لك.

ماشي هو هذا السؤال أنا اللي عندي هنا مطروح.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيب لك السيدة المستشارة.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

..الحكومة تختار ذلك الشيء اللي بغات تجاوب.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، السي حيسان. السي حيسان، احنا كنظمونها الجلسة، هناك سؤال ديال المستشارين والمستشارات وجواب ديال الحكومة.

السيد الوزير جاوب، التعقيب ديالكم أنتم، ما ندخلوش في المضمون ديال الأجوبة، احنا هنا باش ننظمو فقط العلاقة في إطار الأسئلة ما بين الحكومة وما بين المستشارين، تفضلو في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة ما فهمناش علاش السيد الوزير يتفادى الجواب على هاذ السؤال، لأن أرسلنا سؤال آني وجاوبتونا السيد رئيس الجلسة بأن درتو اللي عليكم كمكتب للمجلس، ولكن النظام الداخلي واضح.

احنا ملي كنتالبو بإدراج السؤال ديالنا، من المفروض أنه يتدرج، ماشي الحكومة اللي غادي توجه البرلمان، شكون اللي كيراقب شكون؟ واش البرلمان كيراقب الحكومة ولا الحكومة اللي كتراقب البرلمان؟ هذا ماشي معقول، والأين كيرفض السيد الوزير الجواب على السؤال.

احنا ما فهمناش كيهضر على السنة البيضاء في التعليم ما غاديش تكون، باش؟ بالجمعيات هي اللي غادي تدرس لأولاد المغاربة، هاذ الشيء ماشي معقول، يقول لنا كيفاش غادي يتفادى السنة البيضاء عند التلاميذ ديال الثانوي والإعدادي والابتدائي، والأين احنا على مشارف سنة بيضاء في كلية الطب والصيدلة، الامتحان عندهم 7 ماي وهما دايرين إضراب مفتوح عن الدروس التطبيقية والنظرية وجميع الدروس منذ 25 مارس، دارو معهم حوار، نعم. ولكن الحوار عندو، عندو القوانين ديالو. إلى اتفقو باش يديرو محضراتفاق، خرجو ببلاغ مشترك ما بين وزارة التربية ووزارة الصحة على أساس أن المطالب ديال الطلبة تم القبول ديالها.

ولكن للأسف ماشي هاذ الشيء، الطلبة تيرفضو الخوصصة ديال قطاع الصحة، الطلبة تيرفضو أن يفتح المجال للطلبة ديال القطاع

المستشار السيد مبارك الصادي:

السيد الرئيس،

كان بودنا كرؤساء الفرق باش السيد الوزير يجي لندوة الرؤساء ونتكلمو في النظام الداخلي، لأنه احنا من نهار اللي جينا لهاذ المؤسسة واحنا تمضرو في هاذ النظام الداخلي وما تنطبقوهش، مع كامل الأسف، لأنه أشنو معنى "عند الاقتضاء" إلى ما كانتش الأولوية ديال المجتمع وقضايا المجتمع هي اللي تفاعل مع الحكومة، فوقاش غادي تفاعل الحكومة..

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، من فضلك، راه كايين مناسبات ديال ندوة الرؤساء، أنا أدعو السيد الوزير والسادة رؤساء الفرق، لأنه هادي مسألة الله يخليكم احنا تجاوزناها السيد الوزير من فضلكم.

من فضلك السيد الوزير، أنا أترفع على هاذ المسألة نعتبروها بأنه حليها جزئيا والباقي الآخر غادي يتحل في ندوة الرؤساء.

شكرا.

ننتقل للسؤال الأول الموجه.. لا، لا، الله يخليك السي عبد العلي راه وضح، السي عبد العلي واش أنت اللي غادي توريني أش غادي ندير؟ السيد الوزير طلب ومن حق الحكومة أنها تطلب نقطة نظام، أعطيناها لها إلى كان في نفس الموضوع أنا نعتبر كرئيس بأنه هاذ الموضوع انتهى بالاتفاق مع الأطراف. إلى بغينا نرجعولهاذ الموضوع السيد الوزير تحملو المسؤولية ديالكم في إطار..

شكرا.

السيد الوزير، بغيتو في نفس.. تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات**مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:**

أنا مع كل الاحترام، جلسات ندوة الرؤساء، لأن السيد الرئيس ديال الفريق التحق بندوة الرؤساء يا الله هاذ السنة، أما راه كانت عندنا على الأقل سنتين من النقاشات المستمرة حول هاذ الموضوع، وتنعذر لأنك ما كنتيش منتخب، ولهذا ما كنتيش عارف الموضوع كيفاش ماله.

السيد رئيس الجلسة:

ننتقل للسؤال.. سوف أكون مضطر.. الله يخليك غير بلاتي غير بلاتي، السيدة الرئيسة. أنا مضطر لإعطاء نقطة نظام كما ينص عليها النظام الداخلي والأسبقية لرؤساء الفرق، وهذا ما حاولنا أن نتفاداه، لكن تفضلي السيدة الرئيسة، وبعد ذلك السي نبيل.

الأسبوعية وجاوبت عليها، وعندني الجواب على الأسئلة، ولكن ليس هذا هو الموضوع.

الموضوع ديالنا هو ما جاء في المادة 258: "يبلغ رئيس مجلس المستشارين السؤال الآتي إلى الحكومة بمجرد ما يتوصل به، ويتفق عند الاقتضاء مع الوزراء المعنيين على برمجة السؤال الآتي..".

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك، السي حيسان، من فضلك السي حيسان، استمعوا الله يخليكم، احنا راه خصنا نستمعولبعضنا البعض هنا، تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات**مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:**

.. "ويتفق عند الاقتضاء مع الوزراء المعنيين على برمجة السؤال الآتي والجواب عنه في أول جلسة قادمة للأسئلة الشفهية الأسبوعية"، ياك؟

لم يبرمج ولم يقع الاتفاق، جوج أمور. هذيك "عند الاقتضاء" راه هذي..

فبالتالي إلى اسمحتي لي النص واضح، لأن السؤال الآتي بعد واحد مدة معينة يتحول إلى سؤال عادي، ويبرمج، وبالتالي الحكومة لم تهرب، احنا بالنسبة إلينا يكون اتفاق ونجاوبو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

دائما في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وأكد المادة 258 ديال النظام الداخلي الذي صوتنا عليه جميعا يقول:

"يبلغ رئيس مجلس المستشارين السؤال الآتي إلى الحكومة بمجرد ما يتوصل به، ويتفق، عند الاقتضاء، مع الوزراء المعنيين على برمجة السؤال الآتي والجواب عنه في أول جلسة قادمة للأسئلة الشفهية.

يتأكد رئيس مجلس المستشارين من كون السؤال المطروح تتوفر فيه الصبغة الأنبية، وفي حالة الشك يعرض على أول اجتماع للمكتب."

لذلك احنا ورد علينا هاذ الأسئلة وانتما الإخوان طرحتمو السؤال، لذلك أنا نطلب منكم باش إلى كايين.. أنا الملاحظة ديالكم سجلناها، لذلك باش ما نديروهاش كنقطة اختلاف باش ما نوقفوش الجلسة.

شكرا.

واش بغيتي نقطة نظام؟ تفضل.

المستشارة السيدة ثريا لجرش:

أنا أتأسف أن نصل إلى من كان هذا الاختيار ديالنا احنا، وهذا هو الرئيس ديالنا والي تيمثلنا في لجنة الرؤساء، وملي تيجي تينقل سواء التي سبقت أو الذي أتى ليس فقط المجموعة ديال الكونفدرالية ولكن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والقواعد ديالها والمسؤولين ديالها.

كنت أتمنى السيد الرئيس أنك ما تنزلش كاع حتى لهاذ المستوى وكنت وكان، الله يا سيدي السيد الوزير زيدو بنا شويش للقدام، البلاد كلها واقفة، راه كلشي واقف، راه هذا ماشي مستوى الله يخليكم عليو شوية النقاش، عليو النقاش، عليو النقاش، المغرب في حاجة إلى أطر وزارية وإلى مستشارين اللي يهزو البلاد، ماشي يبقاو شكون اللي كان وشكون اللي ما كانش هذا ماشي مستوى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة لفريق العدالة والتنمية والسي نبيل شيخي في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد نبيل شيخي:

السيد الرئيس.

مع الأسف الشديد كنا كتنمناو ما نوصلوش لهاذ المستوى حول أمور ينظمها النظام الداخلي.

السيد الرئيس عندو السلطة التقديرية، أعطى نقطة نظام لطرف يعبر على وجهة نظره، شيء طبيعي أن الحكومة ممثلة في شخص الوزير المنتدب المكلف بالعلاقة مع البرلمان، ياخذ حتى هو الوقت ديالو لكي يعبر عن رأيه، هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية: احنا كنا أكدو بأن السيد الوزير طيلة المرحلة السابقة كان دائما حاضرا في ندوة الرؤساء والتشاور يكون دائما مستمرا في عدد من القضايا والملفات.

ثالثا: مع الأسف الشديد النظام ديالنا الداخلي اللي فيه واحد العدد ديال الأمور اللي يمكن تطورها، لحد الآن باقية واحد العدد ديال الأطراف التي كتسعى دائما إلى تأجيله من أجل أن تبقى الأمور على ما هي عليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة.. بغيتو في إطار نقطة نظام، الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس،

ما كان بودي أن أتناول هاذ نقطة نظام، ولكن، كما جاء في كلامكم في بداية هذه الجلسة، هاذ الموضوع تم التداول بشأنه على مستوى المكتب.

السيد رئيس الجلسة:

ولكن مع الأسف.

المستشار السيد محمد علمي:

أنا كنتلمس هاذ الموضوع التقني نأجلوه لندوة الرؤساء، وذيك الساعة رؤساء الفرق والسادة رؤساء المجموعات حفاظا على السير العادي للجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

هاذ الشيء اللي اقترحو.

الله يخليكم، السادة الرؤساء، إلى اسمحتو خليو الجلسة تمشي عادية، لأنه أذكر مرة ثانية أن هاذ الموضوع كان محط نقطة نظام من طرف المجموعة المحترمة، وكاين جواب المكتب، وكان جواب كذلك السيد الوزير، باسم الحكومة، لذلك الله يخليكم تجاوزو هاذ الشيء، هناك ما هو أهم من فضلكم، إلى اسمحتو السي أعمو، ولا باقي متشبهت بنقطة نظام؟ تفضل السي أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

كيبان لي بأن تجاوزنا بعض الأشياء اللي خاصنا نرجعولها.

عندنا فراغ في القانون الداخلي وليس المفروض القانون الداخلي يجيب كلشي ويجاوب على كلشي. الأمر يتعلق ب "ما معنى السؤال الآني؟" هذا هو اللي اسميتو، ما دام أن الحكومة توصلت به وما جاوباتش، من حق البرلمان يقول أنتظر السؤال الآني، الآنية يعني ذات الأسبقية، سؤال الساعة، هنا خاصنا نبنو التقاليد والأعراف البرلمانية، إلى عندنا الفراغ، اللي يمكن نعرفو ما معنى الآني وبالتالي على الرئاسة أن تلزم الحكومة بالجواب، وإلا تسجل رفض الحكومة، هذا هو التقاليد والأعراف، في اعتقادي أنا، أما إلى جينا ندوزو هاذ الشيء غادي نخلطو بين الآني وبين كذا، غادي تقولو ما بقاتش الحكومة تجاوب وقت ما بغت أو كذا، لا هذا آني، يفترض الجواب فورا وبشكل شفهي وارتجالي، لأن الحكومة مفروض أنها عارفة الأمور ديالها وكتتبغ الأمور، وملي كتكون مسألة آنية كتنقبولها كلنا، كنعرفوها.

شكرا.

المحور الثاني هو تدبير الطلب وتثمين الموارد المائية المعبئة، وهو هذا المشروع التي تشغل عليه أساسا وزارة الفلاحة باعتبار أن هي المستهلكة الأولى للماء.

والمستوى الثالث هو المحافظة على الموارد المائية وعلى الوسط الطبيعي، خاصة هاذ القضية ديال مكافحة التصحر، التأكيد على القضية ديال التشجير، القضية ديال الحفاظ على الموارد المائية الجوفية، لأن أي تأثير على الوسط الطبيعي سيكون بالطبع عند واحد التأثير على الموارد المائية.

بطبيعة الحال في تنمية العرض المائي السادة المستشارين تيعرفو أن الآن عندنا واحد القدرة من السدود الكبيرة قدرة ديال التخزين ديال 18.67 مليار ديال الأمتار المكعبة (144 سد)، الآن عندنا حوالي 14 سد قيد الإنجاز غترفع هاذ القدرة الاستيعابية بحوالي 2.7 مليار الأمتار المكعبة وعندنا 20 سد مبرمجة للست سنوات المقبلة غادي ترفعها ب 5.38 مليار ديال الأمتار المكعبة، بحيث سنصل إن شاء الله إلى 25 مليار ديال الأمتار المكعبة فيما يتعلق فقط بالسدود الكبيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

جلالة الملك مؤخرا ترأس اللقاء الذي كان فيه التوجيه للقطاع المعني أو القطاعات المعنية، لأن للأسف الشديد احنا عندنا 6 ديال الوزارات والمكتب الوطني للماء كلهم مكلفين بالماء والناس تيعانيو من الماء. جلالة الملك السيد الوزير في الاجتماع الأخير أعطى توجيه للحكومة والأعضاء الذي مكلفين، وجلالة الملك الله ينصرو عندو ذاك الحس ديال الأزمة الذي ممكن توقع لا في هاذ السنة التي جاية في الصيف ولا في السنوات المقبلة، والحس كذلك بالرعايا ديالو الأوفياء في المناطق النائية والمناطق الجبلية التي تيمشيو 10 و20 و30 كيلومتر باش يجيبو الماء في شهر 7 وشهر 8.

وهاذ اللقاء السيد الوزير الذي ترأسه جلالة الملك الذي هو مهم والذي في الحقيقة الناس في المناطق التي تيعيشو هاذ الأزمة توقعو أن الحكومة غادية تكون في المستوى المطلوب وغادي تساهم في المعالجة ديال هاذ المشكل.

نتمناو السيد الوزير فعلا أنكم تنكبو كحكومة وتدخلو من هاذ الصراعات ومن هاذ الحسابات التي كاينة داخل الأغلبية وتتفرغو تعالجو المشاكل ديال المواطنين في جميع المناطق، والمشكل الأساسي

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

سوف أكون مضطر كذلك للجواب على تساؤلكم الأستاذ أعمو.

للتذكير بأن المادة 118 تقول بأن: "تكون الأسبقية في التدخلات للتنبيهات إلى الضوابط في شكل نقط نظام، ويجب أن تنصب على سير الجلسة والحرص على تطبيق مقتضيات النظام الداخلي"، وذلك ما طبقناه بالحرف.

المادة 119 تنحصر نقط النظام في دقيقتين، لذلك الله يجازيكم بخير، أطلب منكم مرة أخرى أن نستمر في جلستنا بشكل عادي.

ننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك، وموضوعه، تدبير ندرة المياه في مواجهة التغيرات المناخية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، لتقديم السؤال، تفضل السي الحاج العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

أمام حجم التحديات التي أملتها التغيرات المناخية وانعكاساتها على الموارد المائية، نسائلكم حول السياسات المعتمدة لتدبير ندرة المياه في مواجهة التغيرات المناخية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال. شكرا.

السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالطبع هاذ الموضوع ديال ندرة المياه وعلاقته مع التغيرات المناخية واحد الموضوع الآن الذي بات يقلق على المستوى الدولي. احنا في بلادنا في المملكة المغربية هاذ الموضوع يدخل ضمن سياسة عمومية متكاملة فيها 3 ديال المحاور أساسية:

كأين المحور الأول هو تنمية العرض، وأساسا من المياه الاعتيادية، وبطبيعة الحال بدينا الآن تنوسعو شوية المياه الغير اعتيادية، ولكن الأساس هو تعبئة المياه السطحية عن طريق السدود.

والأول هو مشكل الماء.

احنا سبق لنا في هاذ البرلمان درنا لجنة استطلاعية السيد الوزير، وناقشنا الموضوع ديال الماء من جميع الجوانب هاذي 3 سنوات، ولكن بقاوهذوك الوثائق وذاك العمل اللي درناه في الرفوف، بقى حبرا على ورق لأن الحكومة ما بغاتش تتجاوب معنا، واستدعينا القطاع المعني، ولكن ما بغاش يمتثل ويناقش معنا الموضوع ديال الماء، ودرنا الزيارة السيد الوزير للبرج ديال سد الوحدة اللي هو ثاني سد في إفريقيا، ولكن للأسف هذا كالماتو تيمشي للبحر وهذا السد اللي تتقولوا أنتوما فيه 4 مليار مكعب راه فيه غير 2 مليار، لأن النصف فيه عامر بالأحوال كيف ما هما السدود اللي كاينين على مستوى المملكة كلهم عامرين بالأحوال. تصوروا السيد الوزير كاين الإمكانية ديال نعالجو المشكل ديال الماء من جميع الجوانب ديالو، ولكن يالاه تنعرفو نتكلمو في التلفزيون وفي المواقع وواحد المجموعة ديال الأشياء اللي تتدار خارج الإطار، ولكن الانكباب بشكل جدي وفعلي باش نعالجو هاذ النظرة ديال الماء اللي فعلا كاين مؤشرات لا تبشر بالخير، نتمناو الحكومة تنكب على هاذ المشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

أنا غنشرح لك بدون تشنج.

أولا القطاع ديال الماء ما مكلفينش به 6 غير باش تصحح المعلومات ديالك، الوزارة الوحيدة المكلفة بتعبئة المياه هي وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء. القطاعات الوزارية الأخرى هي قطاعات مستعملة للماء.

المسألة الثانية، السيد المستشار، راه حرام تقول كلام على بلادك ماشي صحيح.

أولا سد الوحدة ما فيهش 4 دالمليار ما عمر كان فيه 4 دالمليار، فيه 3.5 ديال المليار، وحرام تقول للمغاربة أن النصف ديالو ديال الأحوال، وحرام تقول السيد المستشار على بلادك أن السدود المغربية كلها فيها أحوال.

إذا كان هذا الأمر كما تقول إيوا باش تيشربو الناس؟ وباش تيسقيو الناس؟

هناك إشكالات حقيقية فيما يتعلق بالتزويد بالماء الشروب، وتتعلق بالتزويد بالماء الشروب في العالم القروي، ولهذا البرنامج الأولي اللي

غيتعرض على سيدنا الله ينصرو غادي تربط فيه جميع القرى وجميع المداشر، علاش؟ لسبب بسيط السيد المستشار، ويفترض فيك تكون عارفها، لأنه تاريخيا ملي ما كانش الجفاف كانت هذه المناطق غير مرتبطة ب (Raccordement). دابا ملي ولي عندها المشكل ولت الحكومة ملزمة أنها تربطها وهذا هو اللي كاين.

السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه الانقطاع المتكرر للماء الشروب ببعض المدن والقرى، والسؤال هو للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة عميري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كما تعلمون القطاع ديال الماء 37 مدينة أو مركز فيه تيقطع الماء في المغرب، خاصة إقليم زاكورة في جهة درعة-تافيلالت، تشكر السيد الوزير على المجهودات اللي دار الجبارة، هاذ العام تحل المشكل شوية في بلدية زاكورة، ولكن باقي الجماعات الأخرين اللي تيعانيو من المشاكل في القطاع ديال الماء ملي تيوصل الصيف، وكاين الجماعات الأخرين وخا ما عندهومش الماء ولكن الماء غير صالح للشرب.

تنطالب السيد الوزير بإنشاء السدود التلية اللي بغا يرجع لإقليم زاكورة الخير والنفع إن شاء الله، سد أكدز قريب يسالي إن شاء الله، ولكن سد أكدز السيد الوزير مرتبط على سد المنصور الذهبي، ساكنة ورزازات ما تيشربوش الماء ديال سد المنصور الذهبي. إلى بغيت تحل المشكل ديال إقليم زاكورة حل جذري تزود إقليم زاكورة بالماء لسد "تيوين".

وتنشكر السيد عامل إقليم زاكورة على المجهودات اللي دارهاذ العام اللي وصل زاكورة، وتنطلب منكم السيد الوزير تتعاونو معه وتديرو اليد في اليد باش يحل المشاكل ديال الجماعات الأخرين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة المستشارة،

في ثنانيا السؤال ديالك جاويتي على بعض الأمور، هاذ القضية اللي كانت مطروحة ديال زاكورة، وفعلا كانت فيها نقاشات، أعتقد—وهذا جاء في كلامك- أن هاذ الصفحة طويت الآن مرحليا على مستوى الأنقاب اللي درنا وعلى مستوى محطة ديال تحلية الماء الأجاج، واللي انطلقت في أكتوبر واللي غادي تعطينا واحد الصبيب ديال 60 لتر في الثانية واللي غتكفي.

المشروع ديال السد ديال أكدروصل الآن 34% ديال تقدم الأشغال ديالو، غيكلفنا تقريبا مليار و200 مليون، وغادي نزيدولو القنوات ديال الجر اللي غادي تغطي الإقليم كلو وأساسا زاكورة تقريبا بواحد نصف مليار ديال الدرهم، وهذا، السيدة المستشارة، هاذ السد ديال أكدرو تدار أساسا لهاذ الموضوع هذا، بطبيعة الحال عندو مجالات أخرى اللي مرتبطة بالفلاحة، لكن انتما تتعرفو أننا في الأولويات ديال الماء عندنا الماء الشروب هو الأول، وعندنا السقي هو الثاني، وعندنا إنتاج الطاقة هو الثالث، فبالتالي احنا نتصورو من خلال هذا الاستثمار اللي هو استثمار ضخم لأن نتكلمو تقريبا على مليار و700 مليون ديال الدرهم، هذا كله سيجيب السيدة المستشارة على هاذ الإشكاليات.

وأنا مطمئن لواحد القضية هو أن هاذ الالتزام اللي درناه فيما يتعلق بالمحطة أنجزناه وأنجزنا، بطبيعة الحال ما بغيتش نرجع لبعض الإشكاليات اللي مرتبطة ببعض المنتوجات الفلاحية، لكن احنا في العموم الالتزامات اللي دارتها الوزارة أوفت بها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

شكرا جزيلا السيد الرئيس، السيد الوزير على ما تفضلتم به، وأعتقد أن السؤال كان واضحا، وفيه في عمقه طلب هو تزويد الدواوير والقرى والمدن بالماء الصالح للشرب، وأننا أشرنا أن هناك انقطاع للماء، ونتخوف على أن يكون هناك عطش أو مشكل في هذا الماء على مستوى الأيام المقبلة، لا نتحدث هنا على الإنجازات أو ما تقومون به، نقول هناك مشكل إن كان هذا المشكل يجب أن نطمئنونا وتعطو اطمئنانا للسكان، وخصوصا على ما لاحظنا مؤخرا في زاكورة وحتى في أولاد تايمية.

إذن احنا كممثلين ديال الساكنة لآبد أننا نقلوكم أشنوهما الأمور اللي كاينة باش تطمئنو انتما من خلال هذا السؤال المواطنين، ماشي المفروض بالضرورة هو الإنجازات، نحن نتبعها وغادي تقيها فاش

غادي ناقشو أشنوهي الحصيلة وأشنوهو الموضوع ديال كل قطاع.

الآن نتحدث عن موضوع ديال العطش اللي كاين في زاكورة وطرحاتو السيدة المستشارة وكذلك الموضوع ديال أولاد تايمية اللي كذلك مطروح فيه هاذ الموضوع بحددة، وهذا الموضوع مرتبط بحياة الإنسان، هذا ما فيهمش اللعب، وهاذي ماشي توقعات، هاذو مواطنين عايشين تنعرفوهم تيخصهم احنا نتكلفوهم، واللي مسؤول عليهم هو الحكومة.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى إذا أردتم الرد.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجيستك والماء:

لا، أنا بغيت غير نقول للسيد المستشار أنا ما تكلمت على الإنجازات في إطار التباهي، أنا تكلمت على الإنجازات باش نحل المشكل ديال العطش، وأنا أقول بأن هاذ الشئ اللي تدار في زاكورة، وأنا كنت واضح إلى تبعتي أشنوقلت، أنا قلت هذا غيحل المشكل مرحليا على ما يسالي السد ديال أكدرو، فأنا الكلام ديالي واضح السيد المستشار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي دائما في.. في تسيير الجلسة السيدة الرئيسة؟ تفضلي.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

ما عندهاش علاقة بالتسيير، ولكن عندها علاقة بنقل الجلسة، هناك مشكل في نقل الجلسة الصورة متوقفة عنكم، نحبكم السيد الرئيس، ولكن الصورة راه موقفة غير عنكم، ما تبيينش السيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

ما فهمت كيفاش..

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

البث التلفزيوني لا يبيث أسئلة المستشارين والمستشارات ولا الردود ديال الوزراء، هي متوقفة في الصورة ديالكم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

كيفما كان الحال، سوف نواصل ونحاول أن نعالج هذه الملاحظة. ننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه تأخر القطارات عن مواعيدها والحالة الغير الجيدة للعديد من العربات، للسادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

السيد الوزير،

منذ مدة والحكومات المتعاقبة تعمل على تحديث عدد من محطات القطار، باعتبارها فضاءات توفر ظروف الراحة للمسافرين وضمان جودة الخدمات، والحمد لله نفتخر ببعض المحطات في بعض المدن اللي المغرب الآن كيتوفر علمها، إلا أن ذلك لم يواكبه تحسين على مستوى تجويد جزء مهم من العربات التي تقل المواطنين وكذلك تدير وضبط مواعيد القطارات، الذي يشكل مصدرا نزعا لمستعملي القطارات.

لذا نساثلكم السيد الوزير: ما هي المقاربة التي ستعتمدها الحكومة لخلق التوازن بين تحديث وبناء محطات جديدة والحالة الغير الجيدة لعدد من العربات والقطارات وضبط مواعيد القطار؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير. يبدو أنه هناك مشكل في النقل، تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

فيما يتعلق بهاذ الشي ديال السكك الحديدية، تتذكرون السيد المستشار أنني فاش كنا نتكلمو على البراق كنت أكدت على واحد الفكرة أساسية، قلت ملي البراق غيطلقوسيدنا الله ينصرو غيكون ما قبل البراق وما بعد البراق.

احنا الآن في واحد المرحلة اللي الوضع الآن ديال السكك الحديدية تحسن بشكل كبير، نعطيك غير واحد المؤشر، هاذ العطلة هادي هاذ الأسبوعين وصلنا لـ 2 ديال المليون ديال مستعملي القطارات بمختلف الأنواع ديالها وكان عندنا تقريبا انتظام حوالي 94%.

فيما يتعلق بالسؤال لأن طرحتي واحد السؤال محدد يتعلق بالجودة ديال العربات اللي هي مرتبطة بجودة الخدمات، عندنا حوالي

430 عربة عادية، ما نتكلمش على العربات ذات التسيير الذاتي، هادي تقريبا 80% تعاودت، ولكن هذا ما كافي.

إذن شنو اللي عندنا؟ عندنا واحد العدد ديال المشاريع سأذكرها:

- أولا، عندنا مشروع ديال اقتناء ديال 40 قطار ذاتي الحركة، هاذ المشروع الآن في الأطوار الأخيرة ديالو وغنطرحوه للمنافسة الدولية؛

- أبرمنا واحد الصفقة ديال اقتناء 30 قاطرة جديدة، وهادي غادي تكلفنا تقريبا 1.4 مليار ديال الدرهم، وهادي تمولت بطبيعة الحال بواحد الشكل اللي يساعدنا أننا ناخذوها.

وهذا كله بطبيعة الحال غيسمح لنا في السنوات المقبلة أن هاذ الجهد اللي تدار في السكك الحديدية اللي هو جهد تقريبا ديال 70 مليار ديال الدرهم اللي هم القطار الفائق السرعة، وهم التثليث ديال الخط اللي غادي من القنيطرة حتى للدار البيضاء والتثنية ديال الخط اللي غادي من الدار البيضاء حتى لمراكش، وكذلك المحطات ديالو، هاذ الجهد كله يصب في نهاية المطاف في هاذ القضية ديال جودة الخدمات، اللي فيها الانتظام ديال المواعيد، فيها أن كل واحد الآن طلع في القطار غيلقى بلاصتو، وفيها كذلك هاذ الإمكانية اللي تعطات الآن في السكك الحديدية أن الإنسان يمكن ليه ياخذ البلاصة ديالو وياخذها على تيساع وياخذها بواحد الثمن اللي هو ثمن معقول.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أنا حاولت نكون موضوعي معكم، ولكن مع الأسف ملي تنسمعو هاذ الأرقام وكتقولو بأن كاينة 2 ديال المليون ديال الركاب في الوقت اللي كاين 94% ديال القطارات اللي كتجي في التوقيت ديالها، فما يمكنش نلقى شي جملة أكثر من هاذ الأرقام يتم الترويج لها صالحة للعرض والتسويق ليس إلا، لأن ملي كنسمع أنا 94% ديال القطارات كيجيو في التوقيت ديالهم كقول أنا واش عايش في المغرب ولا عايش في دولة واحدة أخرى؟

ولهذا كقول لكم، السيد الوزير، أنا كنتأسف لهاذ الجواب ديالكم، لأن هاذوك أرقام كيغطوهم لكم مسؤولين، موظفين، وهاذ الشي ما عنديش شي هدف لأنه باش ما نقولش شي كلمة وحدة أخرى، كاين التشكيك في هاذ الأرقام لأنه غير صحيحة.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

أنا ملي تكلم السيد المستشار ما عقبتهش عليه، كون التعقيب ديالو من التعقيب ديالي خلاه يتقلق، أنا نقول لك السيد الرئيس، كون التعقيب ديالي يخليه يتقلق، غادي نعاود نفس الكلام اللي قال.

السيد رئيس الجلسة:

متفق معك. السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

أشوقال هو؟ قال الكذب، هاذ الكلمة اللي قال ..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، السيد الوزير، من فضلك السيد المستشار، السيد المستشار من فضلك، السيد المستشار، من فضلكم، السي حسن، السي حسن من فضلك.

من فضلكم السادة والسيدات المستشارين، السيد الوزير من فضلك، راه عندنا مشكل تقني، يبدو أن الكاميرات توقفت عن التشغيل ولا تشتغل إلا الكاميرا الموجهة للمنصة، لذلك سوف أطلب من السادة المستشارين أو المستشارات والسادة الوزراء الذين يريدون أن يلقوا أسئلتهم أن يتفضلوا إلى المنصة، باش بيان بطبيعة الحال، في انتظار، لا، لا كين، كين.

ننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع الصحة، وموضوعه وضعية أقسام المستعجلات بالمستشفيات العمومية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

أعتذر، وراه ما خلونا السيد الوزير، هاذ المشاحنات لا داعي لها، أعتذر.

السؤال بالفعل الأخير في إطار الأسئلة الموجهة للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، هو سؤال يتعلق بالصراف الصحي في المنطقة الصناعية بالداخلة، وهو لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضلو السيد المستشار، ومعدرة.

لا السيد المستشار غادي تفضلو هناية، لا، باش بيان في التلفزة، راه عندنا مشكل في ما يخص النقل، يبدو أن الكاميرا، واحد الكاميرا اللي كتشتغل وهي اللي موجهة للمنصة، لذلك جميع الأسئلة والأجوبة سوف تكون من المنصة ديال الأسئلة، تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما نجوش على الاكتظاظ ما نهضروش عليه، ما نهضروش على ضبط المسافرين بالدرجات اللي كتلقى الاكتظاظ من الدرجة الثانية للدرجة الثالثة، ما نهضروش على المراحيض اللي كايينين.

مع الأسف احنا المسائل اللي هي وصلنا لها وكتشرف المغرب راه احنا كنعولها لكم، ولكن المسائل اللي كيغيش بها المواطنين يوميا في القطارات راه لا حول ولا قوة إلا بالله، هاذ الشئ اللي غنعول لكم.

إلى كايين شي تحسين في إطار هاذ العربات نوضو باش يمكن تكون واحد المواكبة ما بين هاذ المحطات وما بين البراق وما بين القطارات اللي كيديو للمغرب كاملين، ما يمكنش يكون واحد التناقض، كندخل كنعول واحد المحطة في مستوى عالمي وملي كنعول للقطار أستحيي أشنو غيمكن لي نقول لك كنعول فيه، الماء ما كايينش في المراحيض في بعض القطارات باش ما نعممش عاود، ولكن ملي كنسمع شي جواب غير قابل .. كنتتقلق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في ما تبقى من ..

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

ما عندكش علاش تعلق، غير خاص تكون موضوعي، لأنه دابا اللي سمعك أنت تتحدث هذيك المرحلة اللي تحدثت عليها راه كانت ..

المستشار السيد الحسن سليغوة:

لا، كايينة دابا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

غير صحيح، غير صحيح.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، من فضلك، الله يخليك السيد المستشار.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

ملي تكلمت السيد المستشار أنا خليتك تتكلم، مع أنك شككت في الموظفين كاملين، هاذوك الموظفين اللي كتشكك فيهم راهم مغاربة بحالك، وعندهم الغيرة، وهاذ الكلام اللي قلتاه كلام غير صحيح، ماشي معقول.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، شكرا السيد الوزير، السيد الوزير من فضلكم.

لوحداث تجميد وتثمين السمك بالمغرب، بالإضافة إلى أنها وجهة مهمة بالنسبة للأسواق الأوروبية والأسيوية وجنوب إفريقيا والبرازيل.

يعني عندنا هنا ما كنتكلموش على منطقة صناعية عادية، بالإضافة إلى أنها تشغل الآلاف ديال البشر، ديال اليد العاملة، السيد الوزير.

وبطبيعة الحال، هاذ المشكل ديال الصرف الصحي هو مشكل سنوات ماشي مشكل ديال اليوم، وأصبح يشكل واحد النقطة سوداء بمدينة الداخلة وتدمر بالنسبة للمستثمرين في القطاع.

وعليه، السيد الوزير، بطبيعة الحال نشكركم على تفهمكم وعلى تفاعلكم مع هذا الموضوع.

هاذ الموضوع بطبيعة الحال مرتبط بواحد الإدارة ومؤسسة يجب عليكم، السيد الوزير، لوأنكم تخلقوها بجهة الداخلة، ألا وهي المديرية الجهوية للماء وقطاع الكهرباء مختلطة قطاع الكهرباء والماء باش تعد.. داخلة بالنسبة للماء تابعة لمدينة العيون.

الداخلة فيها مشاريع اليوم مهمة، أولهم محطة ديال تحلية الماء نموذجية في إفريقيا، محطة ديال معالجة المياه العادمة نموذجية بالنسبة على الصعيد الدولي والصعيد الإفريقي، وبطبيعة الحال تعرف زوار دوليين، مهمين، وبالتالي وجب اليوم أن يكون المخاطب رئيسي في الجهة، ألا وهو مدير جهوي أو إدارة جهوية تكون فيها الأطر والكفاءات والمهندسين والتقنيين الكفيلين باش يسيرو هاذ المنشآت والسهر على ما تقوم به وزارة الماء.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

اللي بغيتو السيد الوزير تجاوبو من تماك، اللي بغيتو، أنتما لكم.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجستيك والماء:

لا السيد المستشار، هو أنت تكلمت فعلا كانت بعض الإشكالات اللي عندها تاريخ، هو الصرف الصحي كان المحطة ديال التصفية كانت، اللي هي فيها تقريبا واحد 10 ألف متر مكعب يوميا، لكنها تغلبت بهاذ التطور ديال هاذ المنطقة الصناعية، الآن بطبيعة الحال غتدار محطة خاصة، كانت كما قلت كانت بعض التفاهات اللي خاصها تدار على التمويل وعلى اللي غادي يتكلف، احنا الآن تقريبا ساليها.

الموضوع الأخر اللي جيدته هو قيد الدراسة، الراجح غنمشيو في هاذ الاتجاه ديال أنه يكون واحد التمثيلية للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على هاذ المستوى.

شكرا السيد الرئيس.

تعرف المنطقة الصناعية "السلام" بمدينة الداخلة مشكل في الصرف الصحي، هاذ المشكل ترتبت عنه العديد من العواقب بطبيعة الحال في المجال البيئي وتضرر السكان والأحياء المجاورة للوكالة، بالإضافة إلى المصب الذي تم توجيهه إلى المحيط الأطلسي اللي يصب في بلايا أسميتها (شاطئ بلايا خيرة) المهم.

لذا، نساءلكم، السيد الوزير، هل تفكر وزارتكم في إيجاد حل سريع لهذه المنطقة الحيوية والمهمة؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير تفضلوا للمنصة، لأنه على النقل المباشر، لا كاين الصوت ولكن ما كايناش الصورة، لا من فضلك السيد الوزير، إذا سمحتم.

لا، احنا راه الاختيار إلى بغات، ولكن اسمح لي، الله يخليك كتديرو لنا ملاحظة ديال الصورة وفي الأخر كنقلو الحل، السي فاتيجي، تفضلو السيد الوزير.

السيد وزير التحيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، يعني بسرعة هاذ الموضوع هاذ بطبيعة الحال فيه إشكالات تفضلت بها صحيحة، رغم أن تدار فيها واحد الجهد، الآن كاينة اتفاقية توقعت، إن شاء الله الأشغال في ما يتعلق بمحطة خاصة بالتصفية ديال المياه الصناعية، غتنطلق في الشهر المقبل، الآن التمويل ديالها مضبوط، المتدخلين ديالها تضبطو، باقي فيما توقيع واحد، آخر توقيع درتو أنا، ولكن باقي توقيع واحد وإن شاء الله غادي تنطلق في الأشهر المقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار تفضلو، معذرة.

المستشار السيد مبارك حمية:

شكرا السيد الوزير على اهتمامكم بهذا الموضوع وتفاعلكم.

السيد الوزير، هاذ المنطقة بطبيعة الحال هي على مساحة 27 هكتار، كتضم ما يزيد على 80 وحدة تجميد وتثمين أسماك الصيد البحري، كتعالج 600 ألف طن، كتعرف واحد رقم المعاملات ديال 2.5 مليار درهم، يعني ماشي منطقة صناعية عادية، كتعرف أكبر تجمع

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نزولا عند طلب السادة رؤساء الفرق، سوف نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق لمعالجة البث المباشر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارين،

نستمر في جلستنا المخصصة للأسئلة الشفوية وننتقل إلى قطاع وزارة الصحة، والسؤال الشفوي الذي موضوعه وضعية أقسام المستعجلات بالمستشفيات العمومية للمستشارين المحترمين السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيدة المستشارة والسادة المستشارين الأسئلة والأجوبة سوف تكون من المنصة في انتظار إصلاح مشكل البث التلفزيوني.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بعد مرور أكثر من 4 سنوات على إطلاق الوزارة للإستراتيجية الوطنية للاستعجال نجد للأسف الشديد الوضع لازال على ما كان عليه، دون أن يلمس المواطن أي تحسين في وضعية المنظومة الصحية بشكل عام، وبأقسام المستعجلات بشكل خاص.

نسائلكم، السيد الوزير، في الفريق الاستقلالي، ما مآل الإستراتيجية الوطنية للاستعجال، وكيف سيتم التعامل مع تدني مستوى خدمة المستعجلات بالمستشفيات العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

الوقت كايين.

السيد رئيس الجلسة:

إيه، تفضلو، معلوم راه الوقت كايين فالسبورة.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أقسام المستعجلات كيمر منها حوالي 5 دالمليون ديال المرضى كل سنة، وتيشكل هاذ الشي الثلثين ديال العدد اللي تيمرو عبر المستشفيات، دورها حيوي بطبيعة الحال في المنظومة الصحية ومن الأولويات الأساسية للنهوض بها بالنسبة لقطاع الصحة.

هناك مخطط التسريع، تكلمتو على مخطط 4 سنوات اللي فيه مجموعة الانجازات وما غنذكرهاش اليوم، غادي نذكرها في مخطط تسريع تأهيل المستعجلات 2019-2021، اللي الهدف منه هو الاستمرار في تأهيل البنية التحتية، في دعم الموارد البشرية والتجهيزات وكذلك وسائل النقل الصحي.

والإجراءات اللي قمنا بها: الاستمرار في تطوير مصالح المساعدة الطبية المستعجلة، والمصالح المتنقلة للمستعجلات والإنعاش الطبي (SAMU-SMUR) في 4 ديال الجهات اللي هما جهة بني ملال-خنيفرة وكلميم-واد نون، واد الذهب-لكورة، وكذلك درعة-تافيلالت، ثم إعادة تأهيل مصالح المساعدة الطبية المستعجلة المشغلة.

هناك افتتاح يوم ثلاثة في الشهرين الأخيرة، المستعجلات ديال طنجة، ديال تارودانت وديال مكناس.

فيما يتعلق بحظيرة السيارات الإسعاف 30 سيارة إسعاف من نوع "أ" تم توزيعها على المراكز الاستشفائية الجهوية، و84 الآن بين "أ" و"ب" في طور التسلم.

هناك كذلك تطوير مسلك المستعجلات المتخصصة، طب الأطفال وطب الأطفال الخدج وحديثي الولادة، وهنا 144 حاضنة ثابتة و24 حاضنة متنقلة توزعت على المستشفيات الجهوية مع بلورة بروتوكولات ديال التكفل بالمستعجلات بالنسبة لهاذ الأطفال والحديثي الولادة.

الموارد البشرية كثفنا العدد ديال الإدماجات، 35 تقني في الإسعاف الصحي، 100 ممرض مختص، و50 مساعد معالج، هذا واحد البروفيل جديد اللي أضفناه، ثم هاذ السنة 2019 غنستمر مع تعزيز المستعجلات ب300 طبيب يعني عام، زائد الأطباء المقيمين اللي كيتحققو، ثم هناك بلورة وتفعيل برنامج للتكوين المستمر بالنسبة للأطر الطبية والشبه الطبية وتنظيم المسار المهني للعاملين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم وعلى الأرقام التي اعطيتموها.

فعلا ذكرت أرقام مهمة، ولكن ما نجده في واقع الصحة في المستعجلات بعيد عن ما قلته السيد الوزير.

السيد الوزير، اليوم الاستعجال أشنو هو؟ الاستعجال هو شي حاجة مستعجلة، إلى جا المريض عندو 50% باش يعيش كيوصل للمستعجلات ويموت، لأن ما كنعقواش في المستعجلات، النقص في الأطر الطبية، النقص في الخدمات، النقص في التجهيزات.

كيجي واحد المريض، السيد الوزير، باش يداو وتقولو سيرحتي لغدا ونصايبو لك التلفزة وهو جا في حالة مستعجلة، هذه كتنتطبق على جميع المستشفيات التي كاينة في المغرب كامل.

وغنخص لك مثال: إقليم وزان المستشفى الإقليمي الذي كاين في وزان، يعتبر محطة للعبور فقط، يوجه فقط لشفشاون، لتطوان، لطنجة، لا نجد وما فهمش مستعجلات، طبيب واحد وستة أسرة، السيد الوزير، الإقليم فيه 16 جماعة والمدينة، شوف عدد المواطنين الذي كاينين في وزان، واش هذيك المستعجلات واش قادرة باش تحتوي ذاك الناس الذي كيجيو يستفدو من المستعجلات بصفة مستعجلة وأنية؟

وغنختم، السيد الوزير، بالتساؤل هو متى سيتم بناء المستشفى الإقليمي بوزان؟ لكي تطمن ساكنة وزان، لكي لا يظل المستشفى الإقليمي بوزان مجرد نقطة عبور للمستشفيات المجاورة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير كما تريدون.

السيد وزير الصحة:

السيدة المستشارة المحترمة.

بالنسبة لوزان راه احنا مقبلين على بناء مستشفى إقليمي جديد، بمواصفات حديثة التي يمكن تلبية الحاجيات ديال الساكنة بما فيها المستعجلات، في انتظار ذلك نستمر في تأهيل هناك واحد العمل مع الجهة التي باش نقومو بتأهيل بعض المصالح منها المستعجلات.

فيما يتعلق بالنقص، ذاك الشيء علاش درنا واحد المخطط ديال

تسريع تأهيل المستعجلات، لأن فعلا كاين نقص خاصة في الموارد البشرية، وجهنا الأغلبية ديال الإدماجات ديال هاذ السنة للمستعجلات.

ثم المسألة الأخرى، الوضع الوطني ماشي كلو بحال بحال، فكاين مجموعة ديال المستعجلات التي هي اليوم كتخدم بمعايير حديثة، فيها مسارات محترمة، فيها يعني جميع المصالح والخلايا ديال التدخل، لا بالنسبة فيما يتعلق (parcours froid) و (parcours chaud) واحد العدد يعني القاعة ديال إزالة الصدمات والقاعة كذلك ديال المراقبة ومرتبطة مع الغرف ديال العمليات.

مؤخرا في مكناس تيكون يعني تأهيل الغرف والعمليات ديال المستعجلات كذلك، إضافة إلى ارتباطها بالوحدة ديال طب التوليد لما تيتعلق الأمر ببعض المستشفيات التي تيكون فيها المصلحة ديال (la maternité) قريبة للمستعجلات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه، نزيف استقالات أطباء القطاع العام، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيد الوزير،

تداولت الكثير من المنابر الإعلامية عن عدد كبير جدا من الاستقالات في القطاع الطبي.

من هذا المنطلق، نسائلكم، السيد الوزير، عن أسباب هذه الاستقالات من القطاع العام، وما هي التدابير التي ستقومون بها لوقف هذا النزيف وتوفير الشروط الملائمة للممارسة السليمة لمهنة الطب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا للسيد المستشار.

أولا نبغي نؤكد ونطمئن أن الاستقالات هو واحد النوع من يعني الاحتجاج الذي تيقومون بها الأطباء ما عندوش حتى شي سند قانوني وليس

من والو من فراغ، لا يمكن أن نقول على أنه الأمور مزينة مقادة، سبب طارات مزبانين، الآليات كاينين، البنية التحتية كاينة وهاذ الناس 300 واحد ولا 400 واحد تهدد بالاستقالة، لا يمكن تفكر في هاذ الشي، وبالتالي احنا طرحنا السؤال بأن الأسباب التي تجعل عدد كبير جدا من هاذ الأطباء يهددون بهذه الاستقالة.

وكما قلت قبيلة أنا غير متفق بهذا النوع من الاحتجاج، كاين أسباب، وهذه الأسباب خاصنا نحلوهم، أسباب كثيرة جدا، ما يمكنشاي نقولو أن المنظومة الصحية ديالنا فيها إشكاليات كبيرة جدا، واش أنتما مسؤولين على هذه المنظومة؟ أبدا، ماشي أنتما بوحكمكم، هذا خلل مرتبط بالسياسات العمومية منذ سنين اللي مشات في هذا القطاع، وبالتالي هاذ المنظومة ديالنا تعاني، منظومتنا مريضة جدا، بالتالي مريضة باش؟ نعطيك عدد الأطباء عندنا، هل هاذ عدد الأطباء هو اللي كاينين في الدول اللي فالمستوى ديالنا؟ عدد الممرضين والممرضات واش نفس العدد؟ واش عندنا عدد الأسرة؟ واش كافية الأدوية؟ واش كافية، كما قلت، البنية التحتية واش كافية؟

إذن هناك خلل، هناك إشكاليات وتنطلبو من الحكومة أن هذه الإشكاليات التي تكون سببا لهذه التوترات أن تقومو بها وتبداو تحلو هاذ الإشكاليات.

ثم كذلك أن يكون هناك حوار، حوار ثم حوار مع الطبقة، إنها طبقة الأطباء طبقة متنورة راه الناس قراوا بك زائد 7، بك زائد 9، وبالتالي لابد أن يكون هناك حوار جاد مع هذه الشريحة المهمة من ساكنة المغرب لإيجاد الحلول اللازمة لهم ولا للمواطنين الذين هم في خدمتهم. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار على تدخلكم الموضوعي.

اليوم المنظومة الصحية فعلا وصلت إلى المحدودية ديالها فيما يتعلق بالحكمة الحالية والإمكانيات المتوفرة.

اليوم طبقا للتعليمات الملكية السامية هناك عمل تيدار فيه 3 ديال القطاعات وخبرة خارجية وسيخرج المنتوج، إن شاء الله خلال 2019 لا يمكن أن نتكلم على الوقت، ولكن هو عمل عميق لأنه إصلاح عميق، لن يكون فيه مغيبا الطبيب.

المنظومة في إصلاحها سوف تقوم كذلك بإصلاح الوظيفة العمومية المرتبطة بمهن الصحة وبكذلك بالوظيفة العمومية الاستشفائية، باش يكون عندها خصوصية ديالها، هذا يعني مسألة اللي مشات فيها

له أي أثيري إداري، فهو الاستمرار في العمل كاين وإلى بغاوا الاستقالة هي استقالة فردية وليست جماعية، ومستعد أنا نتلقى الاستقالات الفردية وذيك الساعة غادي نتعامل معاها بوحدة بوحدة.

ثم اللي نبغي نقول لك هو أنه الحوار هو فتحاه الوزارة، الحوار فتحاه، هناك دورية ديال مأسسة الحوار وطنيا إقليميا محليا مع كل الفئات، هناك كذلك تجاوب مع بعض النقاط ديال الرفع من المناصب، 4000 في سنتين متتاليتين، الرفع من المناصب ديال الإقامة والداخلية، في 2019: 700 منصب ديال الإقامة، هاذي عامين كانت 145، ثم كذلك تحسين ظروف الاشتغال والاستقبال، كنتكلم على تأهيل المستعجلات، تأهيل مجموعة المصالح ما كاينش شي أسبوع اللي ما فهمش شي مصلحة ت يتم التأهيل ديالها، 800 مليون ديال الدرهم سنويا اللي كتعطى لهاذ التأهيل فيما يتعلق بالمعدات الجديدة، تقريبا حوالي 90% أو أكثر حتى 92% ديال المستشفيات عندها جميع المعدات اللي خاصة بها، هناك بطبيعة الحال نقط أخرى مشتركة بين القطاعات وعندها أثر مالي مرتبطة بالأجور، راه تتوجد نفسها في الحوار يعني الاجتماعي مع الحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب لكم السيد المستشار والسيد الأمين الذي نطلب منه الالتحاق بعد التعقيب لمساعدة الرئاسة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

في البداية، شخصيا أنا ضد التهديد بالاستقالة، كأني مغربي كيفما كان المغربي فيجب أن يكون ضد التهديد بالاستقالة أو التهديد بالسفر إلى الخارج، الهجرة.

لماذا؟ لأن مهنة الطبيب مهنة خاصة مهنة لها وقع كبير جدا، مهنة الطبيب ليست كأني مهن، فالطبيب مرتبط بواحد القسم أساسي، هو قسم أبقراط، قراءة ذاك القسم غير نقراو ذاك القسم نستوجب نعرف على أن مهنة الطبيب مهنة شريفة ومهنة لها عليها إنسانية قبل كل شيء.

ولكن احنا أشنو تنقولو؟ علاش جينا هاذ مشكل الاستقالات، لأن الاستقالات واش كما قلت السيد الوزير، فهو شكل من أشكال الاحتجاج، وأنا أقول على أن الأطباء يمكن أن يحتجوا بطرق أخرى، اعطى الله الطرق للدفاع عن مصالحهم.

ولكن السؤال اللي طرحنا عليكم السيد الوزير، باش أنتما كحكومة أولا أن تحيدو ذوك الأسباب التي تجعل هذه الأطباء أنهم يقومون بهاذ الأعمال أنهم يهددون بالاستقالة، إذن ما يمكنشاي يكون شي حاجة

السيد الوزير، أظن أنه وزارة الصحة توصي بالحركة والنشاط البدني.

السيد وزير الصحة:

السيدة المستشارة شكرا لكم، السؤال الي قدمو الفريق ديالكم المحترم يرتبط بما تقوم به الوزارة فيما يتعلق بالوقاية لتجنب حدوث مجموعة الأمراض.

أنا وجدت لكم جواب ديال 37 صفحة غنصيفطو كتابيا، وربما فهاذ 3 دقائق يمكن نلخصو بعض الأمور المرتبطة بالمجهودات الجبارة الي تقوم بها بلادنا والمنظومة الصحية في مجال الوقاية والترصد والحد من انتشار الأمراض السارية، برامج صحية مختلفة الي مكنت من القضاء على بعض الأمراض والسيطرة على البعض الآخر منها.

المنظومة الأولية الي فالواجهة هي المنظومة ديال العلاجات الأساسية، خاصة في العالم القروي، بما أنه أكثر من الثلثين ديال المؤسسات الصحية ديال الرعاية الأولية كاينة في العالم القروي كتقوم بتوفير وتأمين خدمات وأنشطة وقائية.

كاين كذلك كل ما يتعلق بالكشف المبكر لبؤر الأمراض ومراقبة مسببات ظهورها عبر فرق متنقلة، عندنا 3 ديال الأليات، كاين المراسد الجهوية، الخلية الإقليمية للمراقبة الوبائية، كاين خلايا صحة البيئة الإقليمية وكاين شبكة دالمختبرات ديال التشخيص الوبائي وصحة الوسط (les gènes de milieu).

الإجراءات فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا، المرض كذلك ديال فقدان المناعة والمرض ديال داء السل فيه برامج، ثم عدة برامج أخرى يمكن نسردها، البرنامج الوطني ديال محاربة التهاب السحايا (meningite) البرنامج ديال محاربة الأمراض المنقولة عن طريق الماء والغذاء، محاربة الأمراض المشتركة بين الإنسان والحيوان كداء الكلب، اللوائح الصحية العالمية التي يتم احترامها في إطار المراقبة الصحية عند الحدود، ثم كذلك برامج أخرى كمحاربة داء الليشمانيا، برنامج مرتبط بالوقاية من الجذام، لأن باقي بعض البؤر في بعض المناطق، ثم البرنامج الي تنخدمو عليه ديال التهاب الكبد الفيروسي، اليوم بعد القيام بدراسة تشخيصية للمستوى ديال الإصابة بهاذ المرض.

ثم هناك فيما يتعلق بالأمراض الغير السارية الي تتشكل 80% من نسبة المرض أو الوفيات في بلدنا، وهاذي نسبة عند البلدان المتقدمة، هذا يعني أن بلدنا كذلك تطوره الديمغرافي والحضري والوبائي أصبح يشبه للدول المتقدمة، فهناك برامج عدة، فيها برنامج ديال نمط العيش السليم وغينطلق واحد البرنامج في شهر رمضان إن شاء الله الي كيشجع على احترام بزاف ديال السلوكيات في مجال ديال التغذية المتوازنة والسليمة، البرنامج الوطني للتكفل بداء السكري، البرنامج الوطني ديال التهاب المفاصل الروماتزمي، البرنامج كذلك ديال ارتفاع

مجموعة ديال الدول باش يكون هناك واحد النوع ديال تحفيز الأطباء على الاشتغال في المؤسسات ديالهم العمومية.

تنتشكاو اليوم من هاذوك الأطباء الي تيخدمو هنا وهنا، خاصنا نقولها للمغاربة ما نكذبوش احنا ترصدو هاذ الشئ بعض المرات أو عندنا الغياب في بعض البلايص، تنعرفو الغياب ما شي دائما راجع لمشاكل اجتماعية ما تنخبوش وجهنا، ولكن كنتفهمو كذلك بأنه هاذ الأجر الهزيل الي تينطلق به الطبيب اليوم ما بقاش مقبول.

لذلك، تنقول بأنه كل ما يتعلق بالوضعية الأجرية فيه نقاش، ولكن مزيان نوضعوه في إصلاح شمولي، فيه يعني الدور ديال الجهة غدا، فيه الاستقلالية ديال المستشفى، ماشي فقط بإضافة الأجر، ما نزيدو 2000 درهم أولا 3000 درهم للطبيب راه ماشي هي الي غادي تخليه أنه يرجع للمستشفى ديالو أو يخدم، خاصنا أمور أخرى الي نشغلو عليها وهي، إن شاء الله، الي غادي تخرج في القريب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه السياسة الصحية، وهو موضوع من طرف الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة عائشة ابتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، تعتمد وزارة الصحة في بلادنا على التدخلات العلاجية البعيدة والتي تحتاج إلى تقريب المرفق الصحي للمواطنين وبالأخص بالعالم القروي والمناطق الجبلية، التي تكلف الدولة ميزانية ضخمة واستثمارات كبيرة.

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نسائلكم، السيد الوزير، هل تعتمد الحكومة سياسة صحية ترمي إلى مواجهة الأمراض ولاسيما بالعالم القروي، الذي انتشرت فيه أمراض ترتبط بنمط الحياة وبالمحيط وبضعف البنيات التحتية وانتشار الفقر والهشاشة؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السياسات التي ممكن نعتدوها، وبالخصوص أن بعض الأسئلة التي تطرحت قبل مني أن كاين الإشكالية الآن أزمة صحية في المغرب، اللهم نمشيوفي سياسة علاجية قبلية باش ما نصدقوش الميزانية ديال المغرب كتترتفع.

والعالم القروي اليوم راه انتشرت فيه أمراض كارثية، مرض السكر ما كانش في العالم القروي، حيث مرتبط بنمط العيش. عندنا هاذ الشيء السيد الوزير يكون عبر الوسائل التي معروفة لهم، التلفزة راه كاينة دابا عند أي واحد في العالم القروي، نمشيوفي هاذ المخططات، ما تتكلفش الدولة ما تنظنش أنها تتكلف الدولة واحد المجهود أو استثمار، فقط وصلات إخبارية توصل للمواطنين البساط يفهمها باللغة ديالهم أو لا بالرسم، نحدو بهاذ الشيء، لأن ما يمكنش الأمراض تتكاثر والمشاكل تتكاثر والأطرم كينينش، يعني عارفين الأزمة ديال الصحة كاينة السيد الوزير، ولكن إلى مشينا في هاذ البعد هذا ما غاديش نكلفك أزمة الصحة التي واصله الآن بأن أنت السبب ديالها، ولكن السيد الوزير غنحملوك مسؤولية ديال ما درتيش شي تدابير وقائية باش ما نوصلوش لهاذ الشيء.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، ونشكر السيد وزير الصحة على مساهمته. ومنتقل للسؤال الموجه لقطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، وموضوعه حصيلة دمج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب في مكتب واحد، وهو سؤال موجه من طرف فريق الأصاله والمعاصرة.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، السيد الوزير، أريد من هذا المنبر أن نوجه تحية عالية باعتراز وتقدير وشكر لكل العاملين في هذين القطاعين (الماء والكهرباء) من الإدارة العامة إلى المستخدمين في أبعد نقطة في البلاد لأنه تفاعل معنا خلال سنوات، تعاونو معنا في الجبال والواحات والمناطق الحدودية لإيصال الكهرباء والماء إلى أكثر من 14 مليون مغربي خلال 15 سنة الماضية، وهذا أفضل تنزيل وأفضل تنفيذ لشعار جلاله الملك، حين قال حفظه الله: "الماء للجميع والكهرباء للجميع"، ونطلب مزيدا من الجهود مثلنا لفضك هاذ المشاكل التي أثارها السيدة المستشارة في إقليم زاكورة.

ضغط الدم، برنامج صحة الفم والأسنان.

كنا اليوم في برنامج ديال الصحة المدرسية عندنا واحد العشرات ديال الكراسي المتنقلة التي كتمشي في جميع أنحاء المغرب باش تنقومو بعلاجات ديال الفم والأسنان، ثم كذلك البرنامج الوطني ديال الفلور التي كينقص ب 60% من النسبة ديال التسوس في الأسنان، الفلور 7 دراهم فالعام يعني ماشي شي حاجة كثيرة، واحنا كنقلبو نعممو إن شاء الله البرنامج.

البرنامج ديال مراقبة السرطان، البرنامج ديال الكشف المبكر عن سرطان الثدي وعنق الرحم، البرنامج الوطني للصحة النفسية، محاربة الإدمان وبرامج أخرى كثيرة ستكون في الجواب الكتابي إن شاء الله.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة ابتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاذ التوضيحات المهمة.

ما تقومون به السيد الوزير يستحق التنويه وينبغي ألا ننقص من هاذ الجهود التي تديرو.

السيد الوزير، عندما طرحنا السؤال على أن السياسات العلاجية التي تقومون بها غالبيتها بعدية، اليوم، السيد الوزير، كنفترحو نمشيو فالسياسات القبلية لأنها كتوفر على الدولة مجموعة من الاستثمارات الضخمة والكبيرة جدا وميزانية كثيرة جدا.

لذا، هاذ البرامج وهاذ الإجراءات التي تقدمتو بها السيد الوزير بالفعل كتمس واحد الساكنة ضخمة، إلا أن العالم القروي لهاذ الشيء راه ما كيسيقيش ليه الخبر، والخصوص الكشف المبكر عن السرطان راه قليل جدا بالمقارنة مع المدن، السيد الوزير، ماشي كنبخسو هاذ الشيء الذي تتقول ولكن خاص العالم القروي يلقي حتى هونفس المقاربة التي تديرو مع المدن وشبه القروي كذلك.

هناك بعض التجارب الدولية، السيد الوزير، كتعالج هاذ الإشكالية قبل، نعطيكم مثلا في ألمانيا كيعطيو واحد الحلوى "فلور" للأطفال باش يحدو من ذلك تسوس الأسنان، لأن الدولة تتكلف ميزانية ديال طب الأسنان واحد الميزانية كبيرة، وبالتالي كيعالجها قبل ما توصل هذا نموذج يحتدى به.

فرنسا كذلك تتعطي واحد المحلول ربما ما عقلتش على اسميتو كحول بالمجان لتفادي الأمراض الجلدية، هاذي من بين مجموع

السيد الوزير،

ستتفقون معي أن كل قرار استراتيجي يهم المؤسسات العمومية بصفة عامة والمؤسسات المنتجة بصفة خاصة، لابد بعد مدة من الزمن، من النظرية تكون واحد 5 سنوات ولكن ما عيش، لابد من الوقوف على التقييم والحصيلة من أجل تصحيح المسار إذا اقتضى الحال وتجويده.

إذن السيد الوزير فهل من تقييم وحصيلة لدمج هاذين المكتبين المهيمن (المكتب الوطني للكهرباء سابقا والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب سابقا أيضا)؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال. (La Régie) واش تصابو المشكل ديال البث يبدو أنه..

تفضلو السيد الوزير.

السيد عزيز بياح وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نشكرو السيد المستشار المحترم على هذا السؤال، وإن كان نعتقد كائنة إمكانية أننا ندخلو في التفاصيل إذا ارتأى السيدات والسادة المستشارين في إطار اللجنة، لأن سبق لنا في الغرفة الأولى أن هناك تفاصيل كثيرة، نحن بصدد الحديث على واحد المؤسسة يمكن نقول من أهم المؤسسات الإستراتيجية في البلاد تتعلق بخدمات إستراتيجية حيوية بالماء والكهرباء والتطهير، تكلمتو على 14 مليون، نعطي واحد الرقم: في 20 سنة انتقلنا من 14%، في الماء 18% في الكهرباء، اليوم كنتكلمو على 96% ديال الماء 99% وزيادة ديال الكهرباء، بمعنى واحد العمل جبار، 28 ألف مستخدم في هذه الشركة، يعني—كما قلت— في كل ربوع الوطن، بل الأكثر من ذلك شراكات دولية في المجال ديال الكهرباء وفي مجالات أخرى.

فطبعاً احنا أكبر تحدي هو طبعاً هاذ المؤسسة تخرج من واحد المحنة اللي كانت فيها، كما كنتم تعلمون، ديون أكثر من 40 مليار درهم، أنها كانت عندها في 2013 ناقص 2.8 في الحصيلة النتيجة السنوية، ثم أضف إلى ذلك أنها توقفت الاستثمارات لأن ما كانتش هناك قدرة على الاستثمارات.

فكان أولاً عقد برنامج باش نديرو التوازنات بالنسبة لهاذ الشركة وحقت نتائج، كنعطيوكم التفاصيل مهمة، واستطعنا أننا نضاعفو النسبة ديال الاستثمارات ونضاعفو النسبة ديال الإنجازات وخاصة نمشيو للعالم القروي ونديرو الشراكات.

كان ضروري أيضاً أننا ندمجو الطاقات المتجددة باش نقصو من تبعية البلاد ديانا بالنسبة للخارج ونستعملو الإمكانيات اللي عندنا في البلاد ديانا، ثم في نفس الوقت—كما قلنا—كان لابد نعالجو إشكالات التوازنات المالية، وهذا هو عقد البرنامج الأول.

اليوم، المرحلة أنا متفق معكم على البناء المؤسساتي والهيكلية باش ندخلو في برنامج ثاني، وراه كنوجدوه هذا اللي كيتعلق طبعاً كيفاش غادي نديرو الإنتاج اللي غيكون شراكة مع القطاع الخاص، التوزيع اللي خاصنا نمشيو في التوزيع الجهوي وهو اللي المهمة الرئيسية ديال المكتب اللي بطبيعة الحال هو أنه يجتهد أكثر في المجال ديال النقل، فهذا فيه واحد العمل جبار اللي الآن كنقومو به وإن شاء الله غادي يكون متضمن الترشيح والهيكلية المؤسساتية في عقد البرنامج الثاني، إن شاء الله، اللي هو قيد الإعداد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحو المبروح:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات.

أنا كنظن كلنا متفقين فيما يخص الرهانات الطاقية وديال الماء بالنسبة لبلادنا، الهدف ديانا في طرح هاذ السؤال وهو هاذ الوقفة بعد 8 سنوات من إدماج هذا المكتبين باش يمكن كل واحد يساهم في التجويد، ولكن أجبتم السيد الوزير، أنه الهيكلية غادي تجي في عما قريب، لأنه في الميدان دبا اللي كيشوفوه الناس وكيشوفوه المواطنين أنه نحن أمام جسمين مستقلين برأس واحد.

كذلك حتى على صعيد القطاعات الحكومية، هذا الرأس الوحيد عندو ديال الريبوس آخرين، احنا ذاك الشي علاش طرحنا هاذ السؤال السيد الرئيس، على صعيد الحكومة باش هاذ الحالة اللي هي الطاقة والمعادن وقطاع الماء وقطاع تطهير السائل، الفاكورة ديال الماء راه فيها الرسوم ديال تطهير السائل إلى آخره، يعني هاذ الشي اللي قلتو السيد الوزير بالنسبة للهيكلية المؤسساتية احنا كنتظروه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، ممكن تاخذو الكلمة من مكانكم السيد الوزير، يبدو أن هناك استمرار للإرسال، تفضلو.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

طبعاً أنا باغي نقول هاذ المؤسسة عندها (Tutelle) وحدة، كيرأس المجلس الإداري السيد رئيس الحكومة والوصاية التقنية عند وزارة الطاقة والمعادن، غير باش القضية تكون واضحة.

كونو عندو علاقات مع قطاعات أخرى هذا شيء عادي وطبيعي، عندو حتى مع وزارة الصناعة في المجال ديال التصنيع واحد العدد ديال الأمور، غير باش القضية تكون واضحة.

في قضية العملية الإصلاحية الآن، أولاً أهم إصلاح هو بعد الهيكلية الواحدة، دبا الآن عندنا مدير واحد، عندنا إدارة مركزية واحدة، ولكن الاتجاه هو الهيكلية الواحدة، كنتكلمو على 28 ألف، كنتكلمو على أنظمة أساسية مختلفة للموظفين، كنتكلمو على شركاء اجتماعيين نقابيين اللي خصنا نتفاوضو معهم، هاذ الشيء طبعاً المهم هو نجحو فيه باش نديرو الخدمات على أحسن ما يرام، ثم كنتكلمو على قضية المشتريات، يعني كل ما يتعلق باللوجيستيك، هاذي كلها الآن اللي مشغلين عليها الآن، ولكن أهم شيء أيضاً هي منظومة التوزيع ما عندو معنى يولي عندنا عدة منظومات توزيع، غنمشيو في منظومة توزيع موحدة على المستوى الجهوي.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لقطاع الشباب والرياضة، وموضوعه مجهودات الحكومة في مكافحة المخدرات وسط أوساط الشباب، والسؤال وضعه فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلو السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

تعد المخدرات بكافة أنواعها آفة العصر ومشكلة حقيقية تستهدف الشباب والمراهقين وتستنزف الاقتصاد الوطني وتدمر صحة المجتمع، حيث يتفق الجميع على ضررها البالغ على الحياة الاجتماعية والصحية والاقتصادية.

وفي هذا الصدد نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي ستخذونها لمكافحة المخدرات وحماية المراهقين والشباب من استعمالها.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد راشد الطالبي العلمي وزير الشباب والرياضة:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد المستشار على طرحكم هذا السؤال.

فيما يتعلق بالمخدرات هي ليست آفة فقط على الشباب ولكن على المجتمع بكافة مستوياته، لذا فالدولة المغربية، ماشي غير الحكومة، الدولة المغربية بكل أجهزتها من قضائية وأمنية وجمركية تقوم بعمليات كبيرة جداً، وتنقروا يومياً واحد الحجز ديال مجموعة ديال الأطنان أو الحبات المهلوسة إلى غير ذلك.

بالنسبة للشباب بطبيعة الحال العملية لا ترتبط فقط بوزارة الشباب والرياضة بقدر ما تتداخل فيها مجموعة ديال المؤسسات، وعلى رأسها أولاً مؤسسة الأسرة في التربية أولاً وقبل كل شيء، من بعد تيدخلو الأطراف الأخرى من وزارة التعليم، وزارة الشباب والرياضة.

أحنا وزارة الشباب والرياضة ما نقوم به هي العملية ديال التحسيس باتفاق وبشراكة مع وزارة الصحة، هذا هو العمل اللي موكول لنا، فتتقومو به داخل دور الشباب، كذلك كيفاش هاذ الأطفال أو الشباب ما نخليوش لهم مجال الوقت باش يمشي يفكر في هاذ الشيء، هو أنه خاصنا نملؤو الفراغات ديالو بأشياء اللي تجلبو واللي تجيبو واللي غادي يدخل لدار الشباب ويمشي يمارس الرياضة باش يمكن لنا نحاصرو هاذ الظاهرة هاذي.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولاً أحنا ما تنشكوشي في المجهودات اللي تبذلها الحكومة، ولكن هاذي واحد الظاهرة، واحد الآفة اللي تتعرفها بلادنا وعلى مجموعة واحد المدن، واللي بدينا نتلاحظو واحد المجموعة ديال الأسر، واحد المجموعة ديال الناس اللي هما تيعيشو واحد المجموعة ديال المشاكل، وهي كايين مجموعة ديال الأنواع دالمخدرات، ما بقاوشى البارح الثقافة

على المستوى الدولي ماشي غير على المستوى الوطني، فبالتالي المعركة كبيرة جدا.

فيما يتعلق بالعلاج، المغرب بذل واحد المجهود جبار خلال السنوات الأخيرة، بحيث المراكز ديال العلاج على الإدمان ماشية وتكبر وصلنا 12 مركز اللي هو موجود، 8 في طور البناء، بالتالي من المستحيل أنه نقضيو على الآفة بشكل جذري وفي وقت واحد، خاصو التدرج، لأنه هادي سنين ديال الاستعمال ديال هاذ الآفة ديال هاذ المخدرات، كنتأسفوله كيضيع فيه الشباب ديالنا، الجرائم اللي تنتج عنه إما بوعي أو بدون وعي وغالبا بدون وعي، فهادي يسائلنا جميعا كمجتمع وكأسر وكمواطنين قبل أن تساءلنا كمسؤولين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للقطاع الموالي، قطاع العلاقات مع البرلمان، وموضوعه تطوير شراكات الدولة مع جمعيات المجتمع المدني، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في الحقيقة السؤال الذي كنا نوي طرحه يتعلق بالوضعية الصحية لمعتقلي حراك الريف، لكن استجابة لطلب الحكومة بتأجيل هذا السؤال بسبب الوعكة الصحية للسيد المندوب العام للسجون الذي تنمى له شفاء عاجلا بإذن الله، على اعتبار أن المندوبية هي المشرفة المباشرة على وضعية هؤلاء المعتقلين، لكن تأجيل السؤال لا يعني تأجيل الرسالة التي كنا نود أن نوصلها إلى الحكومة، والمتعلقة بشكل أساسي بوضعية هؤلاء المعتقلين، خاصة أنهم الآن في اليوم الرابع عشر من إضرابهم عن الطعام والماء ووضعية بعضهم دخلت مرحلة الخطورة ومن بينها وضعية "ربيع الأبلق"، فبالتالي الرسالة لا تحتل التأجيل، السيد الوزير، وهي أن علينا جميعا أن نتحمل مسؤوليتنا في وضعية هؤلاء السجناء وفتح هذا الملف بشكل شامل وإطلاق سراح هؤلاء المعتقلين.

فيما يتعلق بالسؤال المحول، وهو يتعلق بالشراكة ما بين الدولة والمجتمع المدني، فالسؤال رغم المجهودات المبذولة ورغم أن الدستور ديال 2011 أعطى مكانة مهمة للمجتمع المدني، إلا أنه يلاحظ أنه لا زلنا نشغل بالمنشور ديال الوزير الأول رقم 2003/7 مما يجعلنا نتساءل عن التدابير التي تنوون اتخاذها لتطوير شراكة الدولة مع جمعيات

المغربية معروفة على أساس واحد مجموعة ديال المدن اللي كانت تستعمل القنب الهندي، ولكن اليوم بدينا تنشوفو واحد المجموعة ديال الأنواع أخرى تدور في واحد المجموعة ديال المدن مثل طنجة وتطوان والناضور والحسيمة، بالخصوص المدن الشمالية.

اللي نتعرف، السيد الوزير المحترم، هو أول مدينة في المغرب اللي عندها 12000 مدمن هي تطوان، موراها جات طنجة ب 11000، موراها جات الناضور في 7000 وهي ماجية، دبا الإشكال اللي هو مطروح وهي المخدرات القوية، كاي مخدرات اللي تيسميوها في الشارع هي المخدرات القوية هي ذيك البايلا ولا ما نعرف أش كيسميوها، وكاي واحد المخدر آخر هو الكوكايين، وهاذ الأنواع هادي هي اللي شردت واحد المجموعة ديال الأسر، واللي قلتها سابقا.

احنيا هنا الآن تنشوفو واحد المجموعة دالمراكز تدار اللي تتعطي واحد النوع ديال الدواء وهو (Metadona) ولكن ذيك (Metadona) ما تداويش هي اللي أصبحت وزارة الصحة تتعطي هاذ (Metadona) بلات واحد الشباب أخرى بذيك (Metadona)، هنا خاصنا نشوفو الطريقة هاذ الناس باش تتم المعالجة ديالهم خاص الإيواء ديالهم، ماشي تنجيو وتنعطيوهم واحد الدواء تنطلقوه يمشي للشارع تبيع ذيك (Metadona) وتبيبعها لواحد الشاب آخر.

هنايا نتعرف واحد المجموعة الحوايج اللي تنعيشوها كتدخل واحد المجموعة ديال الأنواع ديال (drogues) أخرى ها أنتم تنشوفو هاذ الباسيتيات وكذا بداو كيدخلو عبارة عن حلوى أو مجموعة ديال الحوايج، احنا تنشكرو الأمن وتنشكرو الدرك وكنشكرو الجمارك اللي كيقومو بواحد المجهود، هنا خاصنا نتحملو كاملين المسؤولية ونوضو نخدمو بلادنا راه بلادنا ماشية فواحد الوضعية من الناحية ديال هاذ الشئ راه غتكون كارثية، أنتم تنشوفو هاذ المجموعة ديال الجرائم هذا قتل يماه هذا قتل باباه، هذا ضرب ختو، هذا سيب راسو هذا الشئ هذا هو اللي كيا دينا لهاذ الجرائم.

إذن احنا باش نحاربو الجريمة خاصنا نحاربو المخدرات، ملي غنحاربو المخدرات غادي تنقص الجريمة في المغرب إن شاء الله.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

نتعرفو مزيان بأن المخدرات هي قضية ديال جريمة منظمة ومنظمة

منظومة الدعم العمومي الآن مؤطرة بمنشور جديد، موجه للقطاعات الحكومية، ويقضي بإحالة كل الاتفاقيات على المجلس الأعلى للحسابات لتقييمها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار فيما تبقى من الوقت.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا على مستوى العمل الجبار اللي تدار لتأهيل العمل المدني والشراكة مع المجتمع المدني لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، فعلا كايين هناك مجهودات وهي باينة للعيان، لكن هناك مجموعة من الإشكاليات، خاصة على مستوى التفعيل هاذ الشراكة والحكاما وعلى سبيل المثال يمكن التذكير بالمسألة ديال البوابة الوطنية الالكترونية فهي غير مفعلة رغم أنها من المقتضيات المهمة غير مفعلة، فهذا تيطرح هاذ القضية ديال الحكامة، يجب أن يكون هناك نوع من العمل من أجل التجويد على هذا المستوى.

كما أن القضية الأخرى المتعلقة بالمقاربة التشاركية، لأنه لازالت مع الأسف السيد الوزير أن هناك بعض العقليات لازالت تشتغل رغم هاذ المسار اللي دخلناه خاصة على مستوى السلطات المحلية، تنلقا وأن بعض الجمعيات لازالت تعاني حتى من وصل تسلم وصل الإيداع. مما يعني أنه يجب أن نتجند جميعا من أجل إيقاف هاذ الممارسات وهاذ العقلية البائدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وموضوعه استقبال المواطنين وإرشادهم بالإدارات العمومية، وهو موضوع سؤال من طرف الاتحاد المغربي للشغل. تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

نسائلكم السيد الوزير عن واقع خدمة استقبال وإرشاد مرتفقي

المجتمع المدني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي

باسم الحكومة:

إذن السؤال المتعلق بالسجون تمت إحالته على المندوبية العامة، وفي نفس الوقت فقد صدر في الأسبوع الماضي بلاغ مهم عدد من الأسئلة المطروحة بخصوص هذا الأمر.

السؤال الذي طرحتموه حول الشراكة مع المجتمع المدني، إن شاء الله، يمكن لكم أن ترمجوا السؤال في الجلسة المقبلة المتعلق بهذا الأمر أو في أي جلسة، بما يسمح بتمكينكم من كل عناصر الإجابة عنه.

فيما يتعلق بالسؤال الخاص بالمجتمع المدني، فعلا منشور الشراكة ل2003 أصبح متجاوز بالعديد من التطورات، الآن مرت أكثر من 15 سنة عن ذلك المنشور الذي يوظف الشراكة بين الدولة والجمعيات، ولهذا أطلقنا في الوزارة عملية تمت إطلاق دراسة لمراجعتها، وفي نفس الوقت تم العمل على تعميم التجارب الفضلى الآن التي عدد من القطاعات الحكومية تشتغل بها، لأن الدولة اختارت خيار شراكة متقدمة مع المجتمع المدني، وتجلى ذلك في أن العديد من الأوراش والرهانات التنموية الكبرى الآن تتم بشراكة مع المجتمع المدني.

هنالك ما يهم مثلا محو الأمية، شراكة متقدمة مع الجمعيات بغلاف مالي 400 مليون درهم، ما يهم التنمية البشرية المرحلة الثالثة التي أطلقت برعاية جلالة الملك محمد السادس نصره الله أعطت أولوية للشراكة مع الجمعيات، وتم إطلاق برنامج خاص بالتشغيل الذاتي عبر الجمعيات.

أيضا قطاع التضامن، أزيد من 400 مليون درهم لمجموع الجمعيات الفاعلة في مجال الرعاية الاجتماعية والتضامن ورعاية المسنين والأطفال ودور الطالب والطالبة، 1200 مؤسسة، 100 ألف مستفيد، هذا برنامج يقوم على دفاتر تحملات وبشراكة مع الجمعيات.

أيضا تعميم التعليم الأولي، وهو إجراء جديد، وهذا واحد الإنجاز كبير لأنه يستهدف 700 ألف طفل تدريجيا بشراكة مع مجالس الجهات والجمعيات، أيضا ما يتعلق بالنهوض بالحقوق والحريات، خطة العمل الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان نصت على شراكة متقدمة مع الجمعيات.

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محاولة منها الرقي بالمرفق العمومي وجعله مساهما رئيسيا في التنمية البشرية المنشودة، وهو ما حاولت الحكومة تتويجه بإخراج مشروع مرسوم تحسين الخدمات الإدارية بعد الخطاب الملكي، والذي نسائلكم السيد الوزير عن مآل هذا المشروع، إلا أن الإدارة المغربية لازالت دون طموحات وانتظارات المواطنين وظلت جميع الإجراءات المتخذة جزئية ومحكومة بهاجس تخفيض بنسبة كتلة الأجور وتقليص الاستثمارات في القطاعات العامة وإفراغها من الموارد البشرية واللجوء المكثف إلى شركات المناولة وتقليص التوظيف.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نرى أن التجديد وتحديث الإدارة المغربية لا يتوقف على رفع شعارات رنانة، بل يتطلب إرادة سياسية حقيقية والتفاني في وضع وتنفيذ السياسات العمومية بشكل يترجم مساعي الحكومة على أرض الواقع، الاهتمام بالعنصر البشري أي الموظفين والموظفات، باعتبارهم المحور الرئيسي وجوهر أي إصلاح إداري والارتقاء بوضعهم المهني والاجتماعي على أساس التحفيز وتكافؤ الفرص والحد من حالة الإحباط الذي يسود بين صفوف العاملين والعاملات بالوظيفة العمومية والجماعات الترابية بسبب التمييز والتقسيم إلى مرسمين ومؤقتين وتكريس الهشاشة عبر العقدة.

إن تجديد وتحديث الإدارة يتطلب أيضا السيد الوزير تطوير كفاءات الموارد البشرية بتكوين مستمر هادف، يشمل الجميع وتوفير شروط العمل اللائق والوسائل اللوجيستية وتحسين فضاءات العمل بدل إسناد مهام استقبال وتوجيه مرتفقي الإدارات إلى أعوان تابعين لشركات المناولة المكلفة بالحراسة والتنظيف، يفتقرون لأي تكوين خاص، تسييد ثقافة الأخلاق بالمرفق العمومي وتجويد الخدمة العمومية وتحسين ظروف استقبال المواطنين والمواطنات.

السيد الوزير،

إن من شأن إستراتيجية وطنية تركز على تبسيط المساطر وفعالية العمل العمومي والاهتمام بالعنصر البشري عبر المقاربة التشاركية وآلية الحوار الاجتماعي الجاد والمسؤول، أن تعيد الثقة بين الإدارة والمواطنين، وما أحوجنا إلى ذلك السيد الوزير في هذه الظروف التي نعرف احتقاننا اجتماعيا شبه عام وسخطا متزايدا على كل القرارات اللاشعبية التي اتخذتها الحكومة القديمة الجديدة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

الإدارات العمومية وعن التدابير المتخذة من طرف وزارتك للرفع من جودة هذه الخدمة العمومية؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد بنعيد القادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيدة المستشارة على تفضلها بهاذ السؤال. والمعطيات التشخيصية التي وردت علينا في السؤال مكتوبة هي معطيات صحيحة، وإن كانت هناك تفاوت بين مختلف الإدارات في جودة الاستقبال المخصص للمرتفقين.

اللي أساسي وهو أننا وقفنا على غياب منظومة متكاملة متجانسة لاستقبال المرتفقين فيما يعتبر بالإدارات الأمامية، على أساس أن هناك إدارات خلفية تشتغل بملفات وإدارات أمامية من اختصاصها أن تستقبل، لكن من واجبها أن تستقبل في إطار المعايير ديال جودة الاستقبال وأيضا أخلاقيات الاستقبال.

في غياب هاذ المنظومة وضعنا واحد البرنامج، برنامج "إدارتي" فيه واحد الرزنامة، واحد (Le Package) يتضمن ميثاقا لحسن الاستقبال، كما يتضمن إطار مرجعي لحسن الاستقبال ودليل مهجي يخص كافة الإدارات لإعداد التدابير اللازمة لتحسين الاستقبال من ناحية اللوجيات، والآن أصبح حسن الاستقبال ولوج المرافق العمومية ليس فقط ولوج مادي حتى اللوج الرقمي الإلكتروني أحيانا تشوبه تعقيدات يتعذر على المرتفقين، مما يعمق الفوارق في اللوج إلى الخدمة العمومية، لذلك فالبرنامج الوطني لحسن استقبال هو أحد المداخل الأساسية التي اعتمدت الحكومة في إصلاح وتحديث الإدارة.

وشكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

لا ننكر الجهود التي قامت بها وزارتك ورغبتها المعلنة في تجويد خدمات الإدارة لمواكبة حاجيات المواطنين في المجالات الإدارية

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

أستسمح السيدة المستشارة في تصحيح بعض ما ورد في هذه المرافعة.

نحن لا نطرح شعارات فبالأحرى أن تكون رنانة، ليس هناك لاجوء ولا مكثف ولا غير مكثف لشيء مناولة ولا شيء إفراغ الوظيفة العمومية، هذه هي الشعارات. أما أرض الواقع فيمكن نقول لك أنك يمكن تقوم لواحد الزيارة قصيرة لبعض المواقع التي هي فضاءات استقبل تنتمي للوزارات عملنا معها اتفاقيات، وأنجزنا فضاءات استقبال في نموذج مستوى عال، سيري السيدة المستشارة وقومي زيارة للمقاطعة السادسة في دوار الرجاء في الله في يعقوب المنصور والقنصلية.. بلاتي..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك السيدة المستشارة، الله يخليكم احنا لسنا في حوار ثنائي.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

واش تنتظر مني نجهز ليك 30000 إدارة؟ المسؤول تعرف ما معنى (les expériences pilotes) إنما عندنا واحد التصور، واحد الميثاق نموذجي نقوم باختباره وتجريبه في موقع للداخلية، في موقع للخارجية بالقنصلية العامة في الجزيرة الخضراء، بمستشفى محمد الخامس في الجديدة وبمركز لتسجيل السيارات في الرباط، وسنتوجه إلى فاس ومكناس لإرساء أول مركز لتوحيد الخدمات الإدارية في المملكة المغربية.

هناك عمل دؤوب وجدي وفي الميدان، بالرغم من الاختلالات التي تفضلت بها، أما الشعارات المتعلقة بالتعاقد فهي لا علاقة لها بالموضوع السيدة المستشارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم.

وننتقل إلى قطاع كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة، وموضوعه الوضع البيئي المزري بإقليم طانطان، وهو موضوع من طرف فريق التجمع الوطني للأحرار. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد اياحنيبي:

شكرا السيد الرئيس.

يعيش إقليم طانطان أوضاعا بيئية مزرية، متى ستعملون على معالجة هذه الإشكالية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة.

السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

أولا، لا بد من التنسيب، إقليم طانطان، الحمد لله فيه محطة معالجة المياه العادمة التي وصلت اليوم تتعتبر نموذجية على مستوى الجهة وأيضا على مستوى المغرب.

فيما يتعلق بالإشكال البيئي يتعلق بوحدتين صناعيتين وأحدهما ملزمة بأن تطبق القانون، والثانية احنا لقينا لها حل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد اياحنيبي:

شكرا السيدة الوزيرة.

أولا، طرحي للسؤال، معالي الوزيرة، لأن أولا فأتت أعطتنا وعد وما وقت بوعدنا، يعني حتى الكلام معها أنا تنظن على أنه جاف، في الوقت الوزيرة تعطينا في هاذ المنبر وعد على أنها غتزر المنطقة وبالتالي ما تزور، بمعنى كلامنا الآن زايد ناقص معها بكل صراحة.

أولا محطة المعالجة التي ذكرت، محطة المعالجة تدارت في جماعة ابن خليل التي أنا تتنرأسها، وبالتالي المعامل التي ذكرت ما مربوطينش بمحطة المعالجة، إذن تيقذفو في فواد ابن خليل، وعندنا عدة شكايات متتالية بالنسبة للسكان التي خسرت فلاحهم وخسرت الأراضي والماء إلى غير ذلك.

السيدة الوزيرة،

أنت ما جايبة الأخبار التي كتعطيني هاذ الجواب، علاش؟ لأنك أولا اعطيتني وعد باش تزور المنطقة وبالتالي ما زرتها، أشنو هو دور محطات المعالجة إلى ما كانوا غادي يربطوها هاذوك المعامل؟ واحد من المعامل كيدير (le prétraitement) بمعنى أنه دار معالجة التصفية ديالو، وهذالك الثاني درتو معه واحد الاتفاقية، إلى حد الساعة ما عارفينش أشنو درتو فهاذ الاتفاقية مع العلم أنهم تيقذفو دبا فالجماعة.

إذن إلى ما وقفتي على عين المكان ما غاديش تعطينا الجواب الصحيح وما غاديش تجيي أخبار، لأن المعامل ديال السمك كاينين في بلدية طانطان، وبالتالي خرجو عن بلاكة "40" وولاو تيرمو المقذوفات ديالهم

يبدأو 30% كنعطيو، هادي (conditionnalité) ديال الآلية الطوعية لمكافحة التلوث الصناعي، خليتي نكمل.

السيد رئيس الجلسة:

من فضلك السيد المستشار. السيد المستشار من فضلك، خلي السيدة كاتبة الدولة تكمل الله يخليك، تفضلي السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

أولا، بقدسية هذه القبة النيابية، المفترض حتى أخلاقيا أن تسحب كلمة الكذب، احنا ما كنكذبوش، والمغاربة راه عارفين مع من كيتكلمو. ما كنكذبوش احنايا بالمناسبة.

وكنكمل وكنطلب منك السيد الرئيس أنك تحرص على الوقت اللي داز، ولا السيد الرئيس كيوقفني.

السيد رئيس الجلسة:

15 ثانية غادي نضيفها لك السيدة كاتبة الدولة، ولكن من فضلك كذلك يجب احترام السادة المستشارين، من فضلك.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

وبالتالي أنا أقول وأؤكد الوحدة الصناعية اللي دارت قبل من 2003 درنا لها الدعم الكامل وغتبدأ المشروع ديالها والفلوس ديالها موجودين، لأن كاتبة الدعم مشروط، حتى كتبدا في الأشغال عاد كنعطيوها، المسألة الأولى. لا مازال اسمح لي، مازال باقي لي الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

20 ثانية زدناها لك.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

المسألة الثانية، النائب البرلماني اللي صاحب الشركة الأخرى خاصكم تمشيون تذاكرو معه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقل إلى السؤال الأول الموجه لقطاع العدل، وموضوعه مكانة كتابة الضبط في المنظومة القضائية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

من بقايا الأسماك والماء والدم وذيك الأوساخ كلها، وبالتالي الأطفال ديال المدرسة تيلعبو فيها، إذن هذا وضع مزري وضع بيئي مزري.

المسألة الثانية الأربال على طول المناطق المحدقة بالمدينة، كنعانوكم بالضبط تفرجون عن هذا المبلغ اللي واعدتونا به ديال المطرح للعامل ديال الإقليم، كنتو كتحانو الدراسة وكانت الأقاليم الجنوبية مشكورة قامت بدورها وعطاتكم الدراسة، وبالتالي لحد الساعة مزال ما كاينش أذن صاغية باش تعاونو هذا المطرح، وكذلك اعطيتونا وعد على أنه من وقت جاتكم الدراسة غتفرجون على الاعتماد، إذن الدراسة جاتكم ما فرجتو على الاعتماد، وواعدتونا باش تزوري الإقليم ما زرتيه.

إذن أشنو هو دور هاذ الحكومة بالضبط اللي كتعطي الوعود الكاذبة؟ والناس كلشي شاهدة وأنتي بنفسك اعطيتينا وعد في هاذ المنبر، وبالتالي راه إلى ما مشيتيش لعين المكان ونديوك حتى تشوفي بالضبط المناطق اللي هي مزرية بيئية يالاه تعطينا الأجوبة، وإلى كتي غتعطينا الأجوبة نظرا لبعض المعطيات اللي كيعطيوك المصالح الخارجية ما غاديش نتفاهمو معك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة كاتبة الدولة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

أولا هذه الحكومة التي أنتم جزء منها ليست حكومة الوعود الكاذبة. المسألة الثانية أنا قمت ب 41 زيارة ميدانية وغادي نزور طانطان. المسألة الثالثة أنا أفي بالتزاماتي وأتحمل مسؤولية ما أقول.

بالنسبة للوحدتين (وأنا أدعوك كمستشار برلماني أن تصحح السؤال الكتابي لأن محطة المعالجة وأنت مشرع هي مؤطرة بقانون اللي هو القانون في إطار البرنامج الوطني لتطهير السائل والوحدات الصناعية مؤطرة بقانون دراسة التأثير على البيئة).

والمسألة الثانية وأنت كمشرع أيضا الاختصاصات ديال القانون التنظيمي للجماعات الترابية—وأنت رئيس جماعة—من المفترض أنكم تكونو عارفين زوايا الاختصاص وزوايا التنفيذ.

احنا أسيدي هاذ الوحدتين جبناهم حتى للرباط وتكلمنا معهم وسولوهم ونجيو تذاكرو مع المغاربة وجاولعندي حتى للمكتب والتزمتنا أمام المواطنين والتزمتنا على أساس أننا نواكبو الوحدة الصناعية اللي تدارت الشركة ديالها في سنة 2001، لأننا عندنا برنامج وطني درنا فيه 100 مليون ب 29 مشروع، والمشروع في 2019 إن شاء الله غيبدا ملي

المستشار السيد جمال الدين العكروود:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تحتل كتابة الضبط مكانة مهمة في منظومة العدالة، خاصة بعد استقلال السلطة القضائية عن وزارة العدل، والمصادقة على قانون التنظيم القضائي.

السيد الوزير المحترم،

لقد أسستم لأفق جديد لدى أطر كتابة الضبط، لذلك فقد أصبح من الضروري إقرار التكوين المناسب في هذا المجال بتنسيق مع باقي المهن القضائية.

السيد الوزير المحترم،

ما هي إستراتيجيتكم لدعم هذا التوجه في أفق الإرتقاء بعمل كتابة الضبط؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد أوجار وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، بغيت نشكر فريق التجمع الوطني للأحرار على هاذ السؤال وعلى إثارة الاهتمام إلى شريحة مهمة جدا وأساسية، هي هيئة كتابة الضبط، هاذو آلاف من الموظفين والموظفات يقومون بعمل جبار، وأغتنم هذا السؤال لكي أوجه لهم كل عبارات التقدير والإمتنان على جهودهم لإنجاح الإصلاح في مجال القضاء والارتقاء بالأداء العام في مرفق العدالة.

كتابة الضبط، كما تفضلتم السيد المستشار، هي حجر الزاوية وهي حلقة أساسية في العملية القضائية، وبالتالي نجاح هاذ الإصلاح الذي نباشره في بلادنا يتوقف على الإرتقاء بكتابة الضبط والعناية بالعنصر البشري والعناية بالشروط والظروف المادية والاجتماعية لهيئة كتابة الضبط، وخاصة إعطاء التكوين ما يستحق من مكانة مميزة.

احنا كنشغلو على التكوين من مقاربتين: التكوين الأساسي والتكوين المستمر لتلبية الحاجيات المتزايدة للإدارة القضائية ولجعلها تواكب المستجدات التشريعية والرقمية والتكنولوجية والاجتماعية وغيرها.

إذن هاذ التكوين الذي نعتده في الوزارة ينقسم إلى شقين: ما هو مهني يرتبط بالمهام المهنية القضائية والشبه القضائية لكتابة

الضبط، وبين التكوين الإداري الذي يرتبط بالارتقاء بالمهارات التديرية للموظفين.

تم تعديل النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط ليجعل من موضوع التكوين الأساسي والمستمر مسألة إلزامية. سنعلن في الأشهر القربية إن شاء الله عن إحداث المدرسة الوطنية لكتابة الضبط كمؤسسة جامعية عليا غتخلق الفضاء المناسب للإرتقاء بالتكوين لهذه الفئة المهنية الهامة.

نعطيكم فكرة، هاذ السنة خضع موظفو هيئة كتابة الضبط في إطار أنشطة المعهد العالي للقضاء تم تنظيم برامج تكوينية ل 4731 موظف، شملت التكوين الإعدادي والتكوين المستمر.

سنة 2018 أيضا شهدت عددا من الدورات التكوينية التي استفاد منها المسؤولون والموظفون، وهي دورات تكوينية متخصصة في مجال تدبير المشتريات مثلا، استفاد منها 110 ديال الموظفين، برنامج تأهيلي لفائدة رؤساء كتابة الضبط ورؤساء كتابة الضبط في النيابة العامة، كلهم مسؤولين جدد 33، إضافة إلى تداريب متخصصة في بعض المجالات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار، السيد الرئيس فيما تبقى من الوقت.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير.

أشكركم على جوابكم، منوها في هذا الإطار بالاهتمام البالغ الذي تولونه لهيئة كتابة الضبط التي تعتبر العمود الفقري لعمل المحكمة، ونعتبر أنها كذلك مساعد أول للجهاز القضائي في أداء رسالته النبيلة، فمنها يبتدئ الملف القضائي ومنها ينتهي.

نحن مرتاحون السيد الوزير لمنسوب الثقة والهدوء الذي رجع لمحاکمنا على صعيد كافة التراب الوطني، والذي كان سببه المباشر هذا العمل الدؤوب الذي قامت به وزاراتكم، ثم كذلك النسبة الكبيرة من موظفي المحاكم التي أصبح لهم تكوين قانوني عالي.

السيد الوزير،

اشتغلت الفرق البرلمانية معكم داخل هذا المجلس الموقر على تعديل مشروع قانون التنظيم القضائي، وتوقفنا والله الحمد في إخراجها بعد إدخال حوالي 97 تعديل، وهو إنجاز وطني تاريخي مهم سيعطي بكل تأكيد المكانة اللازمة لهذه الهيئة الموقرة، والتي تنتظر منا المزيد من الاهتمام والعناية كإدارة قضائية، لأنها تعتبر عمود إصلاح منظومة العدالة.

السيد الوزير المحترم،

نقدر عاليا القراءة التي أعطتها المحكمة الدستورية لقانون التنظيم القضائي بعد إحالته من طرفكم عليها في بادرة نادرة، نعتبرها في فريقنا شجاعة تستحق منا كل التقدير، وهو ما يفرض علينا حكومة وبرلمان احترامها، وبالرغم من ذلك فإن الوضع يفرض كذلك علينا الإسراع في إخراج هذا المشروع في أقرب وقت ممكن، والذي سيرقى بكل تأكيد بمكانة هيئة كتابة الضبط وبالجسم القضائي ككل، لأن له أهميته وراهنيته، خاصة أنه قطب رحي عمل المحاكم.

ونشكركم كذلك السيد الوزير على سعيكم الدائم والجدي للقيام بمراجعة شاملة له من خلال تجميع النصوص القانونية المتفرقة في قوانين مستقلة، وذلك فيما يمكن أن نسميه بـ "مدونة مصغرة للقانون القضائي الخاص".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه الأطفال المهملين المتكفل بهم من طرف الأجانب، وهو سؤال موضوع من طرف الفريق الاشتراكي، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

الفريق الاشتراكي يسألكم عن الآثار المترتبة عن عملية التكفل بالأطفال المهملين من طرف الأجانب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم للإجابة عن السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للفريق الاشتراكي على إثارة هاذ الموضوع.

فإذن كفالة الأطفال المهملين في حد ذاتها موضوع شائك ومعقد، ويزداد تعقيدا وحساسية حين يكون الأطفال المتكفل بهم من طرف

أجانب.

إذن هناك بطبيعة الحال القانون صدر كما جاء في السؤال في يونيو 2002، الوزارة عملت واحد العدد ديال المجهودات خاصة فيما يتعلق بتعميق الأبحاث المنجزة من طرف الضابطة القضائية حول أهلية طالب الكفالة للتكفل بالطفل، وخاصة إذا كان أجنبيا، وبرغم كل المجهودات اللي تتقوم بها النيابة العامة، لأنه علاش هاذ الأبحاث كلها؟

لأن اللي كهمم في هاذ الأبحاث كلها حين يتعلق الموضوع بأجنبي هو أن نتأكد من نزاهته وأخلاقه.. ووكذا، ولكن أساسا على قدرته على تنشئة المكفول تنشئة إسلامية، وتنشئة تستجيب للثوابت المغربية، ثم ما هي الآليات التي يجب أن نجد بالتعاون مع المنظومة القنصلية الوطنية ومع سفارة البلاد خارج المغرب لتتبع إلى أي مدى هاذ الأجنبي الذي تكفل بطفل مغربي يخضعه وينشؤه تنشئة تتجاوب وثوابت البلاد وهويتها؟

فبالخلاصة دفعت بوزارة العدل إلى إعداد مشروع قانون متمم ومعدل للقانون الساري النفاذ للتشدد في موضوع الأبحاث، وللتدقيق في الانسجام الذي يجب أن يحصل بين هاذ طالب الكفالة وما نشدد عليه من أولوية أن ينمو الطفل المغربي في بيئة تؤمن له عدم الاصطدام مع مجتمعه وأن يظل في تنشئة إسلامية محترمة لثوابت البلاد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب لكم الأستاذ علي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الوزير.

صحيح على أن القانون 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين أحاط مسألة الكفالة بضمانات هامة، لأن الهاجس عند المشرع المغربي كان هو توفير الحماية الأخلاقية وكذلك الحماية الاجتماعية.

السيد الوزير،

اسمحوا لي أن أقول لكم بأن الفريق الاشتراكي يثير انتباه الحكومة ككل، لأن الحكومة هي متضامنة، وجهنا هاذ السؤال إلى وزارة العدل لنستفيق نباهة الحكومة المحترمة، لأن مخاطر الكفالة من طرف الأجانب يترتب عنها تغيير العقيدة، وعندنا حالات وقفت عليها النيابة العامة من طرف أجنبي تكفل بطفل وغير اسمه، جعله مسيحيا ثم رجع إلى المغرب وطلب التكفل بشخص آخر، فلولا يقظة المصالح الأمنية والنيابة العامة، لكان هذا الأخير سيحصل تحت يافطة الكفالة على الأطفال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ علمي، استنفذتم الوقت المخصص لكم. الإجابة لكم السيد الوزير فيما تبقى من الوقت.

السيد وزير العدل:

فالسيد الرئيس، غير لكي أتفاعل إيجابا مع ملاحظات الفريق الاشتراكي، أهم تعديل غيبي به القانون هو تدقيق هاذ اللجنة ديال الأبحاث وإيجاد الآلية ديال التنسيق بين كل القطاعات المتدخلة، وأساسا خارج التراب الوطني للتتبع الميداني لحياة المتكفل به، وخاصة أن هاذ الشي اللي قلتو صحيح، واحنا حريصين على أن هاذ المغاربة يبقاو كما ولدو مسلمين متشبثين بثوابتهم وبالهوية المغربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتمكم.

وقبل رفع الجلسة، أذكر السيدات والسادة المستشارين بأنه سوف تخصص مباشرة بعد هذه الجلسة، جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على النصوص الجاهزة، وسوف يترأسها الخليفة الرابع الأستاذ عبد القادر سلامة.

شكرا على مساهمتمكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

احنا الهاجس ديال الفريق الاشتراكي من طرح هذا السؤال هو أن الأطفال والفتيات ديالنا يتم استغلالهم جنسيا، السيد الوزير المحترم، من طرف الأجانب، أو يصبحون هاذ الأطفال ضحايا ديال التجارة ديال الأعضاء البشرية، وبغيت نقول لكم بصريح العبارة على أن هناك بعض الجمعيات وبعض الأشخاص العاملين داخل الجمعيات اللي المظاهر ديال الثراء أصبحت تظهر عليهم عن طريق استغلال منشور اتخذته الحكومة السابقة، الذي جاء في ظاهره بأنه يحسن المسطرة ديال كفالة الأطفال المهملين من طرف الأجانب.

ولكن مع كل أسف وقفنا على حقائق خطيرة، هو أن بعض العاملين في بعض الجمعيات اللي خاص تكثيف جهود المصالح الأمنية وخاص وزارة العدل تمد اليد ديالها لوزارة الداخلية وكذلك وزارة الخارجية، لأنه السيد الوزير إذا فعلتم غير المرسوم ديال 2005 الذي اتخذته حكومة السيد جطو لشرح القانون 15.01، كان تقول خاص قاضي التوثيق ملي يعطي الأمر للطفل المهمل من طرف الأجنبي يدير القنصل أو وزير الخارجية البحث ويزود به وزير العدل، باعتباره أنذاك كان رئيس النيابة العامة.

احنا، السيد الوزير المحترم، مع مشروع القانون الجديد، إذا جاء للبرلمان سننخرط في النقاش وتسريع وتيرة المصادقة عليه، والقصد ديالنا هو الضرب على أيدي بعض هاذ الجمعيات وخاصة كايئة واحد الجمعية بمدينة طنجة اللي فاتحة النيابة العامة المتابعة في أحد الأشخاص، احنا ما غنشهبوش بالناس، وبغيت نقول لكم أن القصد ديالنا هو الحفاظ على الهوية المغربية وبأن حتى المجلس العلمي الأعلى راه بالنسبة لحرية المعتقد كي عطمها للناس الراشدين، هاذوراه أطفال. خاص كما جاء في جوابكم الحفاظ على الهوية الإسلامية والثوابت واللغة الأمازيغية واللغة العربية ديال الأطفال ديالنا.

محضر الجلسة رقم 215

التاريخ: الثلاثاء 17 شعبان 1440 هـ (23 أبريل 2019 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: خمس وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والخمسون مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع القانونين التاليين:

1- مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة:

2- مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أعلن عن افتتاح جلسة تشريعية.

السيد وزيرين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المتعلق بشركات المساهمة، وكذلك مشروع قانون المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

قبل الشروع في دراسة ومناقشة هذين النصين، أود باسمكم جميعا أن نشكر السيد رئيس لجنة الفلاحة وكافة أعضائها، وكذلك السيد وزير العدل الذين ساهموا في إغناء النقاش أثناء الدراسة في اللجنة.

ونظرا لترابط هذين المشروعين، أقترح على المجلس تقديمهما ومناقشتهما دفعة واحدة، فإذا كان المجلس لا يرى مانعا، فأعطي الكلمة لتقديم هذين المشروعين دفعة واحدة للسيد وزير العدل، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشرف اليوم بتقديم مشروع القانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، ومشروع القانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة أمام مجلسكم الموقر، وذلك بعد أن صادق عليهما مجلس النواب بتاريخ 18 أبريل 2019، وصادقت عليهما لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلسكم الموقريوم أمس.

وهما يأتيان في ظرفية متميزة، يشهد فيها الحقل الاقتصادي المغربي تحولا كبيرا، بفضل الأوراش الإصلاحية الكبرى المفتوحة من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي جعلت من المغرب بلدا جاذبا للإستثمار وقطبا اقتصاديا قادرا على مواجهة التحديات والرهانات المتزايدة.

كما يأتيان في سياق المراجعة التشريعية الشاملة التي تعرفها المنظومة القانونية المؤطرة للتجارة والمال والأعمال ببلادنا، والتي انخرطت فيها الحكومة والبرلمان بغرفتيه بكل عزم وإرادة، حيث عززت من مكانة المملكة المغربية على الصعيد الدولي كبلد يحظى بالمصداقية والاحترام من طرف المستثمرين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين.

إننا نسجل السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، بكل فخر واعتزاز التفاعل الإيجابي والانخراط التلقائي للمؤسسة التشريعية لتحديث وتطوير المنظومة القانونية الوطنية المنظمة لمجال التجارة والمال والأعمال، فقبل أيام قليلة قدمت أمام مجلسكم الموقر مشروع القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة.

وبفضل الروح الوطنية العالية التي تتحلى بها كل مكونات هذه المؤسسة التشريعية رئيسا وفرقا وأعضاء، واستشعار الجميع لأهمية المشروع المذكور ودوره في دعم المقاولات المغربية والارتقاء بها وتعزيز حضورها، تمت المصادقة عليه من طرف مجلسكم الموقر في الدورة الاستثنائية، مثلما تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب في نفس الدورة.

وقبل سنة قمت بعرض القانون رقم 73.17 المتعلق بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بصعوبات المقاول في دورة استثنائية أيضا، تعبأت لها بشكل إيجابي كل الفرق البرلمانية بكل المجلسين، بحيث تمت مناقشته والمصادقة عليه في جو من التوافق الوطني واستحضار المصلحة العليا للبلاد.

وكما تعلمون فإن القانون المتعلق بالكتاب الخامس من مدونة التجارة الخاص بصعوبات المقاول، مكن بلادنا من كسب عدد مهم من النقاط في مؤشر مناخ الأعمال، وبالتالي الارتقاء في سلم الترتيب العالمي حيث أبرز التقرير السنوي الذي أصدره البنك الدولي حول

- تحسين ترتيب المغرب في مؤشر مناخ الأعمال.

بخصوص المشروع الأول المتعلق بشركات المساهمة يهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف التالية الرئيسية في مجال التدبير المقاولاتي وتتمثل في:

- الرفع من مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الرقابة؛

- تحسين وإعلام المساهمين؛

- تعزيز دور المساهمين في تسيير الشركات.

وهو يتضمن مقتضيات مغيرة ومتممة ل 10 مواد يتضمنها القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.124، بتاريخ 30 غشت 1996 ويتعلق الأمر بالمواد: 67، 70، 76، 83، 104، 106 مكرر، 110، 142، 352 و 355 مكرر، إضافة إلى 3 مواد متممة للقانون المذكور ويتعلق الأمر بالمواد: 41 مكرر، 41 مكرر مرتين، 353 مكرر، يمكن تلخيص المحاور الكبرى لهذا المشروع كما يلي:

إضافة فقرة جديدة إلى المادة 67 تروم تحديد مفهوم المتصرفين الغير التنفيذيين اللذين لا يمارسون مهام الإدارة، ولا يتحملون مسؤولية التدبير والتسيير في الشركة، حيث يجب أن يفوق عددهم عدد المتصرفين التنفيذيين، وذلك من أجل ضمان المزيد من الشفافية والاستقلال في اتخاذ القرارات داخل أجهزة حكام الشركة؛

إضافة فقرة جديدة إلى المادتين 70 و 104 تهدفان إلى إخضاع التفويت الذي يتجاوز نسبة 50% من أصول الشركة أو التفويطات التي تتجاوز في مجموعها النسبة المذكورة في مدة 12 شهر إلى ترخيص مسبق من الجمعية العامة غير العادية، بدلا من ترخيص مجلس الإدارة أو ترخيص مجلس الرقابة، وذلك ضمانا للشفافية وتفاذي التلاعب بأصول الشركة وتبديدها وحماية لحقوق المساهمين، فضلا عن إلزامية إرفاق طلب الترخيص بتقرير من إعداد مجلس الإدارة، يوضح أسباب هذا التفويت والآثار المترتبة عنه، وفي هذا تعزيز لحقوق المساهمين في الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وتمكينهم من معرفة المعاملات التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على مسار الشركة؛

تدقيق صياغة الفقرة الثانية من المادة 106 التي تنص على إحداث لجنة لتدقيق الحسابات بالنسبة للشركات التي تتوفر على أسهم مدرجة ببورصة القيم، وذلك بالتنسيق على أن هذه اللجنة لا يمكن أن تضم إلا المتصرفين غير التنفيذيين أو أعضاء مجلس الرقابة اللذين لا يمارسون أية مهمة من مهام الإدارة، فضلا عن تحديد تركيبة هذه اللجنة في ثلاثة أعضاء والشروط الواجب توفرها في الرئيس كالخبرة المالية والمحاسبية والاستقلالية؛

إضافة فقرة ثانية إلى المادة 142 تتضمن ضرورة الإشارة في تقرير التسيير الذي يعده مجلس الإدارة أو مجلس الإدارة الجماعية إلى قائمة

مناخ الأعمال لسنة 2019 التطور الذي عرفه ترتيب المملكة المغربية في هذا المجال، والتي تمكنت من كسب تسع مراكز في ظرف سنة واحدة، وانتقلت من الرتبة 69 إلى الرتبة 60 مقارنة مع سنة 2017، وذلك من بين 190 دولة.

أصبح المغرب يحتل المرتبة الثانية على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد دولة الإمارات العربية المتحدة والمرتبة الثالثة على مستوى القارة الإفريقية بعد جزر مريس ورواندا.

تمكنا أيضا من ربح 63 مقعد على مستوى مؤشر تسوية الإعسار بالانتقال من الرتبة 134 إلى الرتبة 71، ومن المرتقب أن يزداد ترتيب بلادنا تحسنا خلال هذه السنة بعد أن تمت المصادقة على القانون المتعلق بالضمانات المنقولة، كما أن المصادقة إن شاء الله على مشروع القانونين المعروضين على أنظاركم اليوم ونشرهما بالجريدة الرسمية قبل متم هذا الشهر سيمكن المملكة من كسب 11 نقطة، وهو عدد يفوق النقط التي سنكسبها من القانون المتعلق بالضمانات المنقولة وبجمع كل هذه النقط ستمكن بلادنا من دخول دائرة الدول الخمسين المتقدمة اقتصاديا في العالم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما ذكرت قبل قليل هذين المشروعين يشكلان حلقة أخرى في تحديث وتطوير المنظومة القانونية المؤطرة للمال والأعمال والاستثمار. وكما لا يخفى على حضرتكم فإن مناخ الأعمال يعرف تغيرا ونمو سريعا على المستوى الدولي وعلى المستوى المحلي ويعرف تنافسية كبيرة بين مختلف الدول لتحسينهم من أجل توفير البيئة المناسبة له.

تم إعداد المشروعين وفق مشاركة تشاركية واسعة، حيث دشنت الحكومة حوارا موسعا مع كافة الفاعلين والشركاء في الميدان الاقتصادي، ولاسيما مع القطاع الخاص، وتم الاستماع لانشغالات هذه الأطراف ومقترحاتها، كما تم أخذ رأي عدد من رجال القانون والخبراء المختصين في قانون الأعمال والشركات.

ساهمت في إعداد الصياغة النهائية لهاذين المشروعين وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، الأمانة العامة للحكومة، الهيئة المغربية لسوق الراسميل، كتابة اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، وزارة العدل، وزارة الاقتصاد والمالية، بنك المغرب، يهدف المشروعان إلى تحقيق أهداف إستراتيجية أساسية تتمثل فيما يلي:

- تعزيز تنافسية المقاولات المغربية؛

- تعزيز مبدأ الشفافية والحكمة الجيدة في التدبير والتسيير؛

- تحسين مناخ الأعمال بالمغرب؛

- الملاءمة مع الممارسات الدولية الفضلى؛

ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.97.49 بتاريخ 13 فبراير 1997 ويتعلق الأمر بالمادتين 71 و75 إضافة إلى مادة متممة ومكملة للقانون المذكور، ويتعلق الأمر بالمادة 83 مكرر.

السيد الرئيس،

يمكن تلخيص المحاور الكبرى لهذا المشروع كما يلي:

تعديل المادة 71 من القانون المذكور، وذلك بإعطاء الإمكانية للشريك أو الشركاء الذين يملكون عشر الأنصبة ويمثلون عشر الشركاء على الأقل لتقديم طلب بعقد الجمعية العامة، مع العلم أن النصاب المذكور في المادة 71 حاليا هو الربع، المشروع يقترح تعديله إلى العشر؛

إضافة فقرة للمادة 71 المذكورة، تعطي الحق لكل شريك أو لكل الشركاء الذين يمثلون 5% من رأسمال الشركة بأن يطلبوا إدراج مشروع أو عدة مشاريع توصيات في جدول الأعمال، ستنج هذه التعديلات تمكين الشركاء من المساهمة في عملية اتخاذ هذه القرارات التي تهم الشركة، لاسيما الشركاء ديال الأقلية حتى لو كانوا يمثلون نسبة ضعيفة في رأسمال الشركة؛

إضافة فقرة جديدة إلى المادة 75، تهدف إلى إخضاع التفويت الذي يتجاوز نسبة 50% من أصول الشركة أو التفويطات التي تتجاوز في مجموعها النسبة المذكورة في مدة 12 شهر إلى موافقة أغلبية الشركاء الممثلين لثلاثة أرباع رأسمال الشركة، وذلك ضمانا للشفافية وتفادي التلاعب بأصول الشركة أو تبديدها وحماية لحقوق الشركاء، فضلا عن إلزامية إرفاق طلب التفويت بتقرير يعده المسير يوضح أسباب هذا التفويت والآثار المترتبة عنه، وفي هذا تعزيز لحقوق الشركاء في الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة وتمكينهم من معرفة المعاملات التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على مسار الشركة؛

إضافة المادة 83 مكرر، تنص على قيام الجمعية العامة أو المسير بتحديد كفاءات أداء الأرباح المصوت عليها، على أن يتم أداء هذه الأرباح داخل أجل أقصاه 9 أشهر من تاريخ اختتام السنة المالية، ما لم يتم تمديد الأجل بأمر من رئيس المحكمة بصفته قاضيا للمستعجلات وبطلب من المسير.

تلكم السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون، نظرة موجزة عن مشروع القانونين المعروضين على أنظاركم، وهما بدون شك سيسكلان محطة أخرى في ورش تطوير وتحديث المنظومة القانونية المرتبطة بمجال التجارة والمال والأعمال، وسيكونان بإذن الله تعالى بعد المصادقة عليهما ودخولهما حيز التنفيذ، عاملا رئيسيا لجلب الاستثمارات وتحسين مناخ الأعمال وتحسين التصنيف العالمي لبلادنا في مؤشر مناخ الأعمال.

شكرا على انتباهكم.

التفويضات الموكولة إلى المتصرفين وأعضاء مجلس الرقابة في مجالس الإدارة أو مجالس الرقابة الأخرى وكذا إلى مهامهم ووظائفهم الرئيسية، وذلك بهدف تعزيز إعلام المساهمين وتجنب تضارب المصالح؛

توسيع نطاق الأخطاء التي يسأل عنها أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المنتدب وأعضاء مجلس الإدارة الجماعية وأعضاء مجلس الرقابة في المادتين 352 و355 مكرر، لتشمل الأفعال المرتكبة التي لا تدخل ضمن نطاق مصلحة الشركة أثناء ممارسة التفويضات الممنوحة لهم، وفي هذا حرص على ضرورة التحلي بالحيطة والحذر والتزام الحكامة الجيدة في التسيير والإدارة؛

إضافة فقرة إلى المادة 352 تقرر مسؤولية أعضاء مجلسة الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الجماعية اللذين لم يشاركوا في الأعمال والتصرفات المخالفة للقانون المشار إليها في المادتين 352 و355 ولم ينسب إليهم أي خطأ، إذا لم يبلغوا إلى الجمعية العامة الأعمال والتصرفات المذكورة التي بعد أن يصل ذلك إلى علمهم؛

إضافة المادة 41 مكرر تلزم الشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب أن تعين في حظيرة مجلس إدارتها متصرفا مستقلا أو أكثر، على أن لا يتعدى عدد هؤلاء ثلث العدد الإجمالي للمتصرفين مع تحديد الشروط الواجب توفرها في هؤلاء المتصرفين المستقلين؛

إضافة فقرة ثانية للمادة 83 تلزم الشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب أن تعين في حظيرة مجلس رقابته متصرفا مستقلا أو أكثر طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 41 مكرر من هذا المشروع؛

إضافة المادة 41 مكرر مرتين تعطي إمكانية تعيين متصرفين مستقلين بالمجالس الإدارية بالنسبة للشركات التي لا تدعو الجمهور للاكتتاب؛

إضافة المادة 353 مكرر التي تلزم أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام وإن اقتضى الحال المدير العام المنتدب أو أعضاء مجلس الإدارة المسؤولين عن مخالفة النظام الأساسي للشركة أو عن الأخطاء التي يرتكبونها في التسيير أو الأفعال المرتكبة التي لا تدخل ضمن نطاق مصلحة الشركة أثناء التفويض الموكل إليهم، أن يرجعوا إلى الشركة الأرباح التي تم تحقيقها برسم هذه الأعمال والتصرفات، وذلك من أجل حماية مصالح الشركة والمساهمين، إضافة إلى تعزيز العقوبات التي يمكن أن تطال هؤلاء المخالفين.

أما بخصوص المشروع الثاني رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، فهو يهدف إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تعزيز دور الشركاء في تسيير الشركة وإقرار مبدأ الحكامة والشفافية في التسيير، فهو يتضمن مقتضيات مغيرة ومتممة لمادتين في القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على هذا العرض القيم.

وكما تعلمون أن التقارير وزعت عليكم أو التقريرين وزعا عليكم في الفرق وكذلك عند المجموعة.

واليوم كان هناك اتفاق في ندوة الرؤساء على أنه سيسلمون التقارير طبعا للي بغا، الفريق اللي بغا والمجموعة اللي بغات، واللي بغا يتدخل له ذلك.

فغادي نبدأ بالمناقشة، غادي ندخلو في باب المناقشة اللي بغى يدخل يفضل اللي بغى يقدم التقرير له ذلك.

تفضلو الإخوان تجمعو، إذن أعتقد ما كاين حتى شي واحد ما بغى ياخذ... أنت؟ تفضلي.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الوزير هنا، وبأن طبعا حكومة متضامنة، احنا من ناحية يعني من ناحية المضمون ديال هاذ القوانين، هاذ القوانين بجوج ما عندناش اعتراض، بالعكس هما قانونين اللي جاينين باش يحسنو الحكامة ديال الشركات ديالنا وطبعا وتياخذو بعين الاعتبار حقوق الشركاء ثم حقوق الأقلية إلى آخره، والحصول على المعلومة وواحد العدد ديال المقترضات اللي هي جات باش تحسن في الحقيقة القانونين اللي تحسن القانون 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وغيره من القوانين اللي كانت كتر يعني هاذ... عندنا مشكل في المنهجية، احنا دائما نتتسناو حتى تيكون عندنا شي (échéance) يعني واحد الاستحقاق إما كاين شي ترتيب دولي إما (Doing Business) إلى آخره وتنجييو هاذ الشيء على وجه السرعة، أنا تنقول من ناحية المحتوى مزيان تيعزز الحكامة، يعني الشركاء المتصرفين التنفيذيين وغير التنفيذيين إلى آخره، ولكن من ناحية المنهجية خاص شوية المقاربة ديال الحكومة يتعاد فيها النظر، بيداو يجييو المسائل على تساع ويكون عندنا الوقت الكافي من أجل المناقشة ومن أجل التحسين ومن أجل هذا، ماشي تجينا دايمًا يالاه يالاه، لأن راه كاين شي ترتيب، هاذ الشيء اللي بغيت نقول بصفة عامة، وإلا احنا طبعا مع تحسين هاذ القوانين، ماشي يبقاو حتى للدقيقة 90 ويجيو تنويلا احنايا غادين احنا تنتجاراو على (Le Rythme) ديال الحكومة اللي هي ما واخداش المسافة اللي خصها تاخذها على مستوى تحسين القوانين اللي هي مبدئيا قوانين اللي غادي تحسن الترتيب وذاك الشيء، ولكن ناخذوها ناخذو الوقت الكافي من قبل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير في إطار ماذا غادي تأخذ الكلمة السيد الوزير؟ لا ما عندكش الحق، لا اسمح لي، هذي مناقشة، اسمح لي الله يرضي عليك، هادي مناقشة خاصة للفرق وكاين الحصص، الوزير قدم العرض ديالو، دابا الإخوان اللي بغا يهضر خاصو يهضر، الحكومة ما عندهاش الحق.

إذن غادي ندوزو للتصويت، هاذ المشروع فيه 3 المواد:

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثانية:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثالثة:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض المشروع برمته للتصويت:

الموافقون: بالإجماع.

إذن، يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.

الآن غادي نمرؤ للتصويت على مواد مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

المادة الأولى:

الموافقون: بالإجماع.

المادة الثانية:

الموافقون: بالإجماع.

غادي نعرض الآن المشروع برمته.

الموافقون: بالإجماع.

إذن، يكون المجلس قد وافق على مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وبشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة:1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أَدْخُلَ باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، ومشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

ويأتي هذان المشروعان في سياق مراجعة المنظومة القانونية المنظمة للتجارة والمال والأعمال، والتي تهدف إلى تعزيز الأمن القانوني والاقتصادي والحكامة والشفافية في التدبير الاقتصادي والمالي، تعزيزا لمكانة المغرب على الصعيد العالمي كبلد يزخر بمقومات جيو استراتيجية تؤهله ليكون بلدا جاذبا للاستثمارات ورائدا في المنطقة في مجال تحفيز الاستثمار، خاصة وأن الجهود التي تبذل لتعزيز تصنيف المغرب على الصعيد الدولي في مؤشر مناخ الأعمال على أهميتها تبقى دون الانتظارات ولا ترقى لأهمية المغرب كبلد يعتبر بوابة إفريقيا بسوقها الذي يعرف تطورا ملحوظا.

وينبغي التأكيد في هذا السياق على أهمية النتائج التي حققتها الإصلاحات الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة والتي ساهمت في تطوير المنظومة الاقتصادية الوطنية وأعطت دفعة قوية لمكانة المغرب على الصعيدين الجهوي والدولي عززه انفتاح المغرب على عمقه الإفريقي، مما جعله محط أنظار كبرى الشركات العالمية والقوى الاقتصادية المؤثرة، وهو ما يجعل الحكومة مدعوة إلى تعزيز المكاسب المحققة عبر تطوير مناخ الأعمال من خلال توفير بيئة ملائمة للاستثمار وتطوير المقاول المغربية.

في هذا السياق نرى في فريق الأصالة والمعاصرة أن النصين المعروضين على أنظار مجلسنا الموقر يعتبران حلقة إضافية لتطوير مناخ الأعمال الذي لا يعتبر في وقتنا الحاضر اختيارا بل ضرورة ملحة، بالنسبة للمقاولات، خاصة بعد التدابير التي تم اتخاذها لفائدة المقاول منذ إنشاء اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، منها إقرار نظام التعريف الموحد للمقاول الذي سيمكن من تحسين الخدمات الإدارية المقدمة لها، وتيسير تبادل المعلومات، وإصلاح مرسوم الصفقات العمومية والمصادقة على مشروع قانون يؤطر، لأول مرة، المقاول الذاتي، والمصادقة على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤخرا المصادقة على القانون المتعلق بالضمانات المنقولة.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع لمستجدات المشروعين المعروضين علينا، فبخصوص مشروع قانون رقم 19.20 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، فتتجلى أهم مقتضياته في توسيع نطاق تطبيق دعوى المسؤولية عن الأخطاء المرتكبة إلى أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الرقابة، سواء أثناء ممارستهم للتفويض الموكول إليهم أو بسبب الأخطاء المرتكبة أثناء التسيير، إضافة إلى تحديد الشروط الواجب توفرها في المتصرفين المستقلين قصد تعيينهم في مجلس الإدارة ومجلس الرقابة بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب، وهو ما يجعل المتصرف مستقلا تجاه هيئة التدبير والمساهمين وكذا باقي الأطراف المتدخلة.

ومن أجل توسيع اختصاصات الجمعية العامة غير العادية، تم إخضاع كل تفويت لأكثر من 50% من أصول الشركة لترخيص مسبق من الجمعية العامة غير العادية عوض ترخيص مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة، كما يجب أن يُرفق طلب هذا الترخيص بتقرير يُعده مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة.

إلى جانب ذلك، ويهدف تجنُّب تضارب المصالح وتعزيز إعلام المساهمين، تم التأكيد على ضرورة الإشارة في تقرير التسيير إلى قائمة التفويضات الموكولة إلى المتصرفين أو أعضاء مجلس الرقابة، في مجالس الإدارة أو مجالس الرقابة الأخرى، وكذا إلى مهامهم ووظائفهم الرئيسية.

من جانبه، يهدف مشروع قانون رقم 21.19 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، إلى منح الجمعية العامة، وعند الاقتضاء، المسير سلطة تحديد كفاءات أداء الأرباح المصوت عليها من طرف الجمعية العامة وذلك خلال أجل تسعة أشهر يحتسب من تاريخ اختتام السنة المالية، وذلك من أجل حماية حقوق الشركاء. بالإضافة إلى منح الإمكانية للشركاء، الذين يملكون خمسة في المائة 5% من رأس مال الشركة، طلب إدراج مشروع أو عدة مشاريع توصيات في جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة، كما يُمكن مشروع القانون الشريك أو الشركاء الذين يملكون نصف الانصب أو عُشْر الانصب إذا كانوا يمثلون عُشْر الشركاء على الأقل، أن يطلبوا عقد الجمعية العامة، كل هذا من أجل السماح للشركاء بالمساهمة في اتخاذ القرارات التي تخص الشركة؛ علاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز إعلام الشركاء وحماية مصالح الشركة، أقرَّ المشروع إخضاع تفويت أكثر من 50% من أصول الشركة خلال مدة اثني عشر شهرا لموافقة الشركاء الذين يملكون على الأقل ثلاثة أرباع (3/4) رأس المال، مع وجوب إرفاق طلب التفويت بتقرير يُعده المسير.

المتعلق بشركات المساهمة الذي يروم الرفع من مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الرقابة، وتحسين إعلام المساهمين فضلا على تعزيز دور المساهمين في تسيير شركات المساهمة.

ومن هذا المنطلق، فإننا ندعم هذا الإجراء التشريعي الذي من شأنه خلق قيمة مضافة في تدبير المقاول على أساس مبادئ الحكامة الجيدة والتنافسية الهادفة لتحسين وضعيتها وصبرورتها الاقتصادية.

ثانيا، مشروع القانون رقم 21.19 يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة الذي يندرج في إطار تعزيز دور الشركاء في تسيير الشركة مع تحسين إعلامهم، والتي يجب أن تتطور في تقديرنا إلى مستويات أكبر في جو من الثقة المتبادلة لإرساء آليات داعمة لإنعاش الاستثمار المنتج للثروة.

وإننا إذ نثمن هذه الحزمة من الإجراءات التي اعتمدها في مجال النهوض بالمقاول والاستثمار وكذا تحسين تصنيف تموقع أداء الاقتصاد الوطني فيما يخص ممارسة أنشطة الأعمال، وكلها إجراءات تكتسي في نظرنا أهمية بالغة ومترابطة العناصر لأنها سوف تعطي هامشا أكبر للحكومة في منح زخم إضافي لمسيرة الإصلاح في بلادنا، والتي تظل إلى حد بعيد أفضل ضامن لتعزيز صمود نموه الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، نؤمن في فريق العدالة والتنمية أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب آليات التتبع وتقييم النتائج المحققة بصفة منتظمة حرصا على الترجمة الفعلية لانخراط بلادنا في الجهود الرامية لبلوغ هذه المقاصد.

وفي إطار التفاعل مع مضامين مشاريع هذه القوانين، إننا ندعم التوجه الذي انخرطت فيه الحكومة فيما يخص تحديث المنظومة القانونية المؤطرة للنشاط الاقتصادي، بما يواكب دعم التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني لعدة اعتبارات نذكر من بينها:

- تقوية جودة مناخ الأعمال ببلادنا في ظل عولمة الاقتصاد بشكل يساهم في تحسين تصنيفه طبقا لما هو محدد في البرنامج الحكومي؛

- تقوية الترسانة القانونية للأعمال، بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة؛

- ترسيخ مبادئ الشفافية والحكامة الجيدة على مستوى المنظومة القانونية المؤطرة للمال والأعمال والاستثمار بالمغرب؛

ولا يفوتنا بهذه المناسبة التذكير أن التزام بلادنا بالانخراط في دينامية هذه الإصلاحات كأولوية وطنية قد مكّتها من تحسين تصنيفها على المستوى الدولي، ولأسيما تقرير ممارسة الأعمال للبنك الدولي وتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، فيما يخص ممارسة أنشطة الأعمال حيث عرف هذا الورش إصلاحات مهمة وقطع أشواط متقدمة مما ينمي لدينا قناعة ورغبة كبيرة للحفاظ على هذه المكاسب في ظل

السيد الرئيس المحترم،

بالرغم من الأهمية الكبرى للمقتضيات الواردة في هذين المشروعين، فإن تحسين مناخ الأعمال وكسب نقط إضافية في تصنيف دوينغ بيزنيس، يقتضي بالضرورة مواكبة المجهودات التشريعية بتدابير عملية تهدف إلى مواجهة الإشكالات الكبرى المرتبطة بالشفافية والحكامة ومحاربة مظاهر الفساد والرشوة داخل الإدارة المغربية، خاصة وأن التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعام 2017، كشف عن وجود خمسة عوامل تشكل العراقيل الرئيسية التي تحول دون تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، ألا وهي الفساد، ضعف نجاعة الإدارة العمومية، الحصول على التمويل، النظام الضريبي، بالإضافة إلى التعليم غير الملائم لحاجيات سوق الشغل. وسجل التقرير وجود معيق آخر يتجسد في إشكالية تمديد آجال الأداء، التي واصلت منحها التصاعدي مما يضع مسألة فعالية الإصلاحات المتعددة التي تم إنجازها إلى حد الآن موضع التساؤل، كما أنه يكشف عن البطء المسجل في تنفيذ سياسات النهوض بمناخ الأعمال وتحسين أداء المرفق العام.

كما أكد المجلس أن المغرب يصنف ضمن فئة البلدان الأقل استعدادا للانخراط في الثورة الصناعية الرابعة، واعتبر أداء المغرب في مجال الابتكار أداءً متواضعا، بسبب ضعف عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع المودعة من لدن المواطنين المغاربة. مشددا على أن الابتكار والتطور التقني لا يشكلان مكونين أساسيين في نموذج النمو القائم حاليا، في ظل محدودية نجاعة السياسات العمومية الرامية إلى النهوض بالابتكار والبحث والتطوير.

السيد الرئيس المحترم،

على الرغم من الملاحظات التي أبديناها وبالنظر لأهمية المستجدات التي جاء بها هذان المشروعان والتي ستعزز مبادئ الشفافية والتشارك في التسيير والتدبير فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت بالإيجاب على هاذين المشروعين.

شكرا السيد الرئيس.

2- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشاريع القوانين الآتية:

أولا، مشروع القانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95

مع هذين المشروعين اللذين يأتيان في ظرفية مميزة يشهد فيها الحقل الإقتصادي المغربي تحولا كبيرا بفضل الأوراش الإصلاحية الكبرى المفتوحة من قبل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي جعلت من المغرب بلدا جاذبا للإستثمار، وقطبا اقتصاديا قادرا على مواجهة التحديات والرهانات المتزايدة، كما يأتيان في سياق المراجعة التشريعية الشاملة التي تعرفها المنظومة القانونية المؤطرة للتجارة والمال والأعمال، والتي انخرطت فيها الحكومة والبرلمان بكل عزم وإرادة.

السيد الرئيس المحترم،

لابد من التأكيد على أن هذين المشروعين يهدفان إلى تعزيز مكانة المملكة المغربية على الصعيد الدولي كبلد يحظى بالمصداقية والاحترام من طرف المستثمرين ومختلف الفاعلين الاقتصاديين والماليين، وأيضا إلى تحديث وتطوير المنظومة القانونية الوطنية المنظمة لمجال التجارة والمال والأعمال، وكما لا يخفى على الجميع فإن مناخ الأعمال يعرف تغيرا ونموا سريعا سواء على المستوى الدولي أو المحلي، كما أنه يعرف تنافسية كبيرة بين مختلف الدول لتحسينه وتوفير البيئة المناسبة له، وهذه كلها عوامل تحتم التحلي باليقظة والمبادرة لتحسين الإطار القانوني للتجارة والمال والأعمال، وذلك قصد تمكين بلادنا من مواصلة استقطاب الإستثمارات الأجنبية وتعزيز الأمن القانوني والاقتصادي والحكامة والشفافية في التدبير الاقتصادي والمالي.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون رقم 20.19 المتعلق بشركات المساهمة نعتبره تنزيلا لالتزام حكومي يتوخى الحصول على موطن قدم ضمن 50 قوة اقتصادية في مجال مناخ الأعمال في أفق 2021، بحيث تتمحور أهدافه الاستراتيجية حول تعزيز تنافسية المقاولات المغربية وتعزيز مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة، هذا فضلا عن أهدافه الرئيسية التي ترمي إلى الرفع من مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الرقابة، وكذا تعزيز دور المساهمين في تسيير الشركات.

أما بخصوص أهداف مشروع قانون رقم 21.19 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، فالحكومة تتوخى من خلاله بلوغ تعزيز تنافسية المقاولات المغربية، وتحسين ترتيب المغرب في التصنيفات الدولية، وكذا تعزيز دور الشركاء في تسيير الشركة وإقرار مبدأ الحكامة والشفافية في التسيير.

السيد الرئيس المحترم،

نظرا لأهمية هذين المشروعين، ولكل الاعتبارات سالفة الذكر، فإننا في الفريق الحركي سنصوت عليهما إيجابا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

توجه تقييبي لعمل الحكومة على مستوى السياسات والاختيارات الاستراتيجية المتبعة، وهذا من شأنه الارتقاء بالأداء الحكومي إلى مستويات عليا في اتجاه الوفاء بالتزاماتها خدمة للمصلحة الوطنية العليا للبلاد وخدمة للمواطنين.

وبصفة عامة، يمكن القول أن مختلف التقارير الدولية تنوه بالمجهودات المبذولة من طرف المغرب في مجال الاستقرار السياسي والإطار الماكروالاقتصادي وانفتاح الاقتصاد والمبادلات التجارية. إلا أن هذا التقدم لا ينفي المجالات التي حددتها هذه التقارير باعتبارها نقاط ضعف وجب تداركها وجعلها عاملا محفزا للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني ولتعزيز مستوى التنمية الشاملة.

ومن جهة أخرى، فإننا نسجل بكل ايجابية أن التحدي المتمثل في تعزيز تموقع المغرب في محيطه الإقليمي والدولي يعتبر من أهم المحاور الهيكلية لنموذجه التنموي على أساس أن هذا التوجه سيمكنه من الاستفادة من الفرص الحقيقية للنمو وخاصة على مستوى القارة الأفريقية.

إن هذه الإنجازات إن دلت على شيء، فإنما تدل، على قدرتنا كمغاربة على ربح الرهان، والاستجابة لكافة التحديات التي تواجه بلادنا، إذا خلصت النيات، وتوافقت الإيرادات، واستثمرت الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها بلادنا.

وفي الختام، لا يسعنا إلا أن نُعبّر عن ثقتنا وتصويتنا بالإيجاب على مشاريع القوانين السالفة الذكر ودعمنا لهذه التدابير التي ستعزز التحول البنوي للنسيج الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار والنهوض بالمقاول، وتحسين مناخ الأعمال، فضلا عن رفع القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض وجهة نظرنا في مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتنظيم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، وأيضا مشروع القانون رقم 21.19 بتغيير وتنظيم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

في البداية، أود أن أנוه بعمل لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية وبكافة أعضائها، كما نشيد بالتفاعل الإيجابي للسادة المستشارين

4- مداخلة المستشار السيد محمد البكوري باسم فريق التجمع الوطني للأحرار:

لي الشرف أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار معتبرين هاذين المشروعين من أهم المشاريع، والتي جاءت في سياق إتمام الترسنة القانونية المرتبطة بقانون الضمانات المنقولة الذي صوتنا عليه خلال الدورة الاستثنائية، حيث يندرجان ضمن التزامات الحكومة وهي ضمن مخطط اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال لسنة 2019، والهادفة إلى بلوغ أفضل 50 قوة اقتصادية في مجال مناخ الأعمال. وهما مكملان للقانون رقم 73.17 المتعلق بالكتاب الخامس من مدونة التجارة والقانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة.

يأتي هذان المشروعان كذلك في سياق المراجعة التشريعية الشاملة التي تعرفها المنظومة القانونية المؤطرة للتجارة والمال والأعمال والتي انخرطت فيها بلادنا برعاية من الحكومة والبرلمان معا، من أجل تعزيز الأمن القانوني والاقتصادي والحكامة والشفافية في التدبير الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى تنشيط الدورة الاقتصادية ودعم المقاولات الوطنية وتعزيز مكانتها وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية ومنتجة للثروة، وهو الأمر الذي سيمكن لا محالة من تعزيز مكانة المغرب على الصعيد العالمي كبلد جاذب للاستثمار ورائد في المنطقة، مما سيجعل بلادنا ترتقي بتصنيف المغرب على الصعيد الدولي في مؤشر مناخ الأعمال.

في هذا الإطار، يعتبر فريق التجمع الوطني للأحرار أن هذين المشروعين يدخلان في إطار تعزيز تنافسية المقاولات المغربية، وترسيخ الشفافية والحكامة الجيدة بها، إلى جانب تحسين مناخ الأعمال بالمغرب في توافق وتناغم مع الممارسات الدولية، علاوة على تحسين ترتيب المملكة في التصنيفات الدولية، لذلك فإننا مؤمنون بأن الأهداف الرئيسية لمشروع القانون رقم 20.19 المتعلق بشركات المساهمة، المتمثلة في الرفع من مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الرقابة، وتحسين حق المساهمين في الحصول على المعلومة، وتعزيز دور المساهمين في تسيير الشركات، كما يهدف مشروع القانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، حيث يهدف كذلك إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في تعزيز دور الشركاء في تسيير الشركة وتحسين إعلام الشركاء.

نتمنى أن تشكل المصادقة على هذين المشروعين حلقة أخرى في تحديث وتطوير المنظومة القانونية المؤطرة للمال والأعمال والاستثمار بالمغرب، في أفق دخول المغرب قائمة أفضل 50 قوة اقتصادية في مجال مناخ الأعمال، وبالنظر إلى هذه الأهمية فإن فريقنا سيصوت بالإيجاب على هاذين المشروعين، شاكرين للسيد وزير العدل محمد أوجار حسن تواصله مع المؤسسة البرلمانية، وأدائه في التعاطي معها.

والسلام

5- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس،

السيدات، والسادة الوزراء

السيدات، والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، ومشروع القانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة. وهما مشروعان قانونيان ضمن مشاريع أخرى صادق عليها البرلمان، تهدف إلى تحيين المنظومة التشريعية المتعلقة بمجال التجارة والمال والأعمال، من أجل تحسين مناخ الأعمال، وتحسين ترتيب المغرب على المستوى الدولي، والحفاظ على موقع المغرب كوجهة مفضلة للمستثمرين في ظل المنافسة القوية التي يعرفها سواء على الصعيد الجهوي أو العالمي، وإدراجه ضمن أفضل 50 قوة اقتصادية في مجال مناخ الأعمال في أفق 2021.

كما يعتبران حلقة مهمة في تحيين وتطوير المنظومة القانونية المؤطرة للاستثمار والتجارة والمال والأعمال ببلادنا، حيث يعرف هذا الأخير تحولا كبيرا ونموا سريعا على المستويين المحلي والدولي، مما يحتم علينا الانخراط في تحيين الإطار القانوني للتجارة والمال والأعمال، للتوافق مع الممارسات الدولية، وخلق بنية مناسبة لمسيرة المنافسة القوية بين مختلف الدول، وكذلك لتقوية الضمانات القانونية، وتعزيز الأمن الاقتصادي والمالي، وتعزيز مبدأ الشفافية والحكامة في التدبير الاقتصادي لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتقوية مكانة المغرب كقطب اقتصادي صاعد وذو مصداقية على المستوى العالمي.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات، فإننا في الفريق الاشتراكي، لا يمكننا إلا أن ننوه بهذين المشروعين اللذين يهدفان بالأساس إلى تعزيز تنافسية المقاولات المغربية، عبر تعزيز دور المساهمين، من خلال إقرار مبدأ الحكامة والشفافية في تسييرها، لتفادي الاختلالات التي تؤدي إلى صعوبة المقاولات، مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، وكذلك لمنح مسؤولية أكبر لكل من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الرقابة، حماية لمصالح الشركة والمساهمين معا، وتعزيز دور الشركاء في تحمل المسؤولية المشتركة فيما يخص تسيير الشركة، وهي إجراءات ترمي إلى تنظيم المقاولات المغربية، وتوفير بيئة اقتصادية سليمة، نعمل من خلالها على تحسين ترتيب المغرب في التصنيفات الدولية، والرفع من مؤشر المال والأعمال لبلادنا، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على اقتصادنا الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله.

6- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

1- مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95

المتعلق بشركات المساهمة

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب -بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة- أن أנוه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال مذاكرة هذا المشروع قانون على مستوى لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية، بما يساهم في تيسير مسطرة المناقشة والمصادقة على مشروع القانون رقم 20.19 قيد المصادقة والتصويت، من قبل السيدات والسادة المستشارين على مستوى الجلسة العامة.

ويجب أن نستثمر هذه الأجواء الإيجابية لتعزيز أواصر التعاون بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية بما يخدم مصالح مواطنينا ووطننا ويقوي مناعتنا الداخلية وتنافسيتنا المقاولة في مواجهة منافسة دولية معولة تستلزم تحصين مكتسباتنا السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية.

فالرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظار والحسابات الضيقة؛ فالمغرب يجب أن يكون بلدا للنماء، واقتناص الفرص، ووجهة جذابة للاستثمارات المدرة لفرص الشغل. ويجب أن نستثمر هذه الأجواء الإيجابية لتعزيز أواصر التعاون بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية بما يخدم مصالح مواطنينا ووطننا ويقوي مناعتنا الداخلية وتنافسية المقاولات الوطنية في مواجهة منافسة دولية معولة.

السيد الرئيس،

يهدف هذا المشروع قانون إلى مواكبة التغيرات التي يعرفها مناخ الأعمال على المستوى الدولي والجهوي، بما يمكن من تعزيز حماية المستثمرين الأقلية، وترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة ومسيرة المعايير الدولية وتعزيز تنافسية المقاولات، وكذا تحسين ترتيب المغرب في التقارير الدولية (Doing Business)؛ كما يندرج مشروع هذا القانون ضمن مخطط اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال لسنة 2019، وتتمثل أهم التعديلات التي يتضمنها المشروع في التنصيص على مفهوم المتصرفين المستقلين وغير التنفيذيين كأعضاء في مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة؛ تحديد الشروط التي يجب أن يستوفها المتصرفون المستقلون لتعيينهم في مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة بالنسبة للشركات التي تدعو الجمهور للاكتتاب على ألا يتعدى عددهم ثلث العدد الإجمالي

للمتصرفين؛ تحديد كفيات دفع أجور المتصرفين المستقلين وكذا كفيات عزلهم؛ إخضاع تفويت أكثر من 50% من أصول الشركة خلال مدة اثني عشر شهرا لترخيص مسبق من الجمعية العامة غير العادية عوض ترخيص مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة، ويرفق طلب الترخيص بتقرير ينجزه مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة؛ توسيع نطاق تطبيق دعوى المسؤولية عن الأخطاء المرتكبة إلى أعضاء مجلس الإدارة، سواء بسبب الأخطاء المرتكبة أثناء التسيير أو التصرفات المرتكبة خارج نطاق مصلحة الشركة، وذلك أثناء ممارستهم للتفويض الموكول إليهم. وتسقط المسؤولية عن هؤلاء إن لم يعزل إليهم أي خطأ وقاموا بالتبليغ عن هذه الأخطاء للجمعية العامة المقبلة فور علمهم بها؛ وكذا إلزامية إرجاع الأرباح المحققة من طرف أجهزة التسيير، والتي تم الحصول عليها إثر قيامهم بأعمال أو تصرفات مخالفة لمقتضيات القانون رقم 17.65 المتعلق بشركات المساهمة، وذلك بأمر من المحكمة؛ مع تشديد العقوبات المطبقة على أجهزة التسيير إثر ارتكابهم للمخالفات المنصوص عليها في القانون رقم 17.95 السالف الذكر، أثناء ممارسة التفويض الموكول إليهم، والتي تتمثل في استبعادهم لمدة سنة؛ وأخيرا ضرورة الإشارة في تقرير التسيير إلى التفويضات الموكولة إلى المتصرفين في مجالس الإدارة أو مجالس الرقابة الأخرى، وكذا إلى مهامهم ووظائفهم الرئيسية.

السيد الرئيس،

وفي هذا الصدد، يولي الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أهمية خاصة لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك حفظه الله في مجال تحسين مناخ الأعمال؛ عبر اتخاذ مجموعة من التدابير الهامة لتحفيز الاستثمار ودعم المقاولات بما يساهم في تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي وتنوع شركائه الاقتصاديين.

وتنضاف إلى التدابير التي تم تسطيرها في ثنايا مشروع القانون رقم 20.19، الإصلاحات التي تمت مباشرتها على مستوى تبسيط مساطر خلق المقاولات، والمصادقة على قانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة فيما يخص مساطر صعوبات المقاولات، موازاة مع قانون إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وباقي الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بدعم الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال بصفة عامة، والتي دعا إليها جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش الأخير.

وهذه كلها إشارات التقطها القطاع الخاص والمستثمرين وفي مقدمتهم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المساهمة الفاعلة في إعادة الدينامية الاقتصادية وخلق فرص الشغل، خاصة وأن كل المؤشرات والتقارير الدولية التي كان آخرها تقييم ممارسة الأعمال الأخير للبنك الدولي تؤكد بأن جاذبية بلادنا للاستثمار في تحسن وفي تقدم متواصل، وأن التسريع البرلماني لمسطرة المصادقة على مشروع القانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات

كيفية أداء الأرباح المصوت عليها من طرف الجمعية العامة، وذلك خلال أجل تسعة (9) أشهر يحتسب من تاريخ اختتام السنة المالية مع إمكانية تمديد هذا الأجل من طرف رئيس المحكمة، وذلك بطلب من المسير؛

- منح الإمكانية للشركاء، الذين يملكون 5% (خمسة في المائة) من رأس مال الشركة، اقتراح إدراج مشروع أو عدة مشاريع قرارات في جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة؛

- إخضاع تفويت أكثر من 50% من أصول الشركة خلال مدة اثني عشر شهرا (12) لموافقة الشركاء الذين يملكون ثلاثة أرباع (3/4) رأس المال، ويرفق طلب الترخيص بتقرير ينجزه مسير الشركة، وتمكين الشريك أو الشركاء الذين يملكون عُشر الأنصبة، إذا كانوا يمثلون عُشر الشركاء على الأقل، أن يتقدموا بطلب عقد اجتماع الجمعية العامة. السيد الرئيس،

لابد أن نشيد بمجهودات الوزارة في جذب واستقطاب مشاريع استثمارية مهيكلية في قطاعات يراهن المغرب على تطويرها للرفع من معدل النمو وخلق فرص الشغل بما سيساهم في تعزيز قدرات المغرب لولوج نادي الدول الصاعدة.

فكلنا متفقون، بأن بلادنا قطعت أشواطاً هامة في مسارها التنموي بقيادة ملكية رشيدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ونحن متفقون كذلك على أن حجم الانتظارات كبير، ويتطلب منا إبداع الحلول السريعة والناجعة للاستجابة لهذه التطلعات، بما يخدم المصالح العليا لبلادنا.

كما لا يفوتنا، السيد الوزير، أن نهنتكم ومن خلالكم الحكومة، على التحسن الملحوظ لبلادنا خلال سنة واحدة على مستوى مؤشر ممارسة الأعمال (Doing Business) لسنة 2019؛ حيث انتقلنا من الرتبة 69 إلى الرتبة 60، وهو ما يقوي طموحنا في ربح رهان لوج دائرة الاقتصاديات الخمسين 50 الأوائل عالميا، في أفق 2021، خصوصا وأن التسريع البرلماني لمسطرة المصادقة على مشروع القانون رقم 21.19 بتغيير وتنظيم القانون رقم 5.96 المتعلق ب"شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التضامن بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة"، يشكل إحدى التدابير ذات الطابع التشريعي، التي ستساهم، بلا أدنى شك، في تحسين الترتيب المغربي دوليا في مجال ممارسة الأعمال.

وفي الأخير، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتنظيم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

المساهمة يشكل إحدى التدابير ذات الطابع التشريعي، التي ستساهم، بلا أدنى شك، في تحسين الترتيب المغربي دوليا في مجال ممارسة الأعمال بما يساهم في تحقيق هدف بلوغ المرتبة 50 في مؤشر ممارسة الأعمال في أفق سنة 2021.

وفي الأخير، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتنظيم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

وشكرا على حسن إصغائكم.

2- مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتنظيم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات أن أتناول الكلمة بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتنظيم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة، بعد أن تمت مدارسته البارحة على مستوى لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، وتم التوافق على التصويت عليه كما أحيل بالإجماع، وهو ما يجسد الانخراط التلقائي لأعضاء المجلس لتحديث المنظومة القانونية الوطنية لتعزيز جاذبية وجهة المغرب أمام الاستثمارات الأجنبية المنتجة والتي تساهم في خلق مناصب الشغل وإنتاج الثروة.

وبهذه المناسبة، لا يسعنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلا نثمن التشاور المستمر الذي يطبع علاقتنا بالوزارة، وننوه بالعمل الهام والمبادرات الجادة والمبتكرة التي تعتمده الحكومة نهجها من أجل دعم برنامج عمل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال 2019 عبر عدة إجراءات وتدابير لعل أبرزها مشروع القانون رقم 21.19 قيد المصادقة عليه أمام الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

يهدف هذا المشروع قانون إلى مواكبة التغيرات التي يعرفها مناخ الأعمال، بما يمكن من تعزيز حماية المستثمرين الأقلية، وترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة ومسيرة المعايير الدولية وتعزيز تنافسية المقاولات، وكذا تحسين ترتيب المغرب في التقارير الدولية (Doing Business)؛ من خلال عدة تدابير، نذكر منها:

- منح الجمعية العامة، عند الاقتضاء، المسير سلطة تحديد